الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البويرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم الشريعة

جامعة البويرة

محاضرات في الحديث التحليلي

مذكرة في مقياس الحديث التحليلي لطلبة السنة الثانية أصول الدين

إعداد الدكتور: السعدي كحلول

السنة الجامعية 1447هـ/1448هـ - 2025م/2026م

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي جعل السنة النبوية تبياناً للقرآن، ومنهاجاً لبناء الإنسان، والصلاة والسلام على من أُوتي جوامع الكلم، فبنى بقوله وفعله أعظم أمة أُخرجت للناس، **وبعد:**

يُعدُّ مقياس "**الحديث التحليلي**" ذروة سنام الدراسات الحديثية؛ فهو الميدان الذي تلتقي فيه علوم الرواية بكنوز الدراية، وفيه تتحول النصوص النبوية من مجرد "أخبار" تُروى، إلى "منظومات" تُحلَّل وتُستنبط منها قيم الحضارة وأصول التشريع. إنَّ هذا المقياس لا يقف عند حدود "الشرح التقليدي" الذي يكتفي بفك الألفاظ وتقييد الشوارد، بل يتجاوز ذلك نحو "**منهج التحليل التكاملي**" الذي يسعى لاستنطاق النص في أبعاده اللغوية، والسياقية، والمقاصدية، والتربوية.

تأتي هذه الدراسة (النظرية والتطبيقية) لترسم للباحث خارطة طريق إجرائية، تهدف إلى:

- **تأسيس الملكة النقدية:** عبر تمكين الطالب من الأدوات الحديثية اللازمة لفهم علل الأسانيد وضوابط المتون.
- **بناء الفهم الشمولي:** من خلال ربط الأحاديث النبوية ببعضها كشبكة نصية واحدة، تُفسّر جزيئاتها كلياتها.
- **تفعيل المنهج المقاصدي:** عبر تنزيل الهدايات النبوية على واقعنا المعاصر، ليكون الحديث النبوي فاعلاً في حل إشكالات الحاضر لا مجرد صدى للماضي.

لقد صُمّم هذا المقياس في شقين متكاملين:

1. **الشق النظري:** وفيه نؤصل للمناهج التحليلية، ونستعرض مدارس الشراح، ونضع "النموذج الإدراكي" الذي يضبط فقه الاستنباط.
2. **الشق التطبيقي:** وفيه ننتقل إلى "حقل الاختبار" عبر نصوص مختارة بعناية، لنطبق عليها أدوات التحليل اللغوي والسياقي والمقارن، وصولاً إلى بناء رؤية شرعية متكاملة عبر سبعة أحاديث مركزية تمثل "**أمهات السنة** "وقواعد الإسلام الكبرى. وقد وقع الاختيار على هذه الأحاديث تحديداً لتشكل في مجموعها "**النموذج الإدراكي** "المتكامل لشخصية المسلم:

- **المنطلق (تأسيس الباطن)** :عبر حديث عمر بن الخطاب «**إنما الأعمال بالنيات**»، لضبط بوصلة القصد والتوجه.
- **الحصانة (ضبط الظاهر)** :عبر حديث عائشة «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، لحماية الدين من الغلو والتبديل.
- **الخريطة الكلية** :عبر حديث **جبريل عليه السلام**، لاستيعاب مراتب الدين (إسلام، إيمان، إحسان) في رؤية شاملة.
- **البناء النفسي والعقدي** :عبر حديث ابن عباس «**يا غلام إني أعلمك كلمات**»، لتأسيس معاني التوكل واليقين في الفكر الفردي.

- **ميزان الورع** :عبر حديث النعمان بن بشير «**الحلال بيّن والحرام بيّن**»، لضبط التعامل مع "المنطقة الرمادية" في الحياة.
- **تزكية الوقت والذات** :عبر حديث أبي هريرة «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»، كمنهاج عملي لإدارة الذات والتركيز على المقاصد.
- **المسؤولية المجتمعية** :عبر حديث أبي سعيد الخدري «**من رأى منكم منكراً فليغيره**»، لوضع دستور الإصلاح والتغيير الراشد.

لم تكن هذه الأحاديث مجرد وصايا متفرقة، بل هي الأعمدة السبعة لمنهج نبوي متكامل في التزكية والبناء، يغطي علاقة الإنسان بنفسه، وبمجتمعه، وبربه، وبمنهج التفكير والعمل.

ولم يكن اختيار هذه الأحاديث السبعة اعتباطياً، بل لأنها تشكل بنية متكاملة على النحو التالي:

- **جناحا القبول:** حديث «النيات» لضبط الباطن، وحديث «من أحدث» لضبط الظاهر.
- **الخريطة المعرفية:** حديث جبريل الذي يقدم الهيكل العام للدين، وحديث ابن عباس الذي يقدم المبادئ العقدية للفرد.
- **ثلاثية السلوك العملي:** حديث «الحلال بيّن» للتعامل مع الشبهات، وحديث «من حسن إسلام المرء» للتعامل مع المباحات، وحديث «من رأى منكراً» للتعامل مع المنكرات.

وقد سلكت في تحليل كل حديث منهجية ثابتة تتكون من خمس خطوات رئيسية لدراسة كل حديث:

تمهيد: في أهمية الحديث ومكانته في السنة

المبحث الأول: الدراسة التحليلية لإسناد الحديث

والمبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث

والمبحث الثالث: الآثار الفقهية والعقدية والسلوكية من الحديث

والمبحث الرابع: التحليل والتطبيق المقاصدي للحديث

إننا في هذا المقياس، لا ندرس "الحديث" كمعلومة مجردة، بل كـ "**دستور حياة**" وبنيان معرفي متماسك، يهدف في مآلاته إلى بناء عقل المسلم المعاصر وفق مراد الشارع الحكيم.

وقد جاءت هذه الدراسة في أربعة عشر محاضرة كما هي مقررة على طلبة السنة الثانية أصول الدين، وفق منهجية علمية لتكون عونا لهم على الفهم والاستيعاب والتدريب، فنسأل الله في ذلك التوفيق والسداد.

الدِّرَاسَةُ النَّظَرِيَّةُ

مَفْهُومُ الْحَدِيثِ التَّحْلِيلِيِّ

أَهَمِّيَّةُ الْحَدِيثِ التَّحْلِيلِيِّ وَأَثَرُهُ عَلَى الطَّالِبِ

نَشْأَةُ الْحَدِيثِ التَّحْلِيلِيِّ وَتَطَوُّرُهُ

مِنْهَجِيَّةُ الْحَدِيثِ التَّحْلِيلِيِّ

المحاضرة الأولى

المنهج التحليلي في دراسة الحديث النبوي: دراسة في التأصيل والآليات

يُعدّ علم الحديث من أشرف العلوم الإسلامية وأعظمها أثرًا في حفظ الدين وصيانة الشريعة، إذ به يُعرف الصحيح من السقيم، وتُفهم مرادات الوحي، وتُستنبط الأحكام من نصوص السنة. وقد تطوّرت مناهج دراسة الحديث عبر القرون؛ فظهر إلى جانب الدراسة الإسنادية والنقدية منهجٌ جديد يُعرف بالحديث التحليلي، يُعنى بتحليل النص النبوي في ذاته، واستنباط مقاصده ودلالاته، وربط معانيه بالسياق العام للشريعة ومقاصدها. إنّ هذا الاتجاه التحليلي لا يُعدّ بديلًا عن مناهج النقد الحديثي القديمة، بل هو امتدادٌ لها ومكمّلٌ لجهود المحدّثين في فهم الحديث وتطبيقه في واقع الأمة. ومن هنا تبرز أهمية دراسته منهجيًا وتحديد خصائصه العلمية والوظيفية.

1. مفهوم الحديث التحليلي

1.1. تعريفه باعتباره مركبا اضافيا

1.1.1 تعريف الحديث:

أ. الحديث في اللغة : اسم مفعول من مادة (ح د ث) ، على وزن (فعيل) كـ : (غسيل) و(حبيب) و (جريح) بمعنى مغسول ومحبوب ومجروح.

ويحمل الحديث في اللغة العربية معاني متعددة تتصل كلها بالجدة والإخبار. قال ابن منظور: "والحديث: نقيض القديم، والحديث: الخبر، والجمع أحاديث، وقد حدثه بكذا وحدثه كذا، وتحديث النفس: ما تحدث به نفسك"[1].

ب. الحديث اصطلاحا: هو ما أُضيف إلى النبيّ ﷺ من **قولٍ أو فعلٍ أو تقريرٍ أو صفةٍ خَلقيّة أو خُلقيّة**، سواء أكان ذلك قبل البعثة أم بعدها، وهذا هو التعريف الذي عليه جمهور المحدّثين.[2]

2.1.1 تعريف التحليلي

أ. لغة: نسبة إلى التحليل: وهو في اللغة مأخوذ من الفعل "حلّل"، قال ابن فارس: "الحاء واللام أصل واحد،

---

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. دار صادر، بيروت، (2//437).

(2) انظر: ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، ت: نور الدين عتر، دمشق: دار الفكر، ط1، 1399هـ، ص 29.

وهو ضد العقد والشد، يقال: حللت العقدة إذا فككتها"[1]، ومنه قول الله تعالى: ﴿وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي﴾ [طه: 27]، أي فكّها وأطلقها.

ب. اصطلاحا:

استعمل العلماء لفظ "التحليل" في ميادين متعددة:

- **الفقهاء** :استعملوه بمعنى الإباحة، كما في قولهم "التحليل بعد الطلاق الثلاث"[2].
- **الأصوليون** :استعملوه في مقابلة "التحريم" [3].
- **الفلاسفة والمنطقيون** :قصدوا به إرجاع الكلّ إلى الأجزاء، كما في التحليل العقلي للبرهان[4].

إذن، فالمشترك الاصطلاحي هو أن "التحليل" يعني: **تفكيك المركّب إلى أجزائه للكشف عن بنيته ووظائفه.**

3.1.1. الحديث التحليلي باعتباره تركيبًا إضافيًا:

إذا جمعنا بين "الحديث" و"التحليل"، أمكن أن نفهم المصطلح مبدئيًا على أنه :**تفكيك الحديث النبوي إلى عناصره، من جهة اللفظ والمعنى والسياق، بقصد إدراك مقاصده ودلالاته الشاملة.**

2.1. تعريفه باعتباره لقبا:

أما من الناحية الاصطلاحية، فالتحليل الحديثي يُقصد به :**عملية منهجية تهدف إلى تفكيك ألفاظ الحديث النبوي، وشرح معانيها الجزئية، وربطها بسياقها العام ومقاصدها الكلية، مع استثمار ما يرتبط بها من علوم اللغة والفقه والأصول والعقيدة.** [5]

2. أهمية الحديث التحليلي وأثره على الطالب:

1.2. أهمية الحديث التحليلي:

تظهر أهمية الحديث التحليلي فيما يلي:

1.فهم أعمق للسنة النبوية

يُعدّ المنهج التحليلي مدخلًا لفهم دقيق للنص النبوي؛ إذ لا يقتصر على التفسير الظاهري، بل يتجاوز إلى استكشاف **الطبقات العميقة للمعنى**، بما في ذلك الدلالات البلاغية والنفسية والاجتماعية للنص. فالتحليل يُبرز الجمال البياني والمعاني الإيمانية التي تتجاوز ظاهر الألفاظ، وهو ما كان محور اهتمام المحدثين المتأخرين والمفسرين المعاصرين للسنة.

---

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة، مكتبة مصطفى الحلبي، ج2، ص114.

(2) انظر: ابن قدامة، المغني، بيروت: دار الفكر، ط1، 1405هـ، ج7، ص 403.

(3) انظر: الشافعي الرسالة، مصدر سابق، ص20.

(4) انظر: ابن سينا، النجاة، بيروت: دار الآفاق الجديدة، ط1، 1985م، ص 28؛ الفارابي، إحصاء العلوم، تحقيق: عثمان أمين، القاهرة: دار الفكر العربي، 1949م، ص 42.

(5) القريوتي، عاصم. الحديث التحليلي. جامعة الأنبار، 2023، ص3.

يقول ابن القيم: "فهم الحديث وفق مراد النبي ﷺ أعظم من مجرد حفظه وروايته" [1]

2. الربط بين النص والمقاصد الشرعية

التحليل الحديثي يُسهم في ربط الجزئيات التشريعية بالمقاصد الكلية للشريعة، فيظهر التناسق بين النصوص والأهداف العليا للإسلام، كالعدل والرحمة والتيسير. وهذا يعين الباحث على تجاوز القراءة التجزيئية، وفهم روح التشريع النبوي في ضوء مقاصده العامة.

وقد أشار الشاطبي إلى ذلك بقوله: "المقاصد العامة تُستخرج من استقراء نصوص الشريعة الكلية والجزئية"[2]

3. الموازنة بين الرواية والدراية

أحد أبرز أدوار الحديث التحليلي هو **تحقيق التوازن بين الرواية والدراية**؛ فالرواية تحفظ النص، والدراية تحيي معناه. فالتحليل الحديثي يُعيد للحديث دوره التوجيهي في واقع المسلمين، من خلال بيان حكمته، ومناسبته، وسياق وروده، مما يجعله حيًّا مؤثرًا في حياة الأمة.

يقول ابن عبد البر: "العلم رواية ودراية، والرواية بلا فهمٍ لا ثمرة لها ".[3]

4. معالجة الإشكالات الفكرية المعاصرة

يُسهم التحليل الحديثي في **إزالة الشبهات** التي تثار حول بعض النصوص النبوية بدعوى التعارض مع العقل أو الواقع، إذ يُظهر انسجام الحديث مع مقاصد الإسلام والعقل الإنساني السليم. فهو أداةٌ للدفاع عن السنة وتفنيد القراءات المنحرفة، وذلك من خلال تحليل النصوص في ضوء علوم اللغة والبلاغة والاجتماع والنفس.

5. إثراء البحث الأكاديمي الحديثي

أصبح المنهج التحليلي محورًا لبحوث علمية أكاديمية في الجامعات الإسلامية، نظراً لما يقدمه من **آفاق بحثية جديدة** في تحليل الأحاديث الموضوعية، ودراسة الهدي النبوي في ضوء مقاصد التربية والدعوة والقيم. وهو ما يعزز حضور السنة في الفكر الإسلامي المعاصر بطريقة علمية ومنهجية.

2.2. أثر المنهج التحليلي في دراسة الحديث على الطالب

يُعدّ المنهج التحليلي في دراسة الحديث النبوي من **أنجع الأساليب التربوية والمعرفية** في تكوين الطالب الجامعي المتخصص في العلوم الشرعية، إذ لا يقتصر دوره على تنمية المهارات المعرفية المرتبطة بالنص النبوي، بل يتعداها إلى بناء شخصية علمية نقدية، قادرة على **الفهم والاستنباط والتأصيل** .ويمكن تحديد أثر هذا المنهج في مجموعة من الجوانب العلمية والتربوية والمنهجية:

---

(1) ابن القيم، محمد بن أبي بكر (ت 751هـ). إعلام الموقعين عن رب العالمين. بيروت: دار الكتب العلمية، 1991م، ج2، ص 361.

(2) الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت 790هـ). الموافقات في أصول الشريعة. تحقيق: عبد الله دراز. بيروت: دار المعرفة، 2005م، ج2، ص 387.

(3) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت 463هـ). جامع بيان العلم وفضله. تحقيق: أبو الأشبال الزهيري. القاهرة: دار ابن الجوزي، 2002م، ج1، ص 42.

1.2.2. تنمية مهارة الفهم العميق للنصوص الحديثية

إنّ أول أثر يحققه المنهج التحليلي في الطالب الجامعي هو نقله من **الفهم السطحي إلى الفهم العميق المتأمل**، حيث يتدرّب على تحليل الألفاظ، ودراسة السياقات، وربط الجزئيات بالكليات.

فالطالب حين يمارس التحليل الحديثي يتعلم كيف يفسّر الحديث في ضوء علله، وأسباب وروده، ومعانيه الدقيقة، كما يُدرّب على الموازنة بين الروايات المختلفة. وقد أشار ابن القيم إلى أن "العلم معرفة معاني النصوص ومقاصدها، لا مجرد ألفاظها" [1]

وتؤكد الدراسات التربوية الحديثة أن التحليل النصي المتعمق يعزز لدى الطالب مهارة التفكير الناقد والفهم السياقي [2]

وبذلك يصبح الطالب الجامعي أكثر قدرة على الفهم الواعي للنصوص النبوية واستحضار مقاصدها في الاستنباط.

2.2.2. إكساب مهارة الربط بين النصوص والمقاصد

يُربي المنهج التحليلي الطالب الجامعي على **النظر المقاصدي الشمولي**، فيتعلم أن الحديث لا يُفهم بمعزل عن غيره من النصوص، بل يُفسَّر في ضوء الكليات الشرعية والقواعد الأصولية.

وقد قرر ابن تيمية أن "من اقتصر على حديث واحد في باب دون جمع النصوص الواردة فيه، لم يبلغ العلم" [3]

وهذا المبدأ التحليلي ينعكس مباشرة على الطالب الجامعي، إذ يعلّمه الجمع بين النصوص وردّ المتشابه إلى المحكم، وتحقيق الانسجام بين الجزئي والكلي.

كما يشير يوسف القرضاوي إلى أن الطالب المتدرّب على التحليل الحديثي يكون أكثر استعدادًا لفهم السنة فهما مقاصديا وظيفيا، بعيدا عن الجمود الحرفي. [4]

3.2.2. تكوين العقل النقدي الواعي

من أبرز آثار المنهج التحليلي أنه **يُنشئ عقلًا نقديًا علميًا** لدى الطالب الجامعي، فلا يكتفي بالتلقي، بل يتعلم منهج التمحيص والنقد والمقارنة بين الأقوال.

فهو يُربّي على منهج العلماء في تحليل الإسناد والمتن، ودراسة التوجيهات المختلفة، والموازنة بين الشروح. وقد قال النووي في مقدمة شرحه لصحيح مسلم: "من لم يميز بين وجوه التأويل وعلل الاختلاف، لم يفقه الحديث

---

(1) ابن القيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، بيروت: دار الجيل، 1973م،ج1، ص68..

(2) انظر: حسني، عبد الله، طرائق تدريس العلوم الشرعية في الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة: جامعة الإسلامية للنشر، 2015م، ص214.

(3) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، جمع وترتيب عبد الرحمن بن قاسم، الرياض: مجمع الملك فهد، 1995م،ج20، ص221).

(4) انظر: القرضاوي، يوسف، كيف نتعامل مع السنة النبوية، القاهرة: مكتبة وهبة، 1991م، ص63.

حق فقهه". [1]

وفي هذا الإطار يؤكد محمد عجاج الخطيب أن المنهج التحليلي يخرج الطالب من "مرحلة الحفظ إلى مرحلة النقد والفهم"، وهو ما تحتاجه الجامعات الإسلامية في تكوين باحثين أكفاء. [2]

وبذلك يُسهم المنهج التحليلي في تنمية ملكة التفكير العلمي المستقل، ويمنح الطالب أدوات نقد النصوص وفهمها على بصيرة.

4.2.2. تعزيز الانتماء العلمي والارتباط بالتراث

يُسهم المنهج التحليلي في تعميق **الانتماء العلمي للتراث الحديثي** لدى الطالب الجامعي، لأنه يدخله في تفاعل مباشر مع جهود المحدثين، ومناهجهم في الفهم والتحليل والاستنباط.

فهو لا يقرأ الحديث قراءة سطحية، بل يكتشف ثراء التراث المنهجي عند الأئمة كالبخاري، والنووي، وابن حجر، والشاطبي.

وقد أكّد السباعي أن "الانغماس في تحليل النصوص النبوية يُورث طالب العلم تعظيمًا للسنة وإدراكًا لجمال بنائها المعرفي". [3]

كما يُعيد هذا المنهج إلى الطالب الثقة بقدرة المناهج الإسلامية الأصيلة على مواكبة العصر في دقتها وصرامتها النقدية.

5.2.2. تربية الوعي الواقعي والمقاصدي

من آثار المنهج التحليلي التربوية أنه يُنمّي لدى الطالب **الوعي الواقعي والمقاصدي** في التعامل مع النصوص، إذ يتعلّم كيف يربط الحديث بواقعه المعاصر، دون إخلال بثوابته الشرعية.

فهو يُدرّب على فقه التنزيل والاجتهاد في ضوء المقاصد، كما نصّ على ذلك الشاطبي بقوله: "العالم هو من يُنزل النصوص على الوقائع في ضوء مقاصدها". [4]

وقد أكّد القرضاوي أن المنهج التحليلي الحديثي هو السبيل إلى تخريج جيل من العلماء الجامعيين القادرين على تنزيل النصوص على الواقع الحضاري المعاصر بوعي واعتدال. [5]

وبذلك يتشكل لدى الطالب توازن بين الثبات على النص، والانفتاح على متغيرات الزمان والمكان.

3. نشأة الحديث التحليلي وتطوره:

لم يظهر مصطلح "الحديث التحليلي" كمفهوم متداول في المصنفات القديمة، إلا أن جذوره تمتد بعمق في

---

(1) النووي، شرح صحيح مسلم، بيروت: دار المعرفة، 1407هـ، ج1، ص7.

(2) انظر: الخطيب، محمد عجاج، أصول الحديث ومناهجه، بيروت: دار الفكر، 1989م، ص289.

(3) السباعي، مصطفى، الحديث النبوي ومكانته في التشريع الإسلامي، دمشق: المكتب الإسلامي، 1960م، ص215.

(4) الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبد الله دراز، القاهرة: دار الحديث، 2005م، ج3، ص333.

(5) انظر: القرضاوي، يوسف، الاجتهاد في الشريعة الإسلامية، القاهرة: دار الشروق، 1990م، ص88.

الممارسة العملية منذ عهد النبي ﷺ. فقد مارس البيان النبوي أعلى درجات التحليل حين فصّل مجمل القرآن وقيّد مطلقه وشرح أحكامه. ثم ورث الصحابة هذا المسلك ففسروا الألفاظ النبوية وربطوا الجزئيات بالكليات. وتتابعت العصور بعد ذلك، فتطوّر المنهج التحليلي حتى تبلور في صورة واضحة في شروح الحديث الكبرى، ثم في الكتابات المعاصرة.

ولذلك يقسّم هذا التطور إلى أربع مراحل أساسية:

- المرحلة الأول: إرهاصات التحليل الحديثي في عصر الرواية.
- المرحلة الثانية: مرحلة التأسيس عند المحدثين الأوائل.
- المرحلة الثالثة: مرحلة النضج والاكتمال عند الشراح والمفسرين.
- المرحلة الرابعة: مرحلة الدراسات المعاصرة وإسهاماتها.

1.3. المرحلة الأولى: إرهاصات التحليل الحديثي في عصر الرواية

1.1.3 البدايات الأولى في عهد النبوة

إن جذور الحديث التحليلي قديمة حيث كانت بداية في عهد النبي وأصحابه الكرام وأتباعهم، حيث عني النبي بتوضيح الشريعة وإرساء قواعد الدين، التي انبنت بشكل أساس على القرآن والسنة، ولعل حاجة الأمة لفهم الحديث تبدأ ببداية الحديث نفسه فكان الشرح الحديثي بداية متمثّل في أسلوب النبي في حد ذاته بيانا وإفهاما حيث كان يكرر الكلام حتى يفهم[1]، وكان كلامه قصدا لو عده العاد لحسبه،[2] وكذا تفصيله وشرحه لمسائل الدين كتفصيله للعبادات والمعاملات، وإجابته على الأسئلة، وكان يكشف ما استشكل على الفهم من الحديث، كما كان للوقائع والأحداث-سبب ورود الحديث- دورها في توضيح الحديث.

2.1.3 تطور المنهج في عصر الصحابة والتابعين

في عصر الصحابة ازدادت الحاجة للمحافظة على الحديث، حيث اختلطوا بغيرهم من الامصار، وتوسعت القضايا فتكلم فيها الصحابة تأصيلا من الكتاب والسنة، فوضعوا اللبنات الأولى للتحليل المنهجي للأحاديث. وبرزت في هذا العصر روايات كثيرة في تفسير الأحاديث وشرح معانيها.

كما كان لاجتهاد الصحابة أثره على التابعين والذين توسعوا في بيان الحديث رواية ودراية؛ فنشأ علم الإسناد، والسيرة ومدارس الفقه، والتفسير، وانبنت قواعد الشرح الحديثي على مكونات أضحت ضابطة لمفهوم الحديث التحليلي.

2.3. المرحلة الثانية: مرحلة التأسيس عند المحدثين الأوائل

كانت نشأة هذا العلم جنبا لجنب مع كتابة الحديث وتدوينه ثم تصنيفه، حيث ظهرت المصنفات الحديثية العظيمة كالصحاح والسنن والجوامع والمصنفات وكذا الموطآت والتي عنت بعضها بذكر بعض المعاني الحديثية وكذا

(1) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم، باب من أعاد الحديث ثلاثًا ليفهم عنه، رقم: 95.

(2) انظر: الترمذي، السنن، كتاب المناقب، باب ما جاء في كلام رسول الله ﷺ، رقم: 3639,

فقه الحديث عن طريق التعليقات التي تعقب إخراج الحديث، وكذا عن طريق عناوين التبويبات والتراجم للأحاديث؛ كما فعل البخاري والترمذي وابن خزيمة، وكذا ابن حبان والبيهقي والطحاوي وغيرهم، إضافة إلى كتب مختلف الحديث ومشكله ونحوها.

3.3. المرحلة الثالثة: مرحلة الازدهار والنضج في الشروح الحديثية الكبرى

تُمثل هذه المرحلة العصر الذهبي للتحليل الحديثي، حيث انتقل التصنيف من "الشرح التوضيحي" إلى "**التحليل الاستقصائي البنيوي** "الذي يجمع بين الفهم الدلالي، والنقد الإسنادي، والاستنباط المقاصدي في إطار من الدقة العلمية والعمق التأصيلي. ويمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاثة مستويات منهجية:

1.3.3 محطة التأسيس المنهجي (الطبري والخطابي)

استهلت هذه المرحلة بجهود **الإمام الطبري** (ت 310هـ) في كتابه "**تهذيب الآثار**"، الذي يُعدُّ المحاولة الأولى للتحليل الحديثي المعمق؛ إذ لم يكتفِ بسرد الروايات، بل أخضعها للتحليل الفقهي، واللغوي، والعللي في آن واحد.[1]

ثم جاء **الإمام الخطابي** (ت 388هـ) في "**معالم السنن** "ليضع أول ميزان منهجي لشرح السنن، مؤسساً لما يُعرف بـ "فقه الحديث" القائم على الموازنة بين الدليل النبوي والواقع العملي، وهو ما اعتبره النقاد فاتحة عصر الشروح التحليلية.[2]

2.3.3 الحافظ ابن عبد البر والمنهج التحليلي المتكامل

ارتقى **الحافظ ابن عبد البر** (ت 463هـ) بالتحليل في "**التمهيد** "ليجعله موسوعة شاملة تربط بين الرواية والدراية، متناولاً النص من زوايا نقدية (الجرح والتعديل) وفقهية (اختلاف العلماء)، ومؤصلاً للمنهج المقارن في كتابه "**الاستذكار** "الذي ربط فيه بين "الأحاديث المتشابهة" لاستخلاص المعاني الشمولية.[3] وقد أوضح منهجه بقوله: «قصدت في هذا الكتاب إلى تبيين ما انطوت عليه أحاديث الموطأ من المعاني، وإيضاح ما أشكل منها... وذكر اختلاف العلماء في الأحكام المأخوذة منها.[4]

3.3.3 ذروة النضج المنهجي عند المتأخرين (ابن حجر والنووي ومدرستهما)

بلغ المنهج التحليلي ذروته في القرنين الثامن والتاسع الهجريين؛ حيث مَثّل **الإمام النووي** (ت 676هـ) منهجاً يربط بين مقاصد الحديث وأحكامه، مناقشاً دلالاته التربوية والعقدية واللغوية بوضوح منهجي فريد.[5] ثم تجسد اكتمال البناء عند **الحافظ ابن حجر** (ت 852هـ) في "**فتح الباري**"، الذي يُعدُّ »**نموذجاً متقدماً للتحليل الحديثي**

(1) الطبري، تهذيب الآثار، 15/1.
(2) الخطابي، معالم السنن، 6/1.
(3) ابن عبد البر، الاستذكار، 45/1.
(4) التمهيد، 59/1.
(5) النووي، شرح مسلم، 5/1.

الشامل[1]؛ إذ صنع فيه "بنية نصية" تجمع بين دراسة الأسانيد، والنقد اللغوي، والاستنباط المقاصدي، محولاً الشرح إلى مختبر يوازن بين السياق النصي والمآلات الفقهية.[2]

وتكاملت هذه المدرسة بجهود الكرماني والعيني[3]، والقسطلاني، الذين أبرزوا البعد الجدلي في فهم تراجم الأبواب.

4.3.3 الامتداد الحديثي في العصور المتأخرة

شهدت القرون التالية امتداداً نوعياً، حيث اعتمد العلماء على ما قرره كبار الشراح بصبغة تجميعية نقدية. ومن أبرزهم **المُلا علي القاري** في "مرقاة المفاتيح"، **والمناوي** (ت 1031هـ) في "فيض القدير" الذي توسع في التحليل البلاغي والمقاصدي [4]، وصولا إلى **الصنعاني والشوكاني** (ت 1250هـ) في "نيل الأوطار"، حيث اتجه التحليل إلى تحرير مناطات الدلالة وتجاوز التقليد المذهبي للعودة إلى النص الحديثي بذاته، وربطه بمقاصد التشريع العامة.

5.3.3 أهم ملامح هذه المرحلة (إضافات تحليلية):

- **الاستقراء الواسع** للروايات.
- **الجمع بين علوم شتى** :اللغة، الفقه، الأصول، العقيدة.
- **الوحدة الموضوعية للنص** :لم يعد الحديث يُشرح كجزء معزول، بل كعضو في "جسد السنة"، وهو ما ظهر في صنيع ابن عبد البر وابن حجر.
- **الانتقال من "الفهم" إلى "الاستنباط** :"التركيز على استخراج "القواعد الكلية" بدلاً من مجرد "الأحكام الجزئية."
- **تأسيس "فقه الموازنات** :"القدرة على الجمع بين الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض عبر أدوات التحليل السياقي.

4.3. المرحلة المعاصرة: تكامل المناهج واتساع الأفق التحليلي

تمثل المرحلة المعاصرة من دراسة الحديث النبوي امتدادًا طبيعيًا لما أسسه المتقدمون والمتأخرون، غير أنها تميّزت بسمات منهجية جديدة، أبرزها الجمع بين **التحليل التراثي الدقيق والمقاربات المعاصرة في الفهم والاستنباط** .فقد سعى المحدثون المعاصرون إلى تجاوز الاقتصار على التوثيق والرواية، إلى تحليل النص الحديثي في ضوء المقاصد الكلية للشريعة، والربط بين النص والواقع الإنساني والاجتماعي.[5]

في العصر الحديث، تطور التحليل في اتجاهين:

---

(1) العمري، منهج النقد، ص78.

(2) ابن حجر، فتح الباري، 10/1.

(3) عمدة القاري، 7/1.

(4) المناوي، فيض القدير، 2/1.

(5) انظر: عتر، منهج النقد في علوم الحديث، بيروت: دار الفكر، ط3، 1997م، ص 41.

1. **الأكاديمي الجامعي** :حيث صيغ مصطلح "الحديث التحليلي" ضمن مقررات التعليم الجامعي، بهدف إبراز المنهجية الحديثة في التعامل مع النصوص.
2. **المجال الدعوي والتربوي** :مثل كتاب مجالس التذكير من حديث البشير النذير للشيخ عبد الحميد بن باديس (ت 1385هـ)، الذي يُعد أنموذجًا معاصرًا للتحليل التربوي للحديث، حيث يمزج بين الفهم العميق للنصوص وتوجيهها للواقع. وعلى هذا النسق جاءت كتابات أخرى مثل الحديث التحليلي لمحمد عوامة، والتوجيه النبوي في الأحاديث لمحمد سعيد رمضان البوطي.

ملامح التجديد المنهجي في العصر الحديث

يمكن تلخيص أبرز سمات المنهج التحليلي في هذه المرحلة في النقاط التالية:

1. **التركيز على المعنى والمقصد** :إذ لم يعد التحليل مقتصرًا على الألفاظ والسند، بل أصبح شاملاً لدراسة المقاصد، والوظائف الاجتماعية والتربوية للنص النبوي.[1]
2. **الدمج بين المناهج** :فقد استفاد الباحثون من مناهج النقد والدراية والتحليل الموضوعي، ليصوغوا منهجًا تفسيريًا تكامليًا يجمع بين التحليل اللغوي، والمقاصدي، والسياقي.[2]
3. **الاستفادة من العلوم الإنسانية** :أدخل بعض الباحثين أدوات التحليل اللغوي والاجتماعي والتربوي في دراسة الحديث، كما يظهر في دراسات المعهد العالمي للفكر الإسلامي، التي ركزت على تحليل البنية الخطابية في السنة النبوية.[3]
4. **التحليل المقارن بين الشروح** :إذ أصبح الدارس المعاصر ينظر إلى شروح الحديث لا كأعمال تقليدية، بل كمصادر للتحليل النقدي والفكري، مما جعل التفسير الحديثي أكثر عمقًا وشمولاً .[4]

4. منهجية الحديث التحليلي:

يقوم المنهج التحليلي في دراسة الحديث النبوي على منظومة علمية متكاملة تجمع بين **ضبط الرواية، وفهم الأصول، وتحليل اللغة والبيان، وإدراك المقاصد** .وهذه الأسس تشكّل الإطار العلمي الذي يمنح الدراسة التحليلية مشروعيتها ومصداقيتها، فلا يكون التحليل انطباعًا أدبيًا، بل قراءة علمية مؤسسة على علوم الأمة الراسخة.

والمعرفة النبوية تجمع بين مصادر متعددة:

- **الوحي الإلهي** بوصفه مصدر الهداية؛

---

(1) القرضاوي، كيف نتعامل مع السنة النبوية، ص 40.

(2) عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 52-53.

(3) انظر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، منهجية التعامل مع السنة النبوية، في سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة، ط1، 1994م، ص 22-25.

(4) ابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ج 1، ص 10؛ وانظر: النووي، شرح صحيح مسلم، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج 1، ص 4.

- **العقل الإنساني** بوصفه أداة الفهم؛
- **التجربة الواقعية** بوصفها مجال التطبيق.

تعتمد منهجية **الحديث التحليلي** في الدراسات الأكاديمية المعاصرة على فحص النص النبوي من زوايا متعددة (سندية، لغوية، سياقية، ومقاصدية) لتقديم فهم شمولي يتجاوز مجرد المعنى الظاهر.

1.4. التحقيق السندي والتخريج (عتبة القبول)

تبدأ المنهجية بالتحقق من صحة نسبة النص إلى النبي ﷺ؛ إذ لا يُبنى تحليل على نص واهٍ. وتشمل هذه الخطوة عزو الحديث لمصادره الأصلية والحكم عليه وفق قواعد الجرح والتعديل[1]. كما يتطلب الأمر جمع طرق الحديث للوقوف على الألفاظ الزائدة والمدرجة التي قد تؤثر في فهم المعنى.[2]

2.4. التحليل اللغوي والبياني

يتم فحص المفردات غريبة اللفظ، وإعراب الجمل المشكلة، وتحليل الأساليب البلاغية (كناية، استعارة، مجاز). فالمنهج التحليلي يوجب العودة لغة العرب وقت الورود لفهم دلالة اللفظ الحقيقية[3]. كما يُراعى التمييز بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية في استعمالات النص النبوي.[4]

3.4. دراسة السياق وأسباب الورود

يُعد فهم "بنية الحدث" أو "جو النص" ركناً أساسياً؛ فدراسة سبب ورود الحديث تساعد في تحديد ما إذا كان الحكم عاماً أم خاصاً بواقعة معينة[5]. كما يمتد السياق ليشمل "السياق النصي" (علاقة الحديث بما قبله وما بعده) و"السياق التاريخي".[6]

4.4. التحليل المقارن والجمع بين النصوص

تقتضي المنهجية الأكاديمية عدم دراسة الحديث بمعزل عن غيره، بل يُعرض على القرآن الكريم أولاً، ثم على الأحاديث الأخرى في ذات الموضوع (الموضوع الواحد) لتفسير المجمل وتقييد المطلق[7]. هذا الربط يمنع التضارب الظاهري بين النصوص ويحقق الوحدة المعرفية للسنة.[8]

5.4. الاستنباط الفقهي والمقاصدي

تنتقل الدراسة من "النص" إلى "المقصد"، حيث يتم استخراج الأحكام التكليفية والدروس التربوية مع

---

(1) نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، بيروت: دار الفكر، 1997م، ص 45.

(2) محمد أبو شهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، القاهرة: دار الاعتصام، 1982م، ص 115.

(3) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ج1، ص 15.

(4) محمد سعيد رمضان البوطي، التوجيه النبوي في الأحاديث، دمشق: دار الفكر، 1990م، ص 22.

(5) جلال الدين السيوطي، اللمع في أسباب ورود الحديث، تحقيق: يحيى إسماعيل، بيروت: دار الكتب العلمية، 1404هـ، ص 31.

(6) أدب التعامل مع السنة، يوسف القرضاوي، القاهرة: دار الشروق، 2004م، ص 65.

(7) محمد الغزالي، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، القاهرة: دار الشروق، 1991م، ص 18.

(8) عماد الدين خليل، مدخل إلى السنة النبوية، بغداد: دار الرسالة، 1988م، ص 40.

ربطها بمقاصد الشريعة الخمسة[1]. ويركز الحديث التحليلي هنا على التفريق بين تصرفات النبي ﷺ بمقتضى "التبليغ" وتصرفاته بمقتضى "الإمامة" أو "القضاء".[2]

6.4. الربط بالواقع والمعاصرة

الخطوة الختامية هي "تحقيق المناط المعاصر"، أي تنزيل الفهم المستنبط على القضايا الحديثة (اجتماعية، طبية، اقتصادية) بأسلوب يبرز حيوية السنة[3]. ويشمل ذلك الاستفادة من المعطيات العلمية الحديثة التي قد تفسر بعض الجوانب الإعجازية أو العلمية في النص.[4]

(1) محمد الطاهر بن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، تونس: دار السلام، 2001م، ص 110.

(2) ابن القيم، إعلام الموقعين، بيروت: دار الجيل، 1973م، ج2، ص 20.

(3) نور الدين عتر، منهج النقد، مرجع سابق، ص 65.

(4) محمد لقمان السلفي، المنهج العلمي لدراسة مناهج شراح الحديث، الرياض: دار الداعي، 2018م، ص 28.

الدِّرَاسَةُ التَّطْبِيقِيَّةُ

1. تَأْسِيسُ البَاطِنِ: حَدِيثُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَابِ «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»
2. ضَبَطَ الظَّاهِرِ: حَدِيثُ عَائِشَةُ «مَنْ أَحْدَثُ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدَّ»
3. الْخَرِيطَةُ الْكُلِّيَّةُ: حَدِيثُ جَبرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامِ، مَرَاتِب الدِّينِ
4. الْبِنَاءُ النَّفْسِيَّ وَالْعَقَدِي: حَدِيثُ ابْنَ عَبَاسِ «يَا غَلَامَ إِنِّي أَعْلَمُكَ كَلِمَاتِ»
5. مِيزَانُ الْوَرَعِ: حَدِيثُ النَّعْمَان بن بَشِيرِ «الْحَلَالُ بَيِّنَ وَالْحَرَامُ بَيِّنَ»
6. تَزَكِيَّةُ الْوَقْتِ وَالذَّاتِ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيرَةَ «مِنْ حَسَنَ إِسْلَامِ الْمُرْءِ تَرَكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ»
7. الْمُسُؤُولِيَةَ الْمُجْتَمعِيَّةُ: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدِ الْخَدْرِي «مِنْ رَأَى مِنْكُمْ مِنْكُرَاً فَلْيَغَيْرُهُ»

الحديث الأول

النية ومقام الإخلاص في ميزان الحديث النبوي

- تمهيد: في مكانة الحديث وأهميته التأسيسية
- المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث
- المبحث الثاني: الاستنباط الفقهي والآثار العقدية والسلوكية
- المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتنزيلات المعاصرة

عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»

المحاضرة الثانية والثالثة

النية ومقام الإخلاص في ميزان الحديث النبوي

قال البخاري: حدثنا **الحميدي عبد الله بن الزبير** قال: حدثنا **سفيان** قال: حدثنا **يحي بن سعيد الأنصاري** قال: أخبرني **محمد بن إبراهيم التيمي** أنه سمع **علقمة بن وقاص الليثي** يقول: سمعت **عمر بن الخطاب رضي الله عنه** على المنبر قال: سمعت رسول **الله** ﷺ يقول: «**إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوِ امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ**».

المقدمة

الحمد لله الذي جعل صلاح العمل رهناً بصلاح القصد، وربط قبول الأفعال بتجريد النيات لوجهه الكريم، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، نبينا محمد، الذي أرسى بقواعد بيانه أسس الدين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن السنة النبوية الشريفة، بوصفها المصدر الثاني للتشريع الإسلامي، تحوي أصولاً كلية وقواعد جامعة تمثل مرتكزات البناء التشريعي والأخلاقي للأمة. وضمن هذا السياق، يبرز حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه» :إنما الأعمال بالنيات «كأصل مؤسس، وقاعدة محورية، شكلت عبر التاريخ الإسلامي منطلقاً لأدق المباحث الفقهية، وأعمق التأصيلات الأصولية، وأرفع المعالجات السلوكية والتربوية.

لقد حظي هذا الحديث بمنزلة استثنائية في الوعي العلمي الإسلامي، حتى عدّه الإمام الشافعي (ت. 204هـ) "ثلث العلم"، وأنه "يدخل في سبعين باباً من الفقه" ، بينما جعله الإمام أحمد بن حنبل (ت. 241هـ) أحد الأصول الثلاثة التي يدور عليها الإسلام. وهذه المكانة لم تكن اعتباطية، بل نابعة من كون الحديث يضع المعيار الأساس لصحة العمل وقبوله، وهو الإخلاص، ويربط عالم الظواهر بعالم البواطن ربطاً منهجياً لا يقبل الانفصام.

ونظراً لهذه الأهمية المركزية، تأتي هذه الدراسة بـ «**النية ومقام الإخلاص في ميزان الحديث النبوي: دراسة تحليلية حديثية لغوية مقاصدية في ضوء حديث "إنما الأعمال بالنيات"**» كمحاولة علمية لاستجلاء أبعاد هذا النص النبوي العظيم، عبر منهج تكاملي يجمع بين التحليل الإسنادي النقدي، والتفكيك اللغوي والبلاغي، والاستنباط الفقهي والأصولي، والغوص في دلالاته المقاصدية الكلية، وانتهاءً بتنزيل معانيه على نوازل الواقع المعاصر. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة شاملة ومعمقة تتجاوز الشروح التقليدية، لتكشف عن البنية التشريعية والأخلاقية المتكاملة التي يؤسس لها هذا الحديث، وتبرز امتداداته في مختلف حقول المعرفة الإسلامية.

تمهيد: في مكانة الحديث وأهميته التأسيسية

إن قيمة النص في التراث الإسلامي تُقاس بمدى تأثيره في المنظومة المعرفية والتشريعية، ومن هذا المنظور، يحتل حديث «**إنما الأعمال بالنيات**» موقعاً فريداً، إذ يمثل نقطة ارتكاز محورية في علوم الشريعة.

1. مكانة الحديث عند الأئمة والعلماء:

لقد تواتر النقل عن أئمة الإسلام في تعظيم قدر هذا الحديث، فاعتبروه **أصلاً جامعاً وقاعدة كلية**، حتى جعلوه من الأحاديث التي يدور عليها مدار الإسلام، قال السيوطي: "اعلم أنه قد تواتر النقل عن الأئمة في تعظيم قدر حديث النية، قال أبو عبيدة: ليس في أخبار النبي صلى الله عليه وسلم شيء أجمع وأغنى وأكثر فائدة منه، واتفق الإمام الشافعي وأحمد بن حنبل وابن مهدي، وابن المديني، وأبو داود والدارقطني وغيرهم على أنه ثلث العلم".[1]

وقد فصّل الإمام الشافعي رحمه الله تعالى في بيان هذه المكانة، فقال: " هذا الحديثُ ثلثُ العلمِ، ويدخُلُ في سبعينَ باباً مِنَ الفقه".[2] ومما يدلّ على دقة نظر الإمام الشافعي في هذا التقدير أن تطبيقات النية لا تقتصر على العبادات فحسب، بل تمتد إلى كل فعل يصدر من المكلف.

وبيّن البيهقي (ت. 458هـ) وجه كونه "**ثلث العلم**" بأن "كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه، فالنية أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها، لأنها قد تكون عبادة مستقلة، وغيرها يحتاج إليها".[3] فالنية عمل قلبي محض، وهي في الوقت ذاته شرط لصحة أعمال الجوارح واللسان.

أما الإمام أحمد بن حنبل، فقد وضع هذا الحديث ضمن ثلاثة أحاديث تشكل أصول الدين كله، فقال: "أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث: حديث عمر: إنما الأعمال بالنيات، وحديث عائشة: من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد، وحديث النعمان بن بشير: الحلال بيّن والحرام بيّن"[4] وهذا التقسيم من الإمام أحمد يُظهر الحكمة البالغة في ترتيب الأولويات الدينية: فالحديث الأول يضبط الباعث والقصد، والثاني يضبط طريقة العمل ومنهجه، والثالث يضبط المحتوى والمضمون.

وأكد إسحاق بن راهويه هذه المكانة، فقال: "أربعة أحاديث هي من أصول الدين: حديث عمر إنما الأعمال بالنيات، وحديث الحلال بين والحرام بين، وحديث إن خلق أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يوماً، وحديث من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه".[5]

كما روى عثمان بن سعيد عن أبي عبيد قوله: "جمع النبي صلى الله عليه وسلم جميع أمر الآخرة في كلمة واحدة: من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد، وجمع أمر الدنيا كله في كلمة واحدة: إنما الأعمال بالنيات يدخلان في

---

(1) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر، دار ابن حزم، ط1، 1409هـ، ج1، ص322.

(2) انظر: الرافعي، عبد الرحمن، تفسير كلام الإمام الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1426هـ، ص45، جامع العلوم والحكم(61/1).

(3) انظر: البيهقي، أحمد بن الحسين، مناقب الشافعي، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة: مكتبة دار التراث، 1391هـ، ج2، ص5، ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص13.

(4) ابن رجب، أبي الفرج عبد الرحمن، جامع العلوم والحكم، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، ط7، 1997، (62/1).

(5) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ج1، ص 62.

كل باب"[1] . وهذا القول يُبرز أن الحديث ليس مجرد قاعدة فقهية، بل هو منظومة شاملة تحكم علاقة الإنسان بأعمال الدنيا كلها.

2. سرّ افتتاح البخاري صحيحه بهذا الحديث:

وقد تجلت هذه الأهمية التأسيسية أيضا في صنيع الإمام البخاري (ت. 256هـ)، الذي افتتح به كتابه الجامع الصحيح، فوضعه في صدر "كتاب بدء الوحي". وقد فسر العلماء هذا الصنيع بأنه إشارة منهجية بالغة الدقة، مفادها أن كل عمل -بما في ذلك تصنيف العلم وروايته- لا قيمة له ما لم يكن مبنياً على نية صالحة وقصد خالص لوجه الله. فكأن البخاري يقيم الحديث مقام "الخطبة" لمصنفه، ليُنبه طالب العلم منذ الوهلة الأولى على ضرورة تصحيح قصده وتجريد نيته.[2] ولهذا قال عبدُ الرَّحمنِ بنُ مهدي: لو صنَّفتُ الأبوابَ، لجعلتُ حديثَ عمرَ في الأعمالِ بالنِّيَّةِ في كلِّ بابٍ، وعنه أنَّه قال: مَنْ أَرادَ أنْ يصنِّفَ كتابًا، فليبدأ بحديثِ "الأعمال بالنِّيات".[3]

3. علاقة الحديث بالقواعد الفقهية الكبرى:

ومن الناحية الفقهية، يمثل الحديث الأصل النصي المباشر للقاعدة الكبرى «**الأمور بمقاصدها**»، وهي إحدى القواعد الخمس التي يرجع إليها الفقه الإسلامي.[4]

وهذه القاعدة تحكم عدداً كبيراً من المسائل الفقهية في مختلف الأبواب، من تحديد نوع العبادة إلى تمييز العقود إلى ضبط المقاصد في الأيمان والنذور والعتق وغيرها.

4. البعد التربوي والروحي للحديث:

لا تقتصر أهمية هذا الحديث على الجانب الفقهي والتشريعي، بل تمتد إلى البعد التربوي والسلوكي العميق. فهذا الحديث العظيم يتعلق بالأعمال الباطنة وهو شطر، فإن الدين: باطن وظاهر، أعمال باطنة تتعلق بالقلوب، وأعمال ظاهرة تتعلق بالجوارح، وهذا يتعلق بالقلوب"[5].

5.الدراسات الأكاديمية المعاصرة:

اهتمت الدراسات الأكاديمية المعاصرة بهذا الحديث اهتماماً بالغاً، كما في دراسة "الثمرات من حديث إنما الأعمال بالنيات دراسة تحليلية" المنشورة في مجلة آداب جامعة الفيوم، والتي خلصت إلى أن " أنَّ مدار الأعمال على النيات صحةً وفساداً، وكمالاً ونقصاً، وطاعةً ومعصية، وأنَّ النية شرطٌ أساسي في العمل، ولكن بلا غلوٍ في

---

(1) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ج1، ص 62.

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ، ج1، ص11.

(3) انظر: جامع العلوم والحكم لابن رجب،(61/1).

(4) انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ، ص8.

(5) ابن باز، عبد العزيز، مجموع فتاوى ومقالات متنوعة، دار الغرب الإسلامي، الرياض، ط1، 1427هـ، ج26، ص13.

استحضارها يفسد على المتعبد عبادته".[1]

كما برزت دراسات لغوية تحليلية كـ"مختارات من أحاديث النية في كتب الصحاح (دراسة أسلوبية)" التي حللت البنية البلاغية للحديث وأسلوب الحصر فيه[2].

بناءً على ما تقدم، يتضح أن أهمية هذا الحديث ليست مجرد أهمية وعظية، بل هي أهمية **هيكلية ومنهجية**؛ فهو يضبط المنطلق (**القصد**)، ويحدد معيار القيمة (**الإخلاص**)، ويؤسس لقاعدة تشريعية كلية، ويشكل مع غيره من الأصول منظومة متكاملة لتقويم الفعل الإنساني. وهذه الأبعاد مجتمعة تبرر إفراد هذا الحديث بدراسة مستقلة ومعمقة.

المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية لحديث «إنما الأعمال بالنيات»

إن أول ما يتوجّه إليه نظر الباحث المدقق في علوم الحديث هو فحص الإسناد، بوصفه الركيزة الأساس التي يقوم عليها صرح القبول والرد، فمن خلال سلسلة الرواة، يُستكشف تاريخ النص، وتُعرف درجة وثاقته، وتُبنى عليه الأحكام والمعارف. لذا، يفرد هذا المبحث مساحة تحليلية معمّقة لدراسة إسناد حديث «إنما الأعمال بالنيات»، الذي يتبوأ منزلة فريدة في المدونة الحديثية، ليس فقط لصحته المتفق عليها، بل لغرابة سنده التي جعلته ميداناً لتطبيق أدق مناهج النقد عند جهابذة هذا الفن.

المطلب الأول: تخريج الحديث ومراتبه في دواوين السنة

لقد حظي هذا الحديث بعناية فائقة من أئمة الحديث، فأودعوه في أمهات مصنفاتهم، وجعلوه مدخلاً لفهم مقاصد الشريعة. وفيما يلي تخريج مفصل لموضعه في أبرز هذه المصنفات:

1. في الصحيحين:

- صحيح البخاري :استهل به الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت. 256هـ) كتابه الجامع المسند الصحيح، فجعله الحديث الأول في "كتاب بدء الوحي"، باب "كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله ﷺ[3]. كما كرره في مواضع أخرى من صحيحه، منها" :كتاب الإيمان"، باب "ما جاء أن الأعمال بالنية والحسبة "(ج1، ص21، ح54)، وفي "كتاب العتق"، باب "الخطأ والنسيان في العتاقة" (ج5، ص164، ح2529).
- صحيح مسلم :أخرجه الإمام مسلم بن الحجاج (ت. 261هـ) في "كتاب الإمارة"، باب "قوله ﷺ: إنما الأعمال بالنية، وأنه يدخل فيه الغزو وغيره من الأعمال[4] ".

2. في السنن والمسانيد:

- سنن أبي داود: أخرجه في "كتاب الطلاق"، باب "فيما عني به الطلاق والنيات" (ح2201).

---

(1) مجلة آداب جامعة الفيوم، الثمرات من حديث إنما الأعمال بالنيات دراسة تحليلية، العدد16، 2018م، ص47.

(2) MEC SJ، مختارات من أحاديث النية في كتب الصحاح (دراسة أسلوبية)، 2019.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، تحقيق محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة، 1400هـ، ج1، ص2، ح1.

(4) مسلم، صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت، ج3، ص1515، ح1907.

- جامع الترمذي: أخرجه في "كتاب فضائل الجهاد"، باب "ما جاء فيمن يقاتل رياء وللدنيا" (ح1647).
- سنن النسائي: أخرجه في "كتاب الطهارة"، باب "النية في الوضوء" (ح75)، وفي مواضع أخرى.
- سنن ابن ماجه: أخرجه في "كتاب الزهد"، باب "النية" (ح4227).
- مسند الإمام أحمد: أخرجه في مسنده (ج1، ص25 وص43).

كلهم من طريق: يحي بن سعيد الأنصاري عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر رضي الله عنه، وعن يحي بن سعيد انتشر الحديث، فرواه عنه جمع غفير يزيد على المائتين، وقيل سبعمائة راوٍ، أشهرهم الإمام مالك، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، والليث بن سعد، وحماد بن زيد.[1]

وهذا الانتشار في أمهات كتب السنة، مع تصدير الإمام البخاري صحيحه به، يدل على مكانته المحورية وقيمته التأسيسية في الفكر الإسلامي.

المطلب الثاني: ترجمة رواة السند

إن الحكم على السند فرعٌ عن معرفة رجاله، وفيما يلي عرض تحليلي لأحوال رواة السند الأشهر، مع التوسع في ترجمة الصحابي الجليل.

- **ترجمة عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)**

هو أمير المؤمنين، أبو حفص، عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، المُلقب بالفاروق . وُلد بعد عام الفيل بثلاث عشرة سنة. كان من أشراف قريش وساداتها في الجاهلية، وإليه كانت السفارة فيهم.

- **إسلامه وهجرته:** أسلم في السنة السادسة من البعثة، فكان إسلامه فتحاً وعزاً للمسلمين، حتى قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر"[2]. وقد هاجر إلى المدينة جهراً متحدياً قريشاً، بينما كان المسلمون يهاجرون سراً.

- **فضائله ومناقبه:** هو ثاني الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد أصهار النبي صلى الله عليه وسلم (بزواج النبي من ابنته حفصة)، وأحد كبار علماء الصحابة وزهادهم، عُرف بالعدل الصارم والهيبة في الحق. قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه"[3]. وقال أيضاً: "لو كان بعدي نبي لكان عمر بن الخطاب"[4].

- **مكانته في الرواية والحديث:** على الرغم من أنه كان مقلاً في رواية الحديث خشية الخطأ والزيادة والنقصان، إلا أن ما رواه كان في غاية الضبط والإتقان. وقد روى له أصحاب الكتب الستة وغيرهم، وبلغ مسنده (537) حديثاً. ومكانته كصحابي تجعل من روايته حجة قاطعة، فالصحابة كلهم عدول بتعديل الله ورسوله

---

(1) (ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، تحقيق شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1412هـ، ج1، ص62).

(2) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج7، ص47.

(3) (رواه الترمذي وصححه الألباني)

(4) (رواه الترمذي)

لهم. قال الإمام الذهبي في ترجمته: "الإمام أمير المؤمنين، المحدث الملهم، الذي ضرب الله الحق على لسانه".[1]

- **بقية رواة السند:**

2. علقمة بن وقاص الليثي (ت. بعد 70هـ): تابعي كبير، وُلد في حياة النبي ﷺ ولكنه لم يسمع منه. ثقة ثبت باتفاق المحدثين. قال عنه ابن سعد: "كان ثقة، وله أحاديث"، وهو من فقهاء المدينة، وقد أخرج له أصحاب الكتب الستة. [2]

3. محمد بن إبراهيم بن الحارث التَّيمي (ت. 120هـ): من أئمة التابعين، فقيه المدينة في زمانه. وثقه الأئمة جميعاً. قال عنه علي بن المديني: "هو من ثقات أهل المدينة، وممن يعتمد على حديثه"[3].

4. يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري (ت. 144هـ): إمام حافظ، فقيه، من أثبت الناس في الرواية. قال عنه سفيان بن عيينة: "كان يحيى بن سعيد إمام أهل المدينة في الحديث".[4]

المطلب الثالث: الحكم على الحديث

يخضع هذا الحديث كغيره من الأحاديث لمعايير النقد الدقيقة التي وضعها أئمة هذا الشأن، والتي أفضت إلى الحكم بصحته بالإجماع.

تطبيق شروط الصحة ونقل أقوال النقاد:

1. **اتصال السند** :السند متصل من أوله إلى آخره، وهو ما لم يختلف فيه اثنان من أهل النقد.
2. **عدالة الرواة وضبطهم** :جميع رجال هذا الإسناد هم أئمة أعلام، جمعوا بين العدالة والضبط التام، كما شهد لهم بذلك أئمة الجرح والتعديل.
3. **السلامة من الشذوذ والعلة** :هذه هي النقطة التي دار حولها كلام النقاد بسبب غرابة الحديث.

- **قول النقاد في غرابة الحديث** :وصف كثير من الحفاظ هذا الحديث بأنه "غريب" أو "فرد مطلق"، وليس له طريق يصح فيه إلا هذا الطريق، كذا قاله عليُّ بنُ المدينيِّ وغيرُه. وقال الخطابيُّ: لا أعلمُ خلافًا بين أهلِ الحديثِ في ذلك، مع أنَّه قد رُوِي من حديث أبي سعيد وغيره، وقد قيل: إنَّه رُوي من طُرقٍ كثيرةٍ، لكن لا يصحُّ من ذلك شيءٌ عندَ الحُفَّاظ. ثمَّ رواهُ عن الأنصاريِّ الخلقُ الكثيرُ والجمُّ الغفيرُ، فقيل: رواهُ عنهُ أكثرُ من مئتي راوٍ، وقيل: رواه عنه سبعُ مئة راوٍ، ومِنْ أعيانهم: مالكٌ، والثَّوريُّ، والأوزاعيُّ، وابنُ المبارك، واللَّيثُ بنُ سعدٍ، وحمَّادُ بنُ زيدٍ، وشعبةُ، وابنُ عُيينةَ، وغيرُهم.[5]

وقال الحافظ أبو عبد الله بن منده: "هذا حديث قد أجمع أهل الحفظ على أنه من أفراد يحيى

---

(1) الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413هـ، "سيرة الخلفاء الراشدين"، ص40.

(2) انظر: الطبقات الكبرى، ج5، ص205، ابن حجر، تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، دار الرشيد، حلب، ط1، 1406هـ، ص404

(3) انظر: المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1400هـ، ج24، ص271

(4) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط9، 1413هـ، ج6، ص26.

(5) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ج1، ص61، تحقيق: الأرنؤوط.

بن سعيد عن محمد بن إبراهيم"[1]. وقال الإمام علي بن المديني، شيخ البخاري: "لا يُحفظ عن عمر إلا من هذا الوجه". وقال الترمذي بعد أن روى الحديث: "حديث حسن صحيح، غريب من هذا الوجه."

- **هل الغرابة تقدح في صحته؟:** أجاب النقاد بأن هذه الغرابة لا تضر بصحة الحديث، لأنها غرابة ثقات. أي أن التفرد قد صدر من إمام حافظ ثقة، ومثل هذا يُقبل تفرده. قال الإمام الخطابي: "لا أعلم خلافاً بين أهل الحديث في صحة هذا الحديث، وإن كان غريباً في إسناده".[2] وقال الحافظ ابن حجر: "وهو من أفراد الرواة، وليس في الصحيحين حديث اجتمع على تخريجه الأئمة الستة غيره، مع أنه فرد من رواته"[3].
- **شهادات صريحة بصحته :**قال البخاري نفسه: "هو أصح شيء في الباب". وقال الإمام الشافعي: "هذا الحديث ثلث العلم". وقال الإمام أحمد: "لا يصح في هذا الباب شيء غيره". فهذه شهادات من أقطاب النقد الحديثي تقطع بصحة الحديث على الرغم من تفرده. ه نغ !" اتفق الأئمة على صحته، وهو أصل من أصول الإسلام." وحكم عليه أنه حديث متواتر معنويا.[4]

الخلاصة الحكمية :بناءً على ما سبق، فإن حديث «إنما الأعمال بالنيات» هو حديث صحيح متفق على صحته بالإجماع، وهو في أعلى درجات الصحة. وغرابته في أول السند لا تقدح فيه، بل هي دليل على عظمة حفظ ودقة هؤلاء الأئمة الذين تفردوا برواية هذا الأصل العظيم، وهو ما يمنح الباحث ثقة مطلقة في الانتقال إلى دراسة متنه وتحليل دلالاته العميقة.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث

بعد أن تم في الفصل الأول إثبات صحة الحديث من خلال دراسة سنده دراسة نقدية معمقة، ينتقل البحث الآن إلى رحاب المتن، لغوص أغواره واستجلاء كنوزه. إن متن حديث »إنما الأعمال بالنيات «يمثل نموذجاً فريداً من "جوامع الكلم" التي أوتيها النبي صلى الله عليه وسلم، حيث يجتمع فيه إيجاز اللفظ مع سعة المعنى، ووضوح العبارة مع عمق الدلالة. ومن هنا، فإن فهم هذا النص فهماً شاملاً يقتضي تفكيك بنيته اللغوية، وسبر سياقاته التاريخية، واستكشاف أبعاده الموضوعية والدلالية، وهو ما يتكفل به هذا الفصل عبر مباحثه التالية.

المطلب الأول: التحليل اللغوي والبلاغي للمتن

يمثل التحليل اللغوي مفتاح الولوج إلى المعاني الدقيقة للنص النبوي، إذ إن كل لفظة وتعبير قد اختير بعناية ليؤدي وظيفة دلالية محددة.

---

(1) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ج1، ص62.
(2) الخطابي، أعلام الحديث، ج1، ص181.
(3) فتح الباري، ج1، ص12.
(4) انظر: ابن حجر، فتح الباري، ج1، ص9-10.

الفرع الأول: التحليل المعجمي للمفردات الأساسية

1. **الأعمال :**هي جمع "عَمَل"، وقد أفادت أداة التعريف "ال" هنا معنى الاستغراق والعموم، أي أنها تشمل كل ما يصدر عن المكلف من فعل أو قول. والتحقيق الذي عليه جمهور العلماء أن هذا العموم يشمل أعمال القلوب (كالخشية والرجاء) وأعمال الجوارح (كالصلاة والصيام) على حد سواء، فكل هذه الأعمال الظاهرة والباطنة خاضعة لميزان النية.[1] فتشمل جميع أفعال المكلفين من عبادات وعادات، قولية كانت أو فعلية، ظاهرة أو باطنة. قال الخطابي :العمل كل فعل يقصد به وجه الله أو غرض دنيوي، والنية هي التي تميز بين المقصودين.[2]
2. **النيات** :جمع "نِيَّة"، وجُمِعَت لاختلاف أنواعها، وهي في أصل الوضع اللغوي: القصد والعزم. قال إسماعيل بن حماد الجوهري (ت. 393هـ): "نويت نية ونواة، أي عزمت".[3]

أما في الاصطلاح الشرعي، فقد عرفها الإمام عبد الله بن عمر البيضاوي (ت. 685هـ) تعريفاً دقيقاً بأنها: "انبعاث القلب نحو ما يراه موافقاً لغرض، من جلب نفع أو دفع ضر، حالاً أو مآلاً"[4]، وبهذا تكون النية هي الإرادة القلبية الباعثة التي توجه الفعل وتحدد غايته الجوهرية.

والنِّيَّةُ في كلام العُلماء تقعُ بمعنيين-كما يقول ابن رجب-:

أحدهما: بمعنى تمييز العباداتِ بعضها عن بعضٍ، كتمييزِ صلاة الظُّهر مِنْ صلاةِ العصر مثلًا، وتمييزِ صيام رمضانَ مِنْ صيام غيرِهِ، أو تمييزِ العباداتِ مِنَ العادات، كتمييزِ الغُسلِ من الجَنَابةِ مِنْ غسل التَّبرُّد والتَّنظُّف، ونحو ذلك، وهذه النيَّةُ هي التي تُوجَدُ كثيرًا في كلامِ الفُقهاء في كتبهم.

والمعنى الثاني: بمعنى تمييزِ المقصودِ بالعمل، وهل هو الله وحدَه لا شريكَ له، أم غيره، أم الله وغيرُه، وهذه النية هي الَّتي يتكلَّمُ فيها العارِفُونَ في كتبهم في كلامهم على الإخلاص وتوابعه، وهي الَّتي تُوجَدُ كثيرًا في كلام السَّلَفِ المتقدِّمين. هيُعبَّرُ عنها بلفظِ الإرادة في القرآن كثيرًا، وقد يُعَبَّر عنها في القُرآن بلفظ "الابتغاء".[5]

3. **هجرته :**الهجرة في أصل اللغة هي الترك والمفارقة. قال أبو الحسين أحمد بن فارس (ت. 395هـ): "الهاء والجيم والراء أصل واحد، وهو قطع الشيء".[6]

أما في الاصطلاح الشرعي، فلها معنيان :معنى خاص وهو الانتقال من بلد الكفر إلى بلد الإسلام فراراً

---

(1) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري ج1، ص12.

(2) الخطابي، معالم السنن، ج1، ص10.

(3) الجوهري، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ، ج6، ص2509.

(4) البيضاوي، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، تحقيق: قسم التحقيق بمركز شيخ الإسلام، الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1433هـ، ج1، ص108.

(5) انظر: جامع العلوم والحكم، (66/1).

(6) ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، 1399هـ، ج6، ص30)

بالدين، وهو المقصود في سبب ورود الحديث، ومعنى عام وهو هجران ما نهى الله عنه، مصداقاً لقوله ﷺ: **"والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه".**[1]

4. **دنيا :**مؤنث "أدنى"، وهي مأخوذة من الدنو أي القرب، وسُميت بذلك لقربها من الآخرة، أو لدناءتها وحقارتها مقارنة بالآخرة. وهي ترمز في الحديث إلى كل حظ عاجل من حظوظ النفس.
واللام في لدنيا يحتمل أنها للتعليل على بابها، أي: من كانت هجرته لعلة دنيا أو لأجل دنيا، ويحتمل أنها بمعنى إلى، أي: من كانت هجرته إلى دنيا يصيبها.[2]

المطلب الثاني: التحليل النصي والبلاغي

1. **أسلوب الحصر بـ "إنما" :**"إنما" أداة حصر وقصر، وظيفتها إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه. قال ابن هشام: "إنما" مركبة من "إن" و"ما" الكافة المكفوفة، تفيد الحصر[3]، فقوله «إنما الأعمال بالنيات» يقصر اعتبار الأعمال وصحتها الشرعية على وجود النيات. وقد أثار هذا التركيب نقاشاً بين العلماء حول تقدير المحذوف، هل هو "صحة الأعمال" أم "كمال الأعمال" أم "قبول الأعمال"؟ وقد رجح الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد (ت. 702هـ) أن "التقدير الأنسب هو صحة الأعمال، أي أن الأعمال الشرعية لا تصح إلا بالنية".[4]وهذا هو التحقيق، فـ"إنما" تنفي الصحة حيث تُشترط النية (كالعبادات)، وتنفي الكمال حيث لا تُشترط (كرد الودائع).
2. **دلالة الباء في "بالنيات":** الباء هنا للمصاحبة أو السببية. فالمعنى إما أن الأعمال معتبرة حال كونها مصحوبة بالنيات، أو أنها معتبرة بسبب النيات. ويَنْبَنِي على ذلك: أنَّ النية جزءٌ مِنَ العِبادة أم شَرطٌ؟ والأصح الأول، وكلا المعنيين يرسخ التلازم الوثيق بين الفعل الظاهر والقصد الباطن.[5]
3. قوله عليه الصلاة والسلام: **"وإِنَّمَا لِكُلِّ امرئٍ ما نَوَى"** أي جزاءُ ما نوى خيرًا وشرًّا، فهوَ مِن باب حَذْفِ المُضَاف نحو: {وسئل القرية} [يوسف: 82] أي: أهلها.
4. **التكرار في "فهجرته إلى الله ورسوله":** يتجلى الإعجاز البياني في التفاوت بين جزاء الطائفتين، ففي جزاء من نوى الله ورسوله، كرر جملة «**فهجرته إلى الله ورسوله**»، وهذا التكرار اللفظي والمعنوي يفيد المطابقة التامة بين الجزاء والقصد، وكأنه يقول إن جزاء هذا المهاجر هو تحقيق مقصده الأسمى على أتم وجه، وهو شرف لا يدانيه شرف.
5. **الإبهام في "فهجرته إلى ما هاجر إليه":** وفي المقابل، جاء جواب الشرط لمن هاجر للدنيا مبهماً «**فهجرته**

---

(1) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، ح10.
(2) سليمان بن عبد القوي الطوفي، التعيين في شرح الأربعين، مؤسسة الريان (بيروت - لبنان)، ط1، 1998 م، ص39.
(3)ابن هشام، مغني اللبيب، ج1، ص68
(4) ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، بيروت: المكتب الإسلامي، ط5، 1407هـ، ص51.
(5) انظر: ابن الملقن، المعين على تفهم الأربعين، مكتبة أهل الأثر للنشر والتوزيع، حولي – الكويت، ط1، 2012، (ص87).

إلى ما هاجر إليه»، وهذا الإبهام، كما ذكر شراح الحديث، مقصود للتحقير والتهوين من شأن هذا المقصد الدنيوي، فكأنه لا يستحق الذكر والتصريح به، على عكس المقصد العلوي الذي صُرّح بجزائه تكريماً وتعظيماً.

قال ابن رجب:" وفي قوله: "إلى ما هاجرَ إليه" تحقيرٌ لِمَا طلبه من أمر الدُّنيا، واستهانةٌ به، حيث لم يذكره بلفظه. وأيضًا فالهجرةُ إلى اللهِ ورسولِه واحدةٌ فلا تعدُّد فيها، فلذلك أعادَ الجوابَ فيها بلفظ الشَّرط.

والهجرةُ لأمور الدُّنيا لا تنحصِرُ، فقد يُهاجِرُ الإنسانُ لطلبِ دُنيا مُباحةٍ تارةً، ومحرَّمةٍ أخرى، وأفرادُ ما يُقصَدُ بالهجرةِ من أُمورِ الدُّنيا لا تنحصِرُ، فلذلك قال: "فهجرتُهُ إلى ما هاجرَ إليه"، يعني كائنًا ما كان".[1]

6. قوله: "**لدنيا يصيبها**" شبَّه تحصيلها عند امتداد الأطماع إليها بإصابة الغرض بالسهم، بجامع سرعة الوصول وحصول المقصود. إِنَّمَا ذمَّ على إصابة الدنيا -وإن كان مُبَاحًا-؛ لأَنَّهُ خَرَجَ في الظاهر لطلب فضيلة الهجرة، وأبطنَ خلافَ ذلكَ؛ فلذلك توَجَّة الذَّمُّ عليه.[2]

المطلب الثاني: التحليل السياقي والسببي

إن فهم النص لا يكتمل إلا بوضعه في سياقه الذي قيل فيه، فالسبب والسياق يضيئان زوايا المعنى ويكشفان عن أبعاده التطبيقية.

1. **سبب الورود:** قصة "مهاجر أم قيس :"اشتهر بين المحدثين أن سبب ورود هذا الحديث قصة رجل هاجر من مكة إلى المدينة لا طلباً لثواب الهجرة، ولكن ليتزوج امرأة تُدعى "أم قيس"، كانت قد أبت أن تتزوجه حتى يهاجر. فنُسب إليه هذا القصد وسُمي "مهاجر أم قيس". وقد أشار الحافظ ابن حجر إلى هذه القصة قائلاً: "وقد وقع لنا موصولاً من طريق عبد الرزاق في مصنفه عن ابن جريج... أن رجلاً هاجر ليتزوج امرأة يقال لها أم قيس فسمي مهاجر أم قيس". [3]وهذا السبب يمثل نموذجاً تطبيقياً حياً للمعنى الذي أراده النبي ﷺ، وهو أن الأعمال العظيمة في مظهرها قد تكون فارغة من القيمة إذا فسد باطنها.
2. **السياق التشريعي:** جاء الحديث في سياق الهجرة، التي كانت تمثل في ذلك الوقت ذروة سنام الأعمال وأعظم تضحية يتقرب بها المسلم إلى الله، فتخصيص الهجرة بالذكر في هذا المقام يدل على أن مبدأ النية يحكم أعظم الأعمال وأصغرها على السواء. فإذا كانت الهجرة، بكل ما فيها من مشقة وترك للأوطان والأموال، لا قيمة لها في ميزان الشرع بدون نية صالحة، فما دونها من الأعمال أولى بذلك.

المطلب الثالث: التحليل الموضوعي والدلالي

يتجاوز هذا الحديث حدود الواقعة التي قيل فيها، ليؤسس لمنظومة قيمية متكاملة، تتجلى في موضوعاته ودلالاته العميقة.

---

(1) انظر: جامع العلوم والحكم، (73/1).

(2) انظر: ابن الملقن، المعين على تفهم الأربعين، مصدر سابق، (ص93).

(3) انظر: ابن حجر العسقلاني، تغليق التعليق على صحيح البخاري، بيروت: المكتب الإسلامي، ط1، 1405هـ، ج2، ص19.

الفرع الأول: الدلالة الإجمالية

يقرر الحديث مكانة الإخلاص، الذي هو حقيقة الدين ولب العبادة، وأن القيمة الحقيقية للأعمال ليست في شكلها الظاهر أو حجمها، بل في الباعث القلبي الذي حركها، ويؤسس لمنهجية إسلامية أصيلة تربط بين العمل الظاهر (الجوارح) والقصد الباطن (القلب)، فلا انفصام بينهما في ميزان الله، كما يقدم الحديث معياراً دقيقاً للتفاضل بين الناس وأعمالهم، فرب عملين يتشابهان في الصورة الظاهرة، ولكن بينهما في القيمة والثواب كما بين السماء والأرض، بسبب اختلاف النية.

وهكذا، يشكل الحديث بنية موضوعية متماسكة تبدأ من جذر الإخلاص لتصل إلى ثمرة الجزاء العادل.

الفرع الثاني: التحليل التفصيلي للمعاني

يمكن تقسيم متن الحديث دلالياً إلى ثلاثة مقاطع متكاملة:

1. **المقطع الأول:** القاعدة التأسيسية: «إنما الأعمال بالنيات»، هذا المقطع يضع الشرط الأساسي لاعتبار العمل شرعاً، فالنية هي التي تمنح الفعل هويته الشرعية، ، فتميز العبادة عن العادة ، وتميز رتب العبادات. قوله: "الأعمال بالنيات" قدمنا أن معناه الأعمال صحيحة بالنيات، ثم الصحة هي ترتب آثار الفعل عليه، لكن هذا الحديث مخصوص بالحس والنظر، أما تخصيصه بالحس فلأن الأعمال العادية كالأكل والشرب والنوم والنكاح وبناء الدور وزرع الزروع ونحوه تصح بدون النيَّة إذ يترتب آثارها عليها بمجرد عملها، وأمَّا تخصيصه بالنظر فلأن قضاء الديون ورد الغصوب والأمانات ودفع النفقات الواجبة تصح ويترتب أثرها عليها وهو براءة العهدة منها بدون النيَّة.[1]

وقوله (إلى اللَّه ورسوله) قصدًا ونيةً (فهجرته إلى اللَّه ورسوله) ثوابًا وأجرًا، فليس الشرط هنا عين الجزاء، لأنهما -وإن اتحدا لفظًا- اختلفا معنًى، وهو كافٍ في اشتراط تغاير الجزاء والشرط، والمبتدأ والخبر.[2]

2. **المقطع الثاني:** قاعدة الجزاء: «وإنما لكل امرئ ما نوى ». هذا المقطع يقرر أن ثمرة العمل وجزاءه مترتب على طبيعة النية. وقد لاحظ العلماء فرقاً دقيقاً بين الجملتين، فالأولى في **صحة العمل**، والثانية في **ثواب العمل** .قال الإمام ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ): "الجملة الثانية تخبر أن العامل لا يحصل له من عمله إلا ما نواه، فإن نوى خيراً حصل له خير، وإن نوى شراً حصل له شر. وليس هذا تكريراً محضاً للجملة الأولى، فإن الأولى دلت على أن صلاح العمل وفساده بحسب النية المقتضية لإيجاده، والثانية دلت على أن ثواب العامل على عمله بحسب نيته الصالحة".[3]

وهاتانِ كلمتانِ جامِعتانِ، وقاعِدَتانِ كلِّيَّتانِ، لا يخرُجُ عنهما شيءٌ، ثم ذكر بعدَ ذلك مثالًا من أمثال

---

(1) الطوفي، التعيين في شرح الأربعين، مصدر سابق، (ص43).

(2) أحمد بن حجر الهيثمي، الفتح المبين بشرح الأربعين، دار المنهاج، جدة، ط1، 2008، ص131.

(3) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1412هـ، ج1، ص71.

الأعمال الَّتي صُورتُها واحدةٌ، ويختَلِفُ صلاحُها وفسادُها باختلافِ النِّيَّاتِ، وكأنَّه يقول: سائرُ الأعمالِ على حَذوِ هذا المثال.[1]

المقطع الثالث: النموذج التطبيقي» :فمن كانت هجرته .«...هذا المقطع يضرب مثالاً تطبيقياً يوضح القاعدتين السابقتين، مقسماً المهاجرين بحسب نياتهم إلى أصحاب النية السامية وأصحاب النية الدنيئة، ليرسخ المعنى في ذهن السامع بأوضح بيان، فأخبرَ النبيُّ صلى الله عليه وسلم أن هذه الهجرةَ تختلفُ باختلافِ النيَّات والمقاصدِ بها، فمن هاجَرَ إلى دار الإسلام حُبًّا لله ورسوله، ورغبةً في تعلُّم دينِ الإسلام، وإظهارِ دينِه حيث كان يعجزُ عنه في دارِ الشِّركِ، فهذا هو المهاجرُ إلى الله ورسوله حقًّا، وكفاه شرفًا وفخرًا أنَّه حصل له ما نواه من هجرته إلى الله ورسوله. ولهذا المعنى اقتصرَ في جواب هذا الشرط على إعادتِه بلفظه، لأنَّ حُصولَ ما نواه بهجرته نهايةُ المطلوب في الدُّنيا والآخرة.

ومن كانت هجرتُهُ من دارِ الشِّرك إلى دارِ الإسلام لطَلَب دُنيا يُصيبها، أو امرأةٍ ينكِحُها في دارِ الإسلام، فهجرتُهُ إلى ما هاجرَ إليه مِنْ ذلكَ، فالأوَّل تاجرٌ، والثَّاني خاطب، وليسَ واحد منهما بمهاجرٍ.[2]

والحديث يضرب مثالاً بالهجرة ليوضح قاعدة عامة في الإخلاص. قال ابن دقيق العيد: في هذا ضرب من البلاغة العظيمة، إذ مثَّل النبي ﷺ المعنوي بالمحسوس ليتضح المعنى في الأذهان".[3]

المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والآثار التشريعية والتربوية

بعد إثبات الحجية السندية للنص في الفصل الأول، وتفكيك بنيته الدلالية في الفصل الثاني، ينتقل البحث في هذا الفصل إلى الغاية العملية من دراسة الحديث، وهي استثمار معانيه في استنباط الأحكام الشرعية، وتأصيل القواعد الكلية، وتحديد الآثار المنهجية في مجالي الفقه والسلوك. إن حديث »إنما الأعمال بالنيات «ليس مجرد نص وعظي، بل هو أصل تشريعي متين، شكّل منطلقاً لتأسيس قواعد فقهية وأصولية، ورسم معالم دقيقة لمنهجية قبول الأعمال في الشريعة الإسلامية.

المطلب الأول: موقع الحديث في منظومة الأصول الحديثية للشريعة

إن قيمة هذا الحديث لا تتجلى بشكل منفرد، بل تكتمل أبعاده التشريعية عند تحليله ضمن شبكة النصوص المؤسسة التي تشكل أصول الدين. وقد حدد الإمام أحمد بن حنبل (ت. 241هـ) هذه الشبكة بقوله: "أصول الإسلام على ثلاثة أحاديث: حديث عمر «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث عائشة «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد«، وحديث النعمان بن بشير «الحلال بيّن والحرام بيّن»".[4]

1. **العلاقة التكاملية مع حديث «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد** :«يحدد حديث

---

(1) المصدر نفسه، (73/1).

(2) المصدر نفسه، (73/1).

(3) ابن دقيق العيد، إحكام الأحكام، ج1، ص20.

(4) (ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1412هـ، ج1، ص61).

عائشة[1]معيار الصواب الشكلي للعمل، وهو مبدأ الاتباع الذي يقتضي موافقة العمل لأمر الشارع في هيئته الخارجية. في المقابل، يحدد حديث عمر معيار الصلاح الباطني للعمل، وهو مبدأ الإخلاص الذي يقتضي قصد وجه الله بالعمل. قال ابن رجب: "هذا الحديث نصف الدين، لأنه ميزان الأعمال الباطنة كما أن حديث (من عمل عملًا ليس عليه أمرنا) ميزان الأعمال الظاهرة".[2]

وبهذين النصين، يتحدد شرطا قبول العمل عند الله، وهما:

- الإخلاص لله :وهو صلاح القصد الباطن، ومستنده حديث عمر.
- المتابعة للرسول ﷺ :وهو صواب الهيئة الظاهرة، ومستنده حديث عائشة. وقد صاغ الفضيل بن عياض (ت. 187هـ) هذه المعادلة بدقة عند تفسيره لقوله تعالى ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: 2] بقوله: "أخلصه وأصوبه". قيل: يا أبا علي، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: "إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يُقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يُقبل، حتى يكون خالصاً صواباً. والخالص: أن يكون لله، والصواب: أن يكون على السنة"[3].

2, العلاقة التكاملية مع حديث «الحلال بيّن والحرام بيّن»: إذا كان الحديثان السابقان يضبطان باعث الفعل وكيفية الفعل، فإن حديث النعمان بن بشير [4] يضبط موضوع الفعل. فهو يقرر ضرورة التزام نطاق الحلال الواضح، واجتناب نطاق الحرام البين، وتوقي منطقة الشبهات.

وعليه، تتشكل منظومة معيارية ثلاثية متكاملة لضبط الفعل الإنساني:

- حديث النيات :يضبط قصد الفاعل.
- حديث الاتباع :يضبط منهجية الفعل.
- حديث الورع :يضبط محل الفعل.

المطلب الثاني: الآثار الفقهية والأصولية

يُعد هذا الحديث أصلاً تشريعياً مباشراً تفرعت عنه أحكام وقواعد أصولية وفقهية لا حصر لها.

الفرع الأول: الحديث أصلاً للقاعدة الفقهية "الأمور بمقاصدها"

اتفق الفقهاء والأصوليون على أن هذا الحديث هو المستند النصي المباشر للقاعدة الفقهية الكبرى» :الأمور بمقاصدها .«وهي إحدى القواعد الخمس الكلية التي يرجع إليها معظم مسائل الفقه. ومفاد القاعدة أن الأحكام الشرعية المترتبة على أفعال المكلفين وتصرفاتهم، من حيث الصحة والبطلان، والإجزاء وعدمه، والثواب والعقاب، تابعة للمقاصد والنيات الباعثة على تلك الأفعال.

---

(1) (رواه مسلم، ح1718)

(2) ابن رجب، جامع العلوم والحكم (ص70)

(3) انظر: أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله، حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، القاهرة: مطبعة السعادة، 1394هـ، ج8، ص95).

(4) (رواه البخاري، ح52؛ ومسلم، ح1599)

والحديث أصل في اعتبار المقاصد في التشريع، إذ لا عبرة بالألفاظ الظاهرة دون نية الفاعل. ولهذا قال الشاطبي: "الأعمال معتبرة بمقاصدها، وهذا الحديث أصل هذا الباب."[1]

وقد نص الإمام جلال الدين السيوطي (ت. 911هـ) على مركزية هذه القاعدة بقوله: "وهذه القاعدة تدخل في جميع أبواب الفقه"[2]، وقال النووي:" هو أحد الأحاديث التي يدور عليها الفقه، ويدل على أن الأعمال لا تُقبل إلا بالنية[3]."

فمما تدخل فيه هذه القاعدة مسائل الأيْمان والنذور والطلاق، فلغوُ اليمينِ لا كفَّارةَ فيه، وهو ما جرى على اللِّسان منْ غيرِ قصدٍ بالقلبِ إليه، كقوله: لا والله، وبلى والله في أثناءِ الكلامِ، قال تعالى: {لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا كَسَبَتْ قُلُوبُكُمْ} [البقرة: 225].

وكذلك تدخلُ النِّيَّةُ في الطَّلاق والعَتاقِ، فإذا أتى بلفظٍ مِنْ ألفاظ الكنايات المحتملَةِ للطَّلاقِ أو العَتاقِ، فلا بُدَّ له من النِّيَّةِ. وهل يقومُ مقامَ النِّيَّةِ دَلالةُ الحالِ مِنْ غضبٍ أو سُؤالِ الطَّلاقِ ونحوِه أم لا؟ فيه خلافٌ مشهورٌ بينَ العلماءِ، وهل يقعُ بذلك الطَّلاق في الباطن كما لو نواهُ، أم يلزمُ به في ظاهر الحُكم فقط؟ فيه خلافٌ مشهورٌ أيضًا، ولو أوقعَ الطَّلاقَ بكنايةٍ ظاهرة، كالبَتَّةِ ونحوها، فهل يقعُ به الثَّلاثُ أو واحدةٌ؟[4]

الفرع الثاني: وظائف النية في المنظومة الفقهية

للنية، استنباطاً من هذا الحديث، وظيفتان دقيقتان في الفقه:

1. **تمييز العبادات عن العادات :** كثير من الأفعال البشرية تحتمل بطبيعتها أن تكون فعلاً عادياً أو فعلاً تعبدياً. فالغسل قد يكون للتنظف والتبرد، وقد يكون لرفع الجنابة؛ والإمساك عن المفطرات قد يكون للتداوي، وقد يكون للصيام. العامل الحاسم الذي يميز بين الحالتين ويترتب عليه الحكم الشرعي هو النية . قال الإمام عز الدين بن عبد السلام (ت. 660هـ) في بيان هذه الوظيفة: "النية تميز بعض العادات عن بعض العبادات، وتميز العبادات المقصودة لذاتها عن العبادات التي هي وسائل".[5]
2. **تمييز مراتب العبادات :** قد تتحد صورة الفعل التعبدي، ولكن تختلف رتبته وحكمه، ولا سبيل للتمييز بين هذه المراتب إلا بالنية. فالركعتان اللتان يصليهما المسلم قد تكونان بنية الفريضة (كقضاء فائتة)، أو السنة الراتبة (كسنة الفجر)، أو السنة غير الراتبة (كتحية المسجد)، أو نفلاً مطلقاً. والذي يحدد هوية هذا الفعل وحكمه هو ما انعقد عليه قلب المصلي من نية.

وقد وقع خلاف بين العلماء في بعض ذلك، كتعيينَ النِّيَّةِ للصَّلاةِ المفروضَةِ، وكذلك ذهبَ طائفةٌ مِنَ العُلماءِ إلى أن صيامَ رمضانَ لا يحتاجُ إلى نيَّةٍ تعيينية أيضًا، بل تُجزئُ بنيَّة الصِّيامِ مُطلقًا، وذهب الشافعي

---

(1) الشاطبي، الموافقات (ج2، ص22).

(2) السيوطي، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ، ص8.

(3) النووي، شرح مسلم، (46/1).

(4) انظر: جامع العلوم والحكم، (91/1)

(5) ابن عبد السلام، قواعد الأحكام في مصالح الأنام، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1414هـ، ج1، ص205.

وأحمدُ في المشهور عنه وغيرُهما، في أن حَجَّة الإسلام تسقطُ بنيَّةِ الحجّ مطلقًا، سواءً نوى التَّطُّوعَ أو غيرَه، ولا يُشترَطُ للحجّ تعيينُ النِّيَّةِ، وأمَّا الطَّهارةُ، فالخلافُ في اشتراطِ النِّيَّةِ لها مشهورٌ، وهو يرجعُ إلى أن الطَّهارةَ للصَّلاةِ هل هي عبادةٌ مستقلَّةٌ، أم هي شرطٌ من شروطِ الصَّلاةِ، كإزالةِ النَّجاسةِ، وسَترِ العورةِ؟[1]

3. **اعتبار المقاصد في المعاملات**، كتحريم الحيل الربوية بنياتها.[2] قال ابن رجب: وقد استدلَّ بقولِه صلى الله عليه وسلم: "الأعمال بالنيَّاتِ، وإنَّما لامرئٍ ما نوى" على أن العُقودَ الَّتي يُقصَدُ بها في الباطنِ التَّوصُّلُ إلى ما هو محرَّمٌ غيرُ صحيحة، كعقودِ البُيوعِ الَّتي يُقصدُ بها معنى الرِّبا ونحوها، كما هو مذهبُ مالكٍ وأحمدَ وغيرهما، فإنَّ هذا العقدَ إنَّما نوي به الرِّبا، لا البيعَ، "وإنَّما لامرئٍ ما نوى"[3]
4. النِّيَّةُ: هي قصدُ القلب، ولا يجبُ التَّلفُّظ بما في القَلب في شيءٍ مِنَ العباداتِ، وخرَّج بعضُ أصحاب الشَّافعيِّ له قولًا باشتراطِ التَّلفُّظ بالنِّيَّةِ للصلاةِ، وغلَّطه المحقِّقون منهم، واختلفَ المتأخِّرون من الفُقهاء في التَّلفُّظ بالنِّيَّة في الصَّلاة وغيرها، فمنهم مَن استحبَّه، ومنهم مَنْ كرهه. ولا يُعلمُ في هذه المسائل نقلٌ خاصٌّ عن السَّلف، ولا عن الأئمَّة إلَّا في الحَجِّ وحدَهُ، فإنَّ مُجاهدًا قال: إذا أراد الحجَّ، يُسمِّي ما يُهلُّ به، وهذا ليس مِمَّا نحنُ فيه، فإنَّ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم كان يذكرُ نُسُكَه في تلبيته، فيقول: "لَبَّيكَ عُمْرةً وحَجًّا".[4]
5. فائدة ذِكرِ قوله "وإنما لكل امرئٍ ما نَوَى" بعدَ قوله: "إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّات" تَعيينُ المَنْوِي، ومَنع الاستِنَابَةِ فيها، وقد استُثْنِي مِن الثَّاني نيَّةُ الولي عن الصبي في الحج، والمسلم عن زوجته الذميَّة عند طُهرها مِنَ الحَيْض على القول بذلك، وحج الإنسان عن غيرِه. وكَذا إذا وكَّلَهُ في تَفْرِقَةِ الزكاة وفَوَّضَ إليهِ النيَّة ونوى الوكيل فإنَّهُ يجزِئُهُ.[5]

الفرع الثالث: اشتراط النية في صحة العبادات

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة، وهو رواية عن أبي يوسف من الحنفية، إلى أن **النية شرط صحة** في العبادات المحضة، وكل ما يحتاج إلى تمييز. فلا تصح هذه العبادات -كأركان الإسلام- من دون استحضار نية معتبرة شرعاً. ومستندهم في ذلك عموم قوله ﷺ «إنما الأعمال بالنيات» لذي يفيد حصر الصحة في وجود النية. وخالف بعض الحنفية في بعض الصور، فاعتبروها شرطاً للثواب لا شرطاً للصحة، كاشتراط نية الوضوء، ولكن الخلاف في مجمله يبقى في نطاق التطبيقات الفرعية أكثر منه في أصل المبدأ.[6]

---

(1) انظر: جامع العلوم والحكم، (88/1).
(2) انظر: الشاطبي، الموافقات، ج2، ص398.
(3) جامع العلوم والحكم، (91/1).
(4) جامع العلوم والحكم، (93/1).
(5) ابن الملقن، المعين على تفهم الأربعين، مصدر سابق، ص88.
(6) انظر: الزحيلي، وهبة، الفقه الإسلامي وأدلته، دمشق: دار الفكر، ط4، 1422هـ، ج1، ص125.

المطلب الثالث: الآثار التربوية والسلوكية

إن الأبعاد التربوية للحديث لا تقل أهمية عن آثاره الفقهية، إذ يسهم في تشكيل الوعي الأخلاقي والسلوكي للمسلم.

1. هذا الحديث أصل في باب الإخلاص، وهو شرط لقبول الأعمال، لقوله تعالى: ﴿**وما أمروا إلا ليعبدوا الله مخلصين له الدين**﴾ [البينة: 5]. فالإخلاص لله تعالى هو أساس صحة العبادة، وبه يعرف صدق الإيمان من النفاق. قال ابن تيمية :صلاح القلوب بالإخلاص، وفسادها بالرياء، والنية هي روح العمل.[1]

قال ابن رجب:" واعلم أن العمل لغيرِ اللهِ أقسامٌ: فتارةً يكونُ رياءً محضًا، بحيثُ لا يُرادُ به سوى مراآت المخلوقين لغرض دُنيويّ، كحال المنافقين في صلاتهم، كما قال الله عز وجل: {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا} [النساء: 142]. وهذا الرِّياءُ المحضُ لا يكاد يصدُرُ من مُؤمنٍ في فرض الصَّلاةِ والصِّيام، وقد يصدُرُ في الصَّدقةِ الواجبةِ أو الحجّ، وغيرهما من الأعمال الظاهرةِ، أو الَّتي يتعدَّى نفعُها، فإنَّ الإخلاص فيها عزيزٌ، وهذا العملُ لا يشكُّ مسلمٌ أنَّه حابِطٌ، وأنَّ صاحبه يستحقُّ المقتَ مِنَ اللهِ والعُقوبة.

وتارةً يكونُ العملُ للهِ، ويُشارِكُه الرِّياءُ، فإنْ شارَكَهُ مِنْ أصله، فالنُّصوص الصَّحيحة تدلُّ على بُطلانِه وحُبُوطه أيضًا. وفي "صحيح مُسلم" عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: "يقولُ الله تبارك وتعالى: أنا أغنى الشُّركاءِ عن الشِّرك، مَنْ عَمِل عملًا أشركَ فيه معي غيري، تركته وشريكَه"، فإنْ خالطَ نيَّةَ الجهادِ مثلًا نيَّةٌ غيرُ الرِّياءِ، مثلُ أخذِ أجرة للخِدمَةِ، أو أخذ شيءٍ مِنَ الغنيمةِ، أو التِّجارة، نقصَ بذلك أجرُ جهادهم، ولم يَبطُل بالكلِّيَّة، وفي "صحيح مسلم" عن عبدِ اللهِ بن عمرٍو، **عن النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: "إنَّ الغُزَاةَ إذا غَنِموا غنيمةً، تعجَّلوا ثُلُثَي أجْرِهِم، فإنْ لم يغنَمُوا شيئًا، تمَّ لهُم أجرُهم".**

وأمَّا إنْ كان أصلُ العمل للهِ، ثم طرأت عليه نيَّةُ الرِّياءِ، فإنْ كان خاطرًا ودفَعَهُ، فلا يضرُّه بغير خلافٍ، وإن استرسلَ معه، فهل يُحبَطُ به عملُه أم لا يضرُّه ذلك ويجازى على أَصلِ نيَّته؟ في ذلك اختلافٌ بين العُلماءِ مِنَ السَّلَف قد حكاه الإمامُ أحمدُ وابنُ جريرٍ الطَّبريُّ، ورجَّحا أن عمله لا يبطلُ بذلك، وأنَّه يُجازى بنيَّته الأُولى، وهو مرويٌّ عن الحسنِ البصريِّ وغيره. وذكر ابنُ جريرٍ أنَّ هذا الاختلافَ إنَّما هو في عمل يرتَبِطُ آخرُه بأوَّله، كالصَّلاةِ والصِّيام والحجِّ، فأمَّا ما لا ارتباطَ فيه كالقراءةِ والذِّكر وإنفاقِ المالِ ونشرِ العلم، فإنَّه ينقطعُ بنيَّةِ الرِّياءِ الطَّارئة عليه، ويحتاجُ إلى تجديدِ نيَّةٍ.

فأمَّا إذا عَمِلَ العملَ للهِ خالصًا، ثم ألقى الله لهُ الثَّناء الحسنَ في قُلوبِ المؤمنين بذلك، ففرح بفضل الله ورحمته، واستبشَرَ بذلك، لم يضرَّه ذلك، وفي هذا المعنى جاء حديثُ أبي ذرٍّ عن النَّبيِّ صلى الله عليه

(1) مجموع الفتاوى، ج10، ص25

وسلم، أنه سُئِلَ عن الرَّجُل يعملُ العمَلَ لله مِنَ الخير ويحمَدُه النَّاسُ عليه، فقال: "تلكَ عاجلُ بُشرى المؤمن" خرَّجه مسلم".[1]

2. **تأسيس مفهوم المراقبة الذاتية** :يقرر الحديث أن نطاق الرقابة الإلهية يتجاوز الأفعال الظاهرة إلى المقاصد القلبية الخفية. هذا المبدأ يغرس في وعي المكلف آلية مراقبة ذاتية مستمرة، تستهدف تنقية البواعث القلبية من شوائب الرياء والسمعة والعجب، وهي أمراض الأعمال التي تحبطها.
3. **توسيع دائرة الفعل التعبدي** :يفتح الحديث آلية منهجية لتحويل الأفعال المباحة إلى أفعال تعبدية منتجة للثواب. فمن خلال ربط الأفعال الحياتية (كالأكل والنوم والكسب) بنية صالحة (كالتقوي على الطاعة، أو إعفاف النفس، أو الإنفاق على الأهل)، تتحول حياة المسلم بأكملها إلى مشروع تعبدي. وقد طبق السلف هذا المنهج، كما في قول معاذ بن جبل رضي الله عنه: "إني لأحتسب نومتي كما أحتسب قومتي"[2] ، وهو ما يعني أنه يطلب الأجر في نومه لأنه ينويه وسيلة للتقوي على عبادة القيام.
4. **النية بوصفها مجالاً للمجاهدة النفسية** :إن عملية ضبط النية وتخليصها من حظوظ النفس هي من أشق صور المجاهدة، وأدق مسالك السلوك إلى الله. وقد لخص الإمام سفيان الثوري (ت. 161هـ) هذه الحقيقة بقوله: "ما عالجت شيئاً أشد عليَّ من نيتي، لأنها تتقلب عليَّ"[3]. وقال سهلِ بن عبد الله التُّستري: ليس على النَّفس شيءٌ أشقَّ مِنَ الإخلاصِ، لأنَّه ليس لها فيه نصيبٌ.[4]

فالنية تمثل ساحة الصراع الداخلي الدائم بين دواعي الإخلاص ودواعي الهوى، والانتصار في هذا الصراع هو جوهر التزكية وتحقيق العبودية.

والحديث يضع حدًّا بين العمل لله والعمل للناس. قال الغزالي في" :(من عمل لغير الله فقد حرم ثمرة العمل، وإن عمل لله وشاركه قصد آخر فقد خلط السم بالعسل."[5]

المبحث الرابع: التحليل والتطبيق المقاصدي لحديث «إنما الأعمال بالنيات»

يتجاوز التحليل المقاصدي حدود الاستنباط الفقهي الجزئي، لينفذ إلى الغايات الكلية والحِكَم العليا التي من أجلها شُرعت الأحكام. وهو منهج أصولي ينظر إلى النصوص بوصفها وسائل لتحقيق مقاصد الشارع في جلب المصالح ودرء المفاسد. وفي هذا السياق، لا يُعد حديث «إنما الأعمال بالنيات» مجرد أصل فقهي، بل هو أصل مقاصدي بامتياز، إذ يؤسس لأهم مقصد من مقاصد التكليف، وهو تحقيق العبودية الخالصة لله تعالى. ويتناول هذا المبحث تحليل الحديث في ضوء نظرية المقاصد، بدءاً من المقاصد الجزئية المتعلقة بالنية، مروراً بارتباطه

(1) جامع العلوم والحكم، (72/1-73).
(2) رواه البخاري، ح4342.
(3) أبو نعيم الأصبهاني، حلية الأولياء، مرجع سابق، ج7، ص5.
(4) جامع العلوم والحكم، (74/1).
(5) الغزالي: إحياء علوم الدين، ج4، ص340.

بالكليات الخمس، وانتهاءً بتنزيله على نوازل الواقع المعاصر.

المطلب الأول: المقاصد الجزئية المستنبطة من الحديث

يخدم الحديث بشكل مباشر مجموعة من المقاصد الجزئية التي تعتبر أساساً لصلاح العمل والفعل الإنساني.

1. **مقصد تطهير القصد (تخلية القلب)** :أول مقصد مباشر للحديث هو **تطهير الباعث على العمل** من كل الشوائب التي تكدر صفاءه. إن اشتراط النية ليس مجرد استحضار ذهني، بل هو عملية "تخلية" للقلب من المقاصد الدنيئة، كـ الرياء (طلب المنزلة في قلوب الناس)، والسُّمعة (طلب الشهرة)، وسائر حظوظ النفس العاجلة. فالحديث يضع آلية تصفية أولية، قوامها أن أي عمل يخالطه قصد غير وجه الله يصبح مشوباً، وقد يبطل بالكلية. وهذا المقصد هو المقدمة الضرورية لتحقيق العبودية، إذ لا عبودية صحيحة مع قلب متعلق بغير المعبود.
2. **مقصد تحقيق الإخلاص (تحلية القلب)** :بعد التخلية من الشوائب، يأتي مقصد "**التحلية**"، وهو **تحقيق الإخلاص** كغاية إيجابية. الإخلاص هو إفراد الله تعالى بالقصد في الطاعة. فالحديث لا يدعو فقط إلى نبذ المقاصد السيئة، بل يدعو إلى استحضار المقصد الأعلى. وقد فصّل الإمام ابن القيم الجوزية (ت. 751هـ) هذا المعنى مبيناً أن النية ترتقي بالعمل من مجرد الصحة الفقهية إلى القبول الإلهي، وأن الإخلاص هو روح العمل وسره.[1]
3. **مقصد العدل في تقويم الأعمال والجزاء عليها** :يخدم الحديث مقصداً جزئياً آخر، وهو تحقيق **العدل الإلهي** في تقويم الأفعال والجزاء عليها. فالشريعة لا تساوي بين من قصد بعمله وجه الله، ومن قصد به عرضاً من أعراض الدنيا. ومثال الهجرة في الحديث هو أوضح تطبيق لهذا المقصد؛ فعلى الرغم من وحدة الصورة الظاهرة للفعل (ترك مكة والذهاب للمدينة)، إلا أن الجزاء اختلف اختلافاً جوهرياً بناءً على اختلاف القصد الباطن. فالأول تحقق له مبتغاه الأسمى وزيادة، والثاني حُصر جزاؤه في مبتغاه الأدنى المحقّر. وهذا يؤسس لمبدأ أن العدالة في الجزاء تقتضي النظر إلى حقيقة البواعث لا إلى مجرد الصور.
4. يقرر الحديث قاعدة مقاصدية عظيمة هي أن **القيمة الحقيقية للأعمال ليست في صورتها الظاهرة بل في مقاصدها الباطنة** .ومن هنا نشأ أصل أصول المقاصد: "الاعتبار بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني".[2]

المطلب الثاني: ارتباط الحديث بالمقاصد الكلية للشريعة

إن قيمة الحديث المقاصدية تتعاظم حين يُنظر إليه من زاوية علاقته بالكليات الخمس التي أجمع العلماء على أن الشريعة جاءت لحفظها.

1. **حفظ الدين** :يمثل هذا الحديث الركيزة الأساسية لمقصد **حفظ الدين** .فالدين في جوهره هو العلاقة القلبية بين العبد وربه، والإخلاص هو روح هذه العلاقة. وبدون الإخلاص، تتحول أركان الدين

(1) انظر: ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط3، 1416هـ، ج2، ص91.

(2) انظر: الشاطبي، الموافقات، ج2، ص302.

وشعائره إلى حركات آلية ورسوم شكلية خاوية من أي مضمون تعبدي حقيقي. فالحديث، باشتراطه النية، يحفظ الدين من أن يتحول إلى مجرد مظهر اجتماعي أو إرث ثقافي، ويعيده إلى حقيقته كصلة باطنية خالصة بالله. وقد قرر الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت. 790هـ) أن "المقاصد أصل الأعمال، والأعمال معتبرة بها... فقصد الشارع من المكلف أن يكون قصده في العمل موافقاً لقصده في التشريع".[1] وهذا التأصيل يجعل النية شرطاً لحفظ الدين نفسه.

2. **حفظ النفس** :يتناول مقصد حفظ النفس حمايتها مما يهلكها أو يفسدها، وهذا يشمل النفس بمعناها المادي والروحي. وحديث النيات يخدم هذا المقصد من جانبه الروحي والمعنوي، وذلك من خلال آلية **تزكية النفس** .فالأمراض القلبية كالرياء والعجب والكبر والحسد هي مهلكات حقيقية للنفس تفسد طمأنينتها وتوردها موارد الهلاك. والحديث بتركيزه على إصلاح القصد وتطهيره يقدم المنهج الوقائي والعلاجي الأساس لهذه الأمراض، فهو يدعو إلى مجاهدة النفس لتخليص نيتها، وهذه المجاهدة هي لبّ عملية التزكية التي تحفظ على النفس سلامتها وصحتها الروحية.
3. **حفظ العقل** :إن من وظائف العقل الأساسية إدراك الغايات والحقائق الكبرى. وحديث النيات يخدم مقصد **حفظ العقل** من خلال توجيهه الدائم نحو التفكير في الغاية النهائية من الأفعال، وحمايته من الانغماس في تفاصيل الوسائل مع الغفلة عن المقاصد. العقل الذي لا يسأل "لماذا؟" هو عقل معطل جزئياً. الحديث يفعّل هذه الوظيفة العليا للعقل، ويحميه من أن يكون مجرد أداة لتنفيذ الرغبات العاجلة، بل يجعله أداة لإدراك الحكمة وربط الأسباب بمسبباتها الأخروية.

المطلب الثالث: تنزيل الحديث على نوازل الواقع المعاصر

يوجه الحديث الفكر الإسلامي نحو بناء الضمير الفردي باعتباره محور الإصلاح الاجتماعي؛ فصلاح الأمة يبدأ من نية الفرد. وفي هذا يقول الغزالي :لو صحت النية لصحت الأمة كلها، لأن النية هي مبدأ العمل ومصدره.[2]

إن عظمة النصوص التأسيسية تكمن في قدرتها على الامتداد لتخاطب كل عصر وإشكالاته. وحديث النيات يقدم منهجية تقويمية يمكن تنزيلها على العديد من الظواهر المعاصرة.

1. **في مجال العمل المؤسسي والمدني** :يمكن توسيع مفهوم "النية" من نطاقه الفردي إلى نطاق **"القصد المؤسسي "أو "رسالة المنظمة** ."فالمؤسسات والمنظمات (الخيرية، التعليمية، الدعوية، وحتى التجارية) مطالبة بتحديد مقصدها النهائي. هل الغاية هي خدمة المجتمع وتحقيق النفع العام ابتغاء مرضاة الله، أم هي تحقيق الأرباح، أو المنافسة، أو بناء السمعة المؤسسية؟ الحديث يقدم معياراً لتقويم "إخلاص" المؤسسات، ويجعل من رسالتها المعلنة (نيتها) أساس الحكم على مشروعية أنشطتها وقيمة منجزاتها.

---

(1) الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت، ج2، ص335.

(2) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج4، ص339

2. **في مجال الأخلاقيات المهنية** :يقدم الحديث إطاراً لتأسيس **أخلاقيات مهنية إسلامية** .فالطبيب الذي يعالج مريضاً، والمحامي الذي يدافع عن موكل، والمهندس الذي يشيد بناءً، تتحدد القيمة الأخروية لعملهم المهني بنيتهم. هل القصد هو أداء الأمانة، وتفريج الكرب، وإتقان العمل طلباً لمرضاة الله، أم هو مجرد الحصول على الأجر المادي؟ الحديث يحول الممارسة المهنية من مجرد وظيفة إلى ساحة للعبادة والتزكية.
3. **في مجال الفضاء الرقمي والإعلام الجديد** :يطرح الواقع الرقمي تحدياً كبيراً لمفهوم النية، حيث أصبحت "الأعمال" (كالمنشورات والمقاطع والتغريدات) خاضعة لمقاييس كمية (عدد الإعجابات والمشاركات والمتابعين). وهنا يأتي الحديث كأداة نقدية حادة لفرز المقاصد: هل القصد من النشر هو مشاركة علم نافع، أو الأمر بمعروف، أو نشر قيمة إيجابية لوجه الله (هجرة إلى الله ورسوله)؟ أم أن القصد هو حصد الإعجاب، وبناء الذات الرقمية، وتحقيق الشهرة (هجرة إلى دنيا يصيبها)؟ الحديث يدعو إلى **مجاهدة نية** مستمرة في هذا الفضاء الزاخر بالفتن.
4. **في مجال العمل السياسي والمشاركة العامة** :تنطبق قاعدة الحديث على الفعل السياسي والمشاركة في الشأن العام. فالترشح للانتخابات، أو الانخراط في عمل حزبي، أو المشاركة في مبادرة مجتمعية، كلها "أعمال" محكومة بالنية. هل الباعث هو تحقيق المصلحة العامة، وإقامة العدل، وخدمة الناس، بنية التقرب إلى الله؟ أم هو السعي وراء السلطة والجاه والمنفعة الشخصية أو الحزبية؟ الحديث يقدم للمشارك في الشأن العام بوصلة أخلاقية لتصحيح مساره وتقويم أدائه.

الخاتمة

في ختام هذه الرحلة العلمية التي سعت إلى سبر أغوار حديث «**إنما الأعمال بالنيات**»، يمكن الخلوص إلى جملة من النتائج الأساسية التي تؤكد القيمة المحورية لهذا النص النبوي في البناء المعرفي والتشريعي والأخلاقي للإسلام.

أولاً: أثبتت الدراسة الإسنادية التحليلية أن الحديث، على الرغم من غرابته في طبقات السند العليا، هو في أعلى درجات الصحة، وقد تلقته الأمة بالقبول، وأجمع نقاد الحديث على صحته وخلوه من العلل القادحة. وأن هذه الغرابة لم تكن مطعناً، بل دليلاً على دقة الحفظ والضبط عند أئمة هذا الشأن.

ثانياً: كشفت الدراسة اللغوية والبلاغية عن بنية نصية معجزة، استخدمت أدوات الحصر والتكرار والإبهام والتقابل بأسلوب بليغ، لتأسيس قاعدة تشريعية محكمة، وتقديم نموذج تطبيقي واضح، وترسيخ معانٍ تربوية عميقة في ذهن المتلقي.

ثالثاً: أوضحت الدراسة الفقهية أن الحديث يمثل الأصل النصي المباشر للقاعدة الكبرى «**الأمور بمقاصدها**»، وأن للنية وظائف فنية دقيقة في تمييز العبادات عن العادات، وتمييز مراتب العبادات بعضها عن بعض، مما جعله أساساً لاشتراط النية في صحة العبادات عند جماهير الفقهاء. كما أظهرت الدراسة أن الحديث يشكل مع حديثي "الاتباع" و"الورع" منظومة معيارية ثلاثية متكاملة لضبط الفعل الإنساني.

رابعاً: أبرزت الدراسة المقاصدية أن الحديث ليس مجرد أصل فقهي، بل هو **أصل مقاصدي** بامتياز. فهو

يخدم بشكل مباشر مقاصد جزئية كتطهير القصد وتحقيق الإخلاص والعدل في الجزاء، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالكليات العليا للشريعة، وعلى رأسها مقصد حفظ الدين من خلال الحفاظ على جوهره التعبدي، ومقصد حفظ النفس من خلال تزكيتها من أمراض القلوب.

خامساً: أظهر التنزيل على الواقع المعاصر أن دلالات الحديث تتجاوز نطاقها الفردي التقليدي، لتقدم إطاراً منهجياً يمكن تطبيقه على نوازل معاصرة، كتقويم القصد المؤسسي، وتأسيس الأخلاقيات المهنية، ونقد ظواهر الفضاء الرقمي، وضبط المشاركة في الشأن العام.

وفي المحصلة النهائية، تؤكد هذه الدراسة أن حديث «**إنما الأعمال بالنيات**» ليس مجرد نص جزئي، بل هو **نموذج إدراكي** متكامل، يقدم نظرية شاملة في القيمة والمسؤولية، ويضع البوصلة التي توجه الفعل الإنساني نحو غايته الأسمى، وهي تحقيق العبودية الخالصة لله رب العالمين.

والله ولي التوفيق،،

الحديث الثاني

بُنْيَةُ الدِّينِ وَمَرَاتِبُهُ فِي ضَوْءِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ

- تمهيد: في مكانة الحديث وأهميته التأسيسية
- المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث
- المبحث الثاني: الاستنباط الفقهي والآثار العقدية والسلوكية
- المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتنزيلات المعاصرة

عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عِندَ رَسولِ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ الشَّعَرِ. لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ. وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ. حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ. وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ. وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: "الإِسْلامُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ ﷺ وَتُقِيمَ الصَّلاةَ. وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ. وَتَصومَ رَمَضَانَ. وَتَحُجَّ الْبَيْتَ، إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا" قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ فَعَجِبْنَا لَهُ. يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ...

المحاضرة الثالثة والرابعة

بُنية الدين ومراتبه في ضوء السنة النبوية

قال مسلم: حدثنا أَبُو خَيْثَمَةَ زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ. حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، عَنْ كَهْمَسٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عن يحيى بن يعمر. ح وحَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ. وهذا حديثه: حَدَّثَنَا أَبِي. حَدَّثَنَا كَهْمَسٌ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ، قَالَ:

كَانَ أَوَّلَ مَنْ قَالَ فِي الْقَدَرِ بِالْبَصْرَةِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ. فَانْطَلَقْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ حاجين أو معتمرين فقلنا: لو لقينا أحد مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا يَقُولُ هَؤُلَاءِ فِي الْقَدَرِ. فَوُفِّقَ لَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ دَاخِلًا الْمَسْجِدَ. فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي. أَحَدُنَا عَنْ يَمِينِهِ وَالآخَرُ عَنْ شِمَالِهِ. فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلَامَ إِلَيَّ. فَقُلْتُ: أَبَا عَبْدِ الرحمن! إنه قد ظهر قبلنا ناس يقرؤون الْقُرْآنَ وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ. وَذَكَرَ مِنْ شَأْنِهِمْ وَأَنَّهُمْ يَزْعُمُونَ أَنْ لَا قَدَرَ. وَأَنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ. قَالَ: فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي بَرِيءٌ مِنْهُمْ، وَأَنَّهُمْ بُرَآءُ مِنِّي. وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ! لَوْ أَنَّ لِأَحَدِهِمْ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا فَأَنْفَقَهُ، مَا قَبِلَ اللَّهُ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ.

ثُمَّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالَ: بَيْنَمَا نَحْنُ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم ذَاتَ يَوْمٍ، إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ. شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ. لَا يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ. وَلَا يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ. حَتَّى جَلَسَ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. فَأَسْنَدَ رُكْبَتَيْهِ إِلَى رُكْبَتَيْهِ. وَوَضَعَ كَفَّيْهِ عَلَى فَخِذَيْهِ. وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ! أَخْبِرْنِي عَنِ الإِسْلَامِ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: **"الإِسْلَامُ أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم. وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ. وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ. وَتَصُومَ رَمَضَانَ. وَتَحُجَّ الْبَيْتَ، إِنِ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا"** قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ فَعَجِبْنَا لَ. يَسْأَلُهُ وَيُصَدِّقُهُ.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِيمَانِ. قَالَ: **"أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ. وَتُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ"** قَالَ: صَدَقْتَ. قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ الإِحْسَانِ. قَالَ: **"أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ تَرَاهُ، فَإِنَّهُ يَرَاكَ"**.

قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنِ السَّاعَةِ. قَالَ: "مَا المسؤول عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ" قَالَ: فَأَخْبِرْنِي عَنْ أَمَارَتِهَا، قَالَ: **"أَنْ تَلِدَ الأَمَةُ رَبَّتَهَا. وَأَنْ تَرَى الْحُفَاةَ الْعُرَاةَ الْعَالَةَ رِعَاءَ الشَّاءِ، يَتَطَاوَلُونَ فِي الْبُنْيَانِ"**. قَالَ ثُمَّ انْطَلَقَ. فَلَبِثْتُ مَلِيًّا. ثُمَّ قَالَ لِي: **"يَا عُمَرُ! أَتَدْرِي مَنِ السَّائِلُ؟ "** قُلْتُ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: **"فَإِنَّهُ جبريل أتاكم يعلمكم دينكم"**.

مقدمة

الحمد لله الذي بنى الدين على أصول راسخة، وجعل بيانه في كتاب محكم وسنة مطهرة، فأنزل الكتاب تبياناً

لكل شيء، وأرسل رسوله بالهدى ودين الحق، فجعل بيانه ﷺ أصلاً للتشريع ومنهاجاً للسالكين، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، نبينا محمد، الذي أرسى بقواعد بيانه أسس الدين في حوار سماوي فريد، وعلى آله وصحبه، أعلام الهدى ومصابيح الدجى، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإن السنة النبوية الشريفة، بوصفها البيان النبوي للوحي المنزل، تحوي نصوصاً تأسيسية تمثل أصولاً جامعة وقواعد كلية، يُبنى عليها صرح الشريعة عقيدةً وفقهاً وسلوكاً. وفي صدر هذه النصوص، يتربع "**حديث جبريل** "عليه السلام، الذي رواه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وأبو هريرة رضي الله عنهما. هذا الحديث ليس مجرد نص من نصوص السنة، بل هو "أم السنة" كما وصفه الإمام القرطبي (ت. 671هـ)، لما اشتمل عليه من بيان أصول الدين ومراتبه في حوار تعليمي فريد بين أمين الوحي في السماء وأمين الوحي في الأرض.[1]

لقد شكل هذا الحديث عبر تاريخ الفكر الإسلامي منطلقاً لأدق المباحث العقدية، وأعمق التأصيلات الفقهية، وأرفع المعالجات السلوكية. ونظراً لهذه المكانة المركزية، تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ «**بُنية الدين ومراتبه في ضوء السنة النبوية: دراسة تحليلية أصولية مقاصدية لحديث جبريل عليه السلام**» كمحاولة علمية لاستجلاء الأبعاد المتكاملة لهذا النص النبوي، عبر منهج تكاملي يجمع بين التحليل الإسنادي النقدي، والتفكيك اللغوي والبلاغي، والاستنباط الفقهي والعقدي، والغوص في دلالاته المقاصدية الكلية، وانتهاءً بتنزيل معانيه على نوازل الواقع المعاصر.

وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة شاملة ومعمقة تتجاوز الشروح التقريرية، لتكشف عن البنية الهيكلية المترابطة التي يؤسس لها الحديث لمراتب الدين الثلاث **(الإسلام، الإيمان، الإحسان)**، وتبرز امتداداته في مختلف حقول المعرفة الإسلامية، وتستثمر منهجيته التعليمية في معالجة إشكالات الحاضر.

تمهيد: في مكانة الحديث وأهميته التأسيسية

إن قيمة النص في التراث الإسلامي تُقاس بمدى تأثيره في المنظومة المعرفية والتشريعية، ومن هذا المنظور، يحتل حديث جبريل موقعاً فريداً، إذ يمثل نقطة ارتكاز محورية في علوم الشريعة.

لقد تواتر النقل عن أئمة الإسلام في تعظيم قدر هذا الحديث، فاعتبروه أصلاً جامعاً وقاعدة كلية. قال القاضي عياض (ت. 544هـ) في بيان شموليته: "هذا الحديث قد اشتمل على شرح جميع وظائف العبادات الظاهرة والباطنة، من عقود الإيمان وأعمال الجوارح، وإخلاص السرائر والتحفظ من آفات الأعمال... حتى إن علوم الشريعة كلها راجعة إليه ومتشعبة منه"[2]. هذا القول يوضح أن الحديث ليس مجرد نص في العقيدة، بل هو بمثابة "موسوعة" موجزة للدين كله.

---

(1) القرطبي، أبو العباس أحمد بن عمر، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، تحقيق: محيي الدين مستو وآخرون، دمشق/بيروت: دار ابن كثير/دار الكلم الطيب، ط1، 1417هـ، ج1، ص149.

(2) القاضي عياض بن موسى اليحصبي، إكمال المعلم بفوائد مسلم، تحقيق: يحيى إسماعيل، المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1419هـ، ج1، ص162)

وقد تجلت هذه الأهمية التأسيسية في ختم النبي ﷺ للمشهد التعليمي بقوله: «**فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»[1]. فهذا التصريح النبوي يخلع على الحديث صفة المرجعية الكلية، ويجعله بمثابة منهج دراسي مكثف للدين كله، ولهذا قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ) في تعليقه على هذا الختام النبوي: "فجعل كل ما تضمنه هذا الحديث ديناً. وقد تضمن هذا الحديث شرح الدين كله."[2]

ومن الناحية العقدية، يمثل الحديث النص المؤسس لأركان الإيمان الستة، ومن الناحية الفقهية، هو الأصل في أركان الإسلام الخمسة، ومن الناحية السلوكية، هو منبع مفهوم الإحسان الذي قام عليه علم التزكية والسلوك. هذه الشمولية الجامعة هي التي دفعت الإمام القرطبي إلى أن يطلق عليه وصف "أم السنة"، قياساً على سورة الفاتحة التي تسمى "أم القرآن" لاشتمالها على مقاصده الكبرى.[3]

وقال ابن رجب: «فمن تأمَّل ما أشرنا إليه ممَّا دلَّ عليه هذا الحديثُ العظيم، علم أن جميعَ العُلوم والمعارف ترجعُ إلى هذا الحديث وتدخل تحته، وأنَّ جميع العلماء من فِرَقِ هذه الأمَّة لا تخرجُ علومهم التي يتكلَّمون فيها عن هذا الحديث، وما دلَّ عليه مجمَلًا ومفصَّلًا».[4]

بناءً على ما تقدم، يتضح أن أهمية هذا الحديث ليست مجرد أهمية وعظية، بل هي أهمية هيكلية ومنهجية؛ فهو يرسم الخريطة الإدراكية للدين، ويحدد مكوناته الأساسية، ويبين العلاقة التكاملية بينها، ويقدم منهجاً تعليمياً فريداً، مما يبرر إفراده بدراسة مستقلة ومعمقة.

المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث

إن أول ما يتوجّه إليه نظر الباحث المدقق في علوم الحديث هو فحص الإسناد، بوصفه الركيزة الأساس التي يقوم عليها صرح القبول والرد، والحافظ الأمين الذي صانت به الأمة ميراث النبوة. ويتناول هذا الفصل دراسة إسناد حديث جبريل، الذي حظي بعناية فائقة من أئمة الحديث، فأودعوه في أمهات مصنفاتهم، وتعددت طرقه ورواته من الصحابة، مما يمنحه قوة ومتانة تليق بمكانته التأسيسية.

المطلب الأول: تخريج الحديث من دواوين السنة

تعددت روايات الحديث وتنوعت مخارجه، مما يدل على شهرته وتلقي الأمة له بالقبول. وفيما يلي تخريج مفصل لأهم رواياته:

رواية عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): وهي أتم الروايات وأشملها سياقاً، وقد انفرد بإخراجها الإمام مسلم بن الحجاج (ت. 261هـ) في "كتاب الإيمان"، باب "بيان الإيمان والإسلام والإحسان ووجوب الإيمان بإثبات

(1) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج1، ص37، ح8.
(2) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1412هـ، ج1، ص93.
(3) القرطبي، المفهم، مرجع سابق، ج1، ص149.
(4) «جامع العلوم والحكم» (1/ 134 ت الأرنؤوط).

قدر الله سبحانه وتعالى".[1]

كما أخرجها أصحاب السنن:

سنن أبي داود: في "كتاب السنة"، باب "في القدر" (ح4695).

جامع الترمذي: في "كتاب الإيمان"، باب "ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام" (ح2610).

سنن النسائي: في "كتاب الإيمان وشرائعه"، باب "صفة الإيمان والإسلام" (ح4990).

سنن ابن ماجه: في "المقدمة"، باب "في الإيمان" (ح63).

رواية أبي هريرة (رضي الله عنه): وهي الرواية التي اتفق عليها الشيخان.

صحيح البخاري: أخرجها في "كتاب الإيمان"، باب "سؤال جبريل النبي ﷺ عن الإيمان والإسلام والإحسان وعلم الساعة".[2]

صحيح مسلم: أخرجها أيضاً في "كتاب الإيمان"، باب "بيان الإيمان والإسلام والإحسان".[3]

روايات أخرى: ورد الحديث أيضاً من حديث أنس بن مالك (عند البزار)، وجرير بن عبد الله البجلي (عند أبي عوانة)، وابن عباس، وأبي عامر الأشعري، وأبي ذر، وغيرهم رضي الله عنهم، مما يرفع الحديث إلى مرتبة الشهرة القريبة من التواتر المعنوي.[4]

المطلب الثاني: تراجم رواة الحديث

سيتم التركيز على الصحابيين الجليلين اللذين تدور عليهما أصح روايات الحديث، وهما عمر بن الخطاب وأبو هريرة رضي الله عنهما.

الفرع الأول: ترجمة الصحابيين

أولا: ترجمة لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب (راوي الرواية الأتم)

هو أمير المؤمنين، أبو حفص، عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى القرشي العدوي، المُلقب بالفاروق.

نشأته وإسلامه: وُلد بعد عام الفيل بثلاث عشرة سنة. كان من أشراف قريش وساداتها في الجاهلية، وإليه كانت السفارة فيهم. أسلم في السنة السادسة من البعثة، فكان إسلامه فتحاً وعزاً للمسلمين، حتى قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "ما زلنا أعزة منذ أسلم عمر".[5] وقد أعز الله به الإسلام، وكان إسلامه استجابة لدعوة النبي ﷺ: «اللهم أعز الإسلام بأحب هذين الرجلين إليك: بأبي جهل أو بعمر بن الخطاب». قال: "فكان أحبهما

---

(1) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج1، ص36، ح8.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر، تحقيق: محب الدين الخطيب، القاهرة: المكتبة السلفية، ط1، 1400هـ، ج1، ص19، ح50).

(3) مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، ج1، ص39، ح9.

(4) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، مصدر سابق، (97/1).

(5) انظر: البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، ح3863.

إليه عمر".[1]

فضائله ومناقبه: هو ثاني الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد أصهار النبي صلى الله عليه وسلم.

عُرف بالعدل الصارم والهيبة في الحق. قال عنه النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الله جعل الحق على لسان عمر وقلبه"[2]، وكان مُلهَماً مُحدَّثاً، قال عنه النبي ﷺ: «إنه قد كان فيما مضى قبلكم من الأمم محدَّثون، وإنه إن كان في أمتي هذه منهم فإنه عمر بن الخطاب»،[3] وموافقاته للقرآن الكريم مشهورة، ومنها رأيه في حجاب أمهات المؤمنين، وفي أسرى بدر، وفي اتخاذ مقام إبراهيم مصلى.

مكانته العلمية والروائية: كان من كبار فقهاء الصحابة وعلمائهم، وكان شديد التثبت في قبول الحديث وروايته. ورغم أنه كان مقلاً في الرواية خشية الخطأ والزيادة والنقصان، إلا أن ما رواه كان في غاية الضبط والإتقان. وبلغ مسنده (537) حديثاً.

ومكانته كصحابي تجعل من روايته حجة قاطعة. قال الإمام الذهبي (ت. 748هـ) في ترجمته: "الإمام أمير المؤمنين، المحدث الملهم، الذي ضرب الله الحق على لسانه".[4]

ثانيا: ترجمة لأبي هريرة (راوي الرواية المتفق عليها)

هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، وكنيته أبو هريرة.

إسلامه وصحبته: أسلم في اليمن على يد الطفيل بن عمرو الدوسي، ثم قدم المدينة في السنة السابعة من الهجرة (عام خيبر). ومنذ ذلك الحين، لازم النبي صلى الله عليه وسلم ملازمة تامة لم يفارقه في حضر أو سفر، وجعل أكبر همه حفظ حديثه. قال أبو هريرة عن نفسه: "إن إخواني من المهاجرين كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وإن إخواني من الأنصار كان يشغلهم العمل في أموالهم، وكنت امرأ مسكيناً ألزم رسول الله ﷺ على ملء بطني، فأحضر حين يغيبون، وأعي حين ينسون".[5]

حفظه وروايته: هو أحفظ الصحابة لحديث رسول الله ﷺ على الإطلاق، ببركة دعوة النبي ﷺ له بالحفظ. وقد روى (5374) حديثاً، مما جعله أكثر الصحابة رواية. هذه الكثرة أثارت بعض الشبهات قديماً وحديثاً، وقد رد عليها العلماء بأن سببها:

تأخر إسلامه وملازمته التامة للنبي ﷺ في آخر حياته، حيث كان الوحي والتشريع في أوج نزوله.

تفرغه التام للحفظ والتلقي، بخلاف غيره من كبار الصحابة الذين شغلتهم التجارة والزراعة ثم الفتوح وإدارة

---

(1) الترمذي، الجامع الكبير، ح3681، وقال: حديث حسن صحيح.

(2) الترمذي، الجامع الكبير، ح3682.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، ح3689.

(4) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ، "سيرة الخلفاء الراشدين"، ص40).

(5) البخاري، الجامع الصحيح، ح2047.

الدولة.

طول عمره بعد النبي ﷺ، حيث توفي سنة 57هـ، مما أتاح له وقتاً طويلاً لنشر ما حفظه.

دعاء النبي ﷺ له بالحفظ وعدم النسيان.

قال الإمام الشافعي: "أبو هريرة أحفظ من روى الحديث في دهره".[1] وقال البخاري: "روى عنه نحو من ثمانمائة رجل أو أكثر من أهل العلم".[2]

الفرع الثاني: تراجم لرواة الأسانيد الأشهر

سيتم التركيز على رجال الإسناد الأشهر لرواية عمر بن الخطاب عند مسلم، ورواية أبي هريرة عند البخاري.

- **رجال إسناد مسلم (رواية عمر)...** :حدثنا يحي بن يعمر، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري حاجين... فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه... فوفق لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب داخلاً المسجد... فاكتنفته أنا وصاحبي... فحدثني عبد الله بن عمر عن عمر بن الخطاب...

1. **عمر بن الخطاب (ت. 23هـ)** :أمير المؤمنين الفاروق، ثاني الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة. عدالته وضبطه وإتقانه محل إجماع الأمة. وهو من هو في الفقه والعلم والورع.
2. **عبد الله بن عمر (ت. 73هـ)** :هو عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي. من المكثرين من الصحابة، ومن أشد الناس تحرياً وورعاً في الرواية. قال عنه جابر بن عبد الله: "ما منا أحد أدرك الدنيا إلا مالت به ومال بها، إلا عبد الله بن عمر".[3] بلغ مسنده (2630) حديثاً.
3. **يحيى بن يَعْمَر العدواني البصري** (ت. 89هـ وقيل بعدها) :تابعي جليل، فقيه، نحوي، قارئ. كان قاضي مرو. قال عنه يحي بن معين وأبو زرعة والنسائي: "ثقة".[4] وهو أول من نقط المصاحف بأمر من الحجاج بن يوسف. روى عن ابن عمر وابن عباس وعائشة وغيرهم.
4. **عبدُ اللهِ بنُ بُرَيْدَةَ بن الحصيب الأسلمي (ت. 115 هـ):** قاضي (مرو). تابعي ثقة، فقيه، ولد في عهد عمر بن الخطاب. روى عن أبيه وعن جماعة من الصحابة.[5]
5. **كَهْمَسُ بنُ الحَسَنِ التميمي(ت. 149 هـ)** أبو الحسن البصري. كان من الثقات الأثبات، ومن

---

(1) انظر: ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ، ج7، ص357.

(2) التاريخ الكبير، ج6، ص81.

(3) انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ، ج3، ص212.

(4) انظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ، ج32، ص49.

(5) انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج 14، ص 343، ترجمة رقم 3171.

عبّاد أهل البصرة. قال عنه أحمد بن حنبل: "ثقة ثقة". وقال علي بن المديني: "ثقة ثبت".[1]

6. **معاذ بن معاذ بن نصر العنبري (ت. 196 هـ)**، أبو المثنى البصري. إمام، حافظ، متقن، ومن كبار أئمة الحديث. ولي قضاء البصرة. قال عنه أحمد بن حنبل: "إليه المنتهى في التثبت بالبصرة".[2]
7. **عُبَيْدُ اللهِ بنُ مُعَاذٍ الْعَنْبَرِيُّ (ت. 237 هـ)** أبو عمرو البصري. من شيوخ مسلم، وهو إمام حافظ ثقة. قال عنه أبو داود: "كان يحفظ نحو عشرة آلاف حديث".[3]

- **رجال إسناد البخاري (رواية أبي هريرة)...** :حدثنا مسدد قال حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أخبرنا أبو حيان التيمي عن أبي زرعة عن أبي هريرة...

1. **أبو هريرة** (عبد الرحمن بن صخر الدوسي، ت. 57هـ) :الصحابي الجليل، أحفظ الصحابة لحديث رسول الله ﷺ على الإطلاق ببركة دعوة النبي ﷺ له. روى (5374) حديثاً.
2. **أبو زرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي** :تابعي، ثقة، من رجال الصحيحين. اسمه "هرم" على الأرجح. قال عنه النسائي: "ثقة".[4]
3. **أبو حيان يحيى بن سعيد بن حيان التيمي**: كوفي، ثقة ثبت، من رجال الكتب الستة. قال عنه أحمد وابن معين: "ثقة".[5]
4. **إسماعيل بن إبراهيم** (ابن عُلية، ت. 193هـ) :إمام حافظ، ثقة ثبت باتفاق الأئمة. قال عنه شعبة بن الحجاج: "هو سيد المحدثين[6]".
5. **مسدد بن مسرهد (ت. 228هـ)** :من شيوخ البخاري والإمام أحمد، إمام حافظ متقن. قال عنه ابن معين: "ثقة ثقة[7]".

المطلب الثالث: الحكم على الحديث

الحديث صحيح متفق على صحته بأعلى درجات الصحة، فرواية أبي هريرة مخرجة في الصحيحين، ورواية عمر مخرجة في صحيح مسلم ومستوفية لشروط البخاري.

ولم يقع بين نقاد الحديث أي خلاف في قبول هذا الحديث وتلقيه بالصحة. فجميع رواته أئمة حفاظ ثقات،

---

(1) انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج 24، ص 170، ترجمة رقم 4956.
(2) المصدر نفسه، ج 28، ص 122، ترجمة رقم 6046.
(3) المصدر نفسه، ج 19، ص 160، ترجمة رقم 3662.
(4) انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج33، ص340.
(5) انظر: تهذيب الكمال، ج31، ص335.
(6) المصدر نفسه، (41/3، 416).
(7) المصدر نفسه، (443/27، 5946).

والسند متصل من أوله لآخره، والمتن سالم من أي شذوذ أو علة قادحة. قال الحافظ ابن حجر (ت. 852هـ) معلقاً على الحديث في فتح الباري: "وهذا حديث عظيم الفائدة، اشتمل على قواعد عظيمة من قواعد الدين".[1]

المطلب الرابع: دراسة مقارنة لاختلاف ألفاظ الحديث

عند مقارنة رواية عمر بن الخطاب في صحيح مسلم مع رواية أبي هريرة في الصحيحين، نجد بينهما فروقاً لفظية وزيادات لا تقدح في أصل المعنى، بل تتكامل لتوضيحه. وأبرز هذه الفروق:

سياق القصة: رواية عمر هي الوحيدة التي تذكر قصة مجيء يحيى بن يعمر وصاحبه إلى عبد الله بن عمر للسؤال عن بدعة القدرية، وهذا السياق يمنح الحديث بعداً سببياً وتاريخياً هاماً.

هيئة جبريل: رواية عمر أكثر تفصيلاً في وصف هيئة جبريل: «شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر...». أما رواية أبي هريرة فهي أوجز.

ترتيب الأسئلة: في رواية عمر، السؤال عن "الساعة" هو الأخير. أما في بعض طرق رواية أبي هريرة، فقد يأتي السؤال عن الإسلام بعد الإيمان. قال الحافظ ابن حجر: "والذي استقر عليه الأمر في الترتيب هو ما في حديث عمر".[2]

تفاصيل الأركان: في رواية عمر، ذكر الحج في أركان الإسلام مقيداً بالاستطاعة «إن استطعت إليه سبيلاً». هذا القيد غير موجود في رواية أبي هريرة عند البخاري، ولكنه ثابت في نصوص أخرى، مما يدل على أن الرواة قد يروون الحديث بالمعنى أو يختصرون.

أشراط الساعة: رواية عمر تذكر علامتين: «أن تلد الأمة ربتها، وأن ترى الحفاة العراة...». أما رواية أبي هريرة فتضيف علامة ثالثة في بعض الطرق عند مسلم: «وإذا تطاول رعاء البهم في البنيان، فذاك من أشراطها»، وتذكر أن علم الساعة «في خمس لا يعلمهن إلا الله» ثم تلا الآية.

خلاصة المقارنة: هذه الاختلافات هي من نوع اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد. وهي ترجع في معظمها إلى طبيعة الرواية بالمعنى، أو اختصار بعض الرواة، أو تركيز كل راوٍ على ما علق بذهنه من تفاصيل المشهد. ومجموع الروايات يقدم صورة أكثر اكتمالاً وعمقاً للحدث، ويؤكد قاعدة أن "الزيادة من الثقة مقبولة".

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن حديث جبريل ﷺ

بعد أن أثبت المبحث الأول الحجية السندية للحديث ثبوتاً قطعياً، ينتقل البحث في هذا الفصل إلى رحاب المتن، لفك شفراته الدلالية، والغوص في أغواره البيانية، واستجلاء كنوزه المعرفية. إن متن حديث جبريل، بتركيبته الحوارية الفريدة، ومشهديته التعليمية المهيبة، ومحتواه الجامع، يمثل نصاً تأسيسياً لا يمكن فهمه فهماً سطحياً. فالنص ليس مجرد سرد لمجموعة من الأسئلة والأجوبة، بل هو بنية معرفية متكاملة، ومنهج تربوي متدرج، وخريطة إدراكية لهيكل الدين كله. ومن هنا، فإن استيعاب هذا النص يقتضي تفكيك بنيته اللغوية،

---

(1) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ، ج1، ص125.
(2) فتح الباري، ج1، ص121.

وسبر سياقاته التاريخية، واستكشاف أبعاده الموضوعية والدلالية، وهو ما يتكفل به هذا المبحث عبر مطالبه التالية.

المطلب الأول: التحليل اللغوي والبلاغي للمتن

يمثل التحليل اللغوي والبلاغي مفتاح الولوج إلى المعاني الدقيقة للنص النبوي، إذ إن كل لفظة وتعبير وهيئة قد اختيرت بعناية فائقة لتؤدي وظيفة دلالية وبيانية محددة.

الفرع الأول: التحليل المعجمي والاصطلاحي للمفردات الأساسية

1. الإسلام:

- **لغةً** :مصدر من الفعل "أسلم"، وهو مأخوذ من الجذر (س ل م) الذي يدور حول معاني السلامة والانقياد والخضوع. قال ابن منظور (ت. 711هـ): "والإسلام هو الانقياد، وسمي ديننا إسلاماً لإسلامهم لأمر الله وانقيادهم له".[1]
- **اصطلاحاً** :عرّفه الحديث نفسه تعريفاً وظيفياً بأنه "الأعمال الظاهرة" التي تشكل الهيكل الخارجي للدين. وقد حددها بخمسة أركان: «أن تشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً». فهو في هذا السياق: الاستسلام الظاهر لأوامر الله العملية. وإنَّما ذكر هاهنا أصولَ أعمالِ الإسلام الَّتي ينبني الإسلام عليها.[2]

2. **الإيمان:**

- **لغةً** :مصدر من الفعل "آمن"، من الجذر (أ م ن) الذي يدل على ضد الخيانة، وهو التصديق. قال الجوهري (ت. 393هـ): "آمن به: صدّقه".[3]
- **اصطلاحاً** :عرّفه الحديث تعريفاً باطنياً بأنه "العقائد القلبية" التي تشكل جوهر الدين. وقد حددها بستة أركان: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره». فالإيمان هنا هو التصديق الجازم بهذه الغيبيات، وهو أساس يقوم عليه بناء الإسلام.

3. الإحسان:

- **لغةً** :مصدر من "أحسن"، من الجذر (ح س ن) وهو ضد القبح. والإحسان هو الإتقان والإجادة. قال الراغب الأصفهاني (ت. 502هـ): "الإحسان... أصله أن يأتي بفعل حسن".[4]

---

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ، ج12، ص293.

(2)

(3) الجوهري، إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ، ج5، ص2075.

(4) الأصفهاني، الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دمشق: دار القلم، ط1، 1412هـ، ص236.

- **اصطلاحاً** :عرّفه الحديث تعريفاً حالياً شعورياً بأنه ذروة مراتب الدين وروح العبادة. وقد بيّنه على مرتبتين:
  - **مرتبة المشاهدة** (الدرجة العليا): «أن تعبد الله كأنك تراه». وهي عبادة الطلب والشوق، حيث يبلغ العبد من اليقين كأنه يرى الله بقلبه.
  - **مرتبة المراقبة** (الدرجة الدنيا): «فإن لم تكن تراه فإنه يراك». وهي عبادة الهرب والخوف، حيث يستحضر العبد إحاطة علم الله به واطلاعه عليه، فيستحيي أن يراه على معصية. قال الحافظ ابن رجب: "وهذا هو الذي يوجب خشية الله في السر والعلانية".[1]

4. **الساعة وأماراتها: "الساعة"** في الاصطلاح القرآني والنبوي هي يوم القيامة. و**"الأمارات"** جمع أمارة، وهي العلامة. وقد ذكر الحديث علامتين من أشراط الساعة الصغرى:
   - **«أن تلد الأمة ربتها»:** وللعلماء في تفسيرها أقوال أشهرها: كثرة الفتوحات وكثرة السراري، فتلد الأمة من سيدها بنتاً تكون بمنزلة سيدتها. وقيل: هو كناية عن كثرة عقوق الأولاد لأمهاتهم، فيعامل الولد أمه معاملة السيد لأمته.[2]
   - **«وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان»:** وهو كناية عن انقلاب الموازين الاجتماعية في آخر الزمان، حيث يتولى أهل البادية والفقر أمور الناس وتكثر أموالهم، فيتحولون من حياة التقشف إلى حياة الترف والمباهاة في العمران[3].

الفرع الثاني: التحليل البلاغي والأسلوبي

1. **المنهجية التعليمية الحوارية** :اعتمد الحديث أسلوب السؤال والجواب، وهو منهج قرآني ونبوي أصيل لترسيخ المعلومة وجذب انتباه المتعلم. فلم يأتِ جبريل بالمعلومات سرداً، بل أتى بها في صورة أسئلة أثارت فضول الصحابة ورسخت الأجوبة في أذهانهم.
2. **بلاغة المشهد** :لم يكن اللقاء عادياً، بل كان مشهداً مهيباً ذا دلالات بلاغية عميقة:
   - **هيئة السائل:** «رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد». هذه المتناقضات (نظافة الحضري مع هيئة الغريب) تخلق حالة من الغموض والترقب، وتهيئ النفوس لتلقي أمر عظيم.
   - **هيئة الجلوس:** «فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه». هذه الجلسة هي جلسة المتعلم المتأدب، الحريص على التلقي، وفيها نموذج عملي لآداب طالب العلم.

---

(1) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1412هـ، ج1، ص121.

(2) النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ، ج1، ص158.

(3) ابن حجر، فتح الباري ج1، ص122.

- **تفاعل السائل:** قوله «**صدقت**» بعد كل جواب. قال الإمام النووي: "فتعجبنا له يسأله ويصدقه، وإنما تعجبوا لأن هذا السؤال يدل على أنه غير عالم، وتصديقه يدل على أنه عالم محقق"[1]. هذا التفاعل كان مقصوداً لزيادة تركيز الصحابة وإدراكهم أن هذا السائل ليس بشراً عادياً.

3. **بلاغة الترتيب والختام:**

- **التدرج المنطقي** :تدرجت الأسئلة من الظاهر (الإسلام) إلى الباطن (الإيمان) ثم إلى روح العمل (الإحسان). هذا الترتيب يمثل بنية منطقية وتربوية للارتقاء في مدارج الدين.
- **ختام المعرفة البشرية:** السؤال عن الساعة، وجواب النبي ﷺ: «**ما المسئول عنها بأعلم من السائل**»، يضع حداً فاصلاً بين ما يمكن للبشر (والملائكة) معرفته، وما استأثر الله بعلمه. وهو درس في التواضع العلمي وأدب الرد فيما لا يُعلم.
- **الكشف الختامي:** قول النبي ﷺ بعد انصراف السائل: «**فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»، هو المفتاح الذي يكشف سر المشهد كله، ويؤطر الحوار بأكمله كدرس إلهي منظم ومقصود للأمة جمعاء.

المطلب الثاني: التحليل السياقي والسببي (أسباب الورود)

1. **السياق التاريخي العام** :يُرجح أن الحديث وقع في أواخر العهد المدني، بعد أن استقرت دعائم الدولة الإسلامية، واكتملت التشريعات الأساسية. فكان الوقت مناسباً لتقديم خلاصة جامعة لأصول الدين ومراتبه، لتكون دستوراً عقدياً وسلوكياً للأجيال القادمة.
2. **السياق السببي المباشر** (مواجهة البدع العقدية) :تقدم رواية عمر بن الخطاب في صحيح مسلم سبباً مباشراً لهذا اللقاء التعليمي. فقد افتتح يحي بن يعمر روايته بقوله: "كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقت أنا وحميد بن عبد الرحمن الحميري... فقلنا لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر...". هذا التمهيد ليس مجرد قصة عابرة، بل هو المفتاح التفسيري للحديث كله. فلقاء جبريل كان استجابة إلهية لهذا التحدي العقدي الجديد. ولهذا كان سؤال جبريل عن الإيمان، وتضمين الجواب النبوي للركن السادس: «**وتؤمن بالقدر خيره وشره**»، بمثابة رصاصة الرحمة التي أُطلقت على بدعة القدرية في مهدها، بتأصيل عقيدة أهل السنة والجماعة في القدر من خلال نص نبوي قطعي وفي مشهد تعليمي مهيب. إذن، الحديث ليس مجرد نص تقريري، بل هو نص تصحيحي ووقائي، جاء لحماية أصول عقيدة الأمة.

المطلب الثالث: التحليل الموضوعي والدلالي

الفرع الأول: البنية الهرمية لمراتب الدين (الدوائر الثلاث)

يؤسس الحديث لبنية هيكلية مترابطة للدين، تتكون من ثلاث مراتب متصاعدة يمكن تمثيلها بثلاث دوائر

(1) النووي، شرح مسلم، مرجع سابق، ج1، ص158.

متداخلة:

1. **دائرة الإسلام (دائرة الأعمال الظاهرة)** :هي الدائرة الأوسع، وتمثل الهيكل الخارجي للدين، وتشمل الأركان العملية الخمسة. هي الحد الأدنى الذي يدخل به المرء في جماعة المسلمين ويُحكم له بالإسلام ظاهراً. إنها تمثل جسد الدين.

وقوله في بعضِ الرِّوايات: فإذا فعلتُ ذلك، فأنا مسلمٌ؟ قال: "نعم" يدلُّ على أنَّ مَنْ كَمَّلَ الإتيانَ بمباني الإسلام الخمسِ، صار مسلمًا حقًّا، مع أن مَنْ أقرَّ بالشَّهادتين، صار مسلمًا حُكمًا، فإذا دخلَ في الإسلام بذلك، أُلزم بالقِيام ببقيَّة خِصالِ الإسلام، ومَنْ تركَ الشَّهادتين، خرج مِنَ الإِسلام، وفي خُروجِه مِنَ الإسلام بتركِ الصَّلاةِ خلافٌ مشهورٌ بينَ العُلماء، وكذلك في ترك بقيَّة مباني الإسلام الخمس.[1]

وممَّا يدلُّ على أن جميعَ الأعمالِ الظَّاهرةِ تدخُلُ في مسمَّى الإِسلام قولُ النبيِّ صلى الله عليه وسلم: "المُسلم مَنْ سَلِمَ المُسلمُونَ من لِسانِه ويده".[2]

وفي "الصَّحيحين" عن عبدِ اللهِ بن عمروٍ أن رجلًا سألَ النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم: أيُّ الإِسلامِ خيرٌ؟ قال: "أنْ تُطعِمَ الطَّعامَ، وتقرأ السَّلام على مَنْ عرفت ومَنْ لم تعرف".[3]

وكذلك تركُ المحرمات داخلٌ في مُسمَّى الإسلام أيضًا، كما رُوي عَنِ النَّبي صلى الله عليه وسلم أنَّه قال: "مِنْ حُسنِ إسلامِ المَرءِ تركُهُ ما لا يعنيه".[4]

2. **دائرة الإيمان (دائرة العقائد الباطنة)** :هي الدائرة الوسطى، الأخص من الإسلام، وتمثل القلب النابض للدين، وتشمل الأصول الاعتقادية الستة. هي التي تمنح الأعمال الظاهرة معناها وقيمتها. إنها تمثل قلب الدين.

وقد ذكرَ الله في كتابه الإيمانَ بهذه الأصولِ الخمسةِ في مواضع، كقوله تعالى: {آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ} [البقرة: 285]. وقال تعالى: {وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ} الآية [البقرة: 177].

3. **دائرة الإحسان (دائرة الروح والمراقبة)** :هي الدائرة المركزية الصغرى، وهي أخص من الإيمان. تمثل روح الدين وغايته العليا، وتعني بلوغ كمال العبودية من خلال استحضار شهود الله للعبد أو شهود العبد

---

(1) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم،(98/1).

(2) أخرجه البخاري: "كتاب الإيمان"، باب "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"، رقم (10)، ومسلم: "كتاب الإيمان"، باب "بيان تفاضل الإسلام وأي أموره أفضل"، رقم الحديث (40).

(3) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" في مواضع عدة؛ منها في "كتاب الإيمان" تحت رقم (12) ورقم (28)، وفي "كتاب الاستئذان" برقم (6236)، وأخرجه الإمام مسلم في "كتاب الإيمان" برقم (39)، كلاهما من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ.

(4) أخرجه الإمام الترمذي في "سننه" في كتاب الزهد، باب ما جاء فيمن يتكلم بالكلمة ليضحك بها الناس، رقم الحديث (2317)، والإمام ابن ماجه في "سننه" في كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، رقم الحديث (3976)، كلاهما من حديث أبي هريرة ﷺ.

لربه. إنها تمثل روح الدين. وذلك يُوجبُ الخشيةَ والخوفَ والهيبةَ والتَّعظيمَ، كما جاء في رواية أبي هريرة: "أنْ تخشى الله كأنَّكَ تراهُ". ويُوجِبُ أيضًا النُّصحَ في العبادة، وبذل الجُهد في تحسينها وإتمامها وإكمالها.[1]

وقد جاءَ ذكرُه في القُرآن في مواضعَ: تارةً مقرونًا بالإيمانِ، وتارةً مقرونًا بالإسلامِ، وتارةً مقرونًا بالتَّقوى، أو بالعمل.

فالمقرونُ بالإيمانِ كقولِه تعالى: {لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} [المائدة: 93]. وكقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا} [الكهف: 30].

والمقرونُ بالإسلام: كقوله تعالى: {بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ} [البقرة: 112]، وكقوله تعالى: {وَمَنْ يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى} [لقمان: 22].

والمقرونُ بالتقوى كقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ} [النحل: 128]، وقد يذكر مفردًا كقوله تعالى: {لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ} [يونس: 26].

قوله صلى الله عليه وسلم: "فإنْ لم تكن تراه فإنَّه يراك". قيل: إنَّه تعليلٌ للأوَّل، فإنَّ العبدَ إذا أُمر بمراقبة الله في العبادة، واستحضارِ قُربِه مِنْ عبده، حتَّى كأنَّ العبدَ يراه، فإنَّه قد يشقُّ ذلك عليه، فيستعين على ذلك بإيمانه بأن الله يراه، ويطَّلعُ على سرِّه وعلانيته وباطنه وظاهره، ولا يخفى عليه شيءٌ من أمره، فإذا حقَّق هذا المقامَ، سهُل عليه الانتقالُ إلى المقام الثاني، وهو دوامُ التَّحديق بالبصيرة إلى قُرب اللهِ من عبدِه ومعيَّته، حتَّى كأنَّه يراه.

وقيل: بل هو إشارةٌ إلى أن مَنْ شقَّ عليه أن يعبُد الله كأنَّه يراه، فليعْبُدِ الله على أن الله يراه ويطَّلع عليه، فليستحي مِنْ نظره إليه، كما قال بعضُ العارفين: اتَّقِ الله أنْ يكونَ أهونَ النَّاظرين إليك، وقالت بعضُ العارفات من السلف: مَنْ عملَ للهِ على المُشاهدة، فهو عارفٌ، ومن عمل على مشاهدة الله إيَّاه، فهو مخلص. فأشارت إلى المقامين اللَّذين تقدَّم ذكرهُما. [2]

وقد دلّ القرآنُ على هذا المعنى في مواضِعَ متعدِّدةٍ، كقوله تعالى: {وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ} [البقرة: 186]، وقوله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ}، وقد وردت الأحاديثُ الصَّحيحةُ بالنَّدب إلى استحضارِ هذا القُرب في حال العباداتِ، كقوله صلى الله عليه وسلم: "إنَّ أحدَكم إذا قامَ يُصلِّي، فإنَّما يُناجِي ربَّه، أَو ربَّه بينه وبينَ القبلةِ".[3]

قال ابن رجب:«ومن فهم من شيءٍ من هذه النصوص تشبيهًا أو حُلولًا أو اتِّحادًا، فإنَّما أُتِيَ من جهله،

---

(1) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (116/1).

(2) المصدر نفسه، (129/1).

(3) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" في مواضع عدة؛ منها في «كتاب الصلاة»، باب «حك النخامة باليد من المسجد» برقم (405)، وباب «ليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى» برقم (416)، وأخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" في «كتاب المساجد ومواضع الصلاة»، باب «النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها» برقم (547)، كلاهما من حديث أنس بن مالك ﷺ.

وسُوء فهمه عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم، واللهُ ورسولُه بريئانِ من ذلك كلِّه، فسبحانَ مَنْ ليسَ كمثله شيءٌ، وهو السَّميعُ البصيرُ.»[1]

الفرع الثاني: العلاقة التكاملية بين المراتب

إن العلاقة بين هذه المراتب هي علاقة عموم وخصوص وجهي، وعلاقة تداخل وتكامل، وليست علاقة انفصال تام.

- **عند الاجتماع يفترقان** :عندما تُذكر المراتب الثلاث معاً في سياق واحد كهذا الحديث، يكون لكل مصطلح معناه الخاص والمتميز: الإسلام للأعمال الظاهرة، والإيمان للعقائد الباطنة.
- **عند الافتراق يجتمعان** :عندما يُذكر أحد المصطلحين منفرداً في نص آخر، فإنه قد يشمل معنى الآخر. فالإسلام إذا أُطلق وحده قد يُراد به الدين كله بعقائده وأعماله. والإيمان إذا أُطلق وحده فإنه يتضمن بداهة أعمال الإسلام.
- **علاقة اللزوم** :كل "محسن" هو بالضرورة "مؤمن" و"مسلم". وكل "مؤمن" هو بالضرورة "مسلم". ولكن ليس كل "مسلم" قد بلغ مرتبة الإيمان الكامل أو مرتبة الإحسان. وهذا يحل كثيراً من الإشكالات العقدية في الحكم على الناس وتصنيفهم.

قال ابن رجب:«ومن هُنا قال المحقّقونَ مِنَ العُلماءِ: كلُّ مُؤمنٍ مُسلمٌ، فإنَّ من حقَّق الإيمان، ورسخ في قلبه، قام بأعمال الإسلام، كما قال صلى الله عليه وسلم: "ألا وإنَّ في الجَسَدِ مُضغةً، إذا صَلَحَتْ، صَلَح الجسدُ كلُّه، وإذا فسَدَتْ، فسدَ الجَسَدُ كلُّه، ألا وهي القَلبُ"، فلا يتحققُ القلبُ بالإيمان إلَّا وتنبَعِثُ الجوارحُ في أعمالِ الإسلامِ، وليس كلُّ مسلمٍ مؤمنًا، فإنَّه قد يكونُ الإيمانُ ضعيفًا، فلا يتحقَقُ القلبُ به تحققًا تامًّا مع عمل جوارحِه بأعمال الإسلام، فيكون مسلمًا، وليس بمؤمنٍ الإيمانَ التَّامَّ، كما قال تعالى: {قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ} [الحجرات: 14]، ولم يكونوا مُنافقينَ بالكُلِّيَّةِ على أصحِّ التَّفسيرينِ، وهو قولُ ابن عبَّاس وغيره، بل كان إيمانُهم ضعيفًا، ويدلُّ عليه قوله تعالى: {وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا} [الحجرات: 14]، يعني: لا ينقُصُكم من أجورِها، فدلَّ على أن معهم من الإيمانِ ما تُقبَلُ به أعمالُهم.

وكذلك قولُ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم لسعد بن أبي وقَّاصٍ لَمَّا قال له: لم تعطِ فلانًا وهو مؤمن، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: "أو مسلمٌ"[2] يُشيرُ إلى أنَّه لم يُحقِّق مقامَ الإيمانِ، وإنما هو في مقام الإسلام الظَّاهِرِ، ولا ريبَ أنَّه متى ضَعُفَ الإيمانُ الباطنُ، لزمَ منه ضعفُ أعمالِ الجوارَح الظاهرةِ أيضًا، لكن

---

(1) ابن رجب، «جامع العلوم والحكم» (1/ 131 ت الأرنؤوط).

(2) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" في عدة مواضع؛ منها في «كتاب الإيمان»، باب «إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة، وكان على الاستسلام أو الخوف من القتل» برقم (27)، وفي «كتاب الزكاة» برقم (1478). وأخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" في «كتاب الإيمان»، باب «تألف قلب من يخاف على إيمانه لضعفه أو نحو ذلك، والنهي عن القطع بالإيمان من غير دليل قاطع» برقم (150)، كلاهما من طريق الزهري، عن عامر بن سعد بن أبي وقاص، عن أبيه سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه.

اسم الإيمان يُنفى عمَّن تركَ شيئًا مِنْ واجباته، كما في قوله: "لا يزني الزَّاني حينَ يزني وهو مؤمنٌ".[1]
وقد اختلف أهلُ السُّنَّة: هل يُسمَّى مؤمنًا ناقصَ الإيمانِ، أو يقال: ليس بمؤمنٍ، لكنَّهُ مسلمٌ، على قولين، وهما روايتانِ عَنْ أحمدَ.
وأما اسمُ الإسلام، فلا ينتفي بانتفاءِ بعض واجباتِه، أو انتهاكِ بعضِ محرَّماته، وإنما يُنفى بالإتيانِ بما يُنافيهِ بالكُلِّيَّة، ولا يُعرَفُ في شيءٍ من السُّنَّة الصَّحيحةِ نفيُ الإسلام عمَّن تركَ شيئًا من واجباتِه، كما يُنفى الإيمانُ عمَّن تركَ شيئًا من واجباتِه، وإنْ كَان قد وردَ إطلاقُ الكُفرِ على فعلِ بعض المحرَّماتِ، وإطلاقُ النِّفاقِ أيضًا".[2]

الفرع الثالث: مفهوم "الدين " كنظام كلي متكامل

إن أعظم دلالات الحديث تتجلى في عبارته الختامية: «**يعلمكم دينكم**»، فهذه العبارة تعرّف "الدين" تعريفاً جامعاً، بأنه ليس مجرد طقوس، وليس مجرد عقائد نظرية، وليس مجرد مشاعر روحية، بل هو النظام الكلي المتكامل الذي يجمع بين:

- الفعل الخارجي المنضبط (الإسلام).
- القناعة الداخلية الراسخة (الإيمان).
- الوعي الشعوري السامي (الإحسان).

وهذا يقدم رداً حاسماً على كل التصورات التجزيئية والاختزالية للدين التي سادت في كثير من العصور، والتي تحاول فصل الفقه عن العقيدة، أو فصلهما معاً عن التزكية والسلوك. فالدين الحق، كما يعلمه جبريل، هو هذا الكل المترابط الذي لا يقبل التجزئة.

الفرع الرابع: الساعة وأماراتها

فقول جبريل عليه السلام **أخبرني عن السَّاعة**، فقال النبيُّ صلى الله عليه وسلم: "ما المسؤول عنها بأعلمَ من السَّائل" يعني أن علم الخلق كلَّهم في وقتِ السَّاعة سواءٌ، وهذا إشارةٌ إلى أن الله تعالى استأثر بعلمها، ولهذا في حديث أبي هريرة: قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم في خمسٍ لا يعلمهُنَّ إلَّا الله تعالى، ثم تلا: {إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ} [لقمان: 34]، وقال الله عز وجل: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً} [الأعراف: 187].
وفي "صحيح البخاري" عن ابن عمر عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم قال: "مفاتيحُ الغيبِ خمسٌ لا يعلمها إلَّا

(1) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" في عدة مواضع، منها في «كتاب المظالم» برقم (2475)، وفي «كتاب الأشربة» برقم (5578)، وفي «كتاب الحدود» برقم (6772)، وفي «كتاب المحاربين» برقم (6810). وأخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" في «كتاب الإيمان»، باب «بيان نقصان الإيمان بالمعاصي ونفيه عن المتلبس بالمعصية على معنى نفي كماله» برقم (57)، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.
(2) ابن رجب، «جامع العلوم والحكم»، (1/ 108 ت الأرنؤوط).

الله" ثم قرأ هذه الآية: {إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ} الآية.[1]

وقد ذكر النبيّ صلى الله عليه وسلم للسَّاعة علامتين:

الأولى: "أن تلد الأمة ربَّتها"، والمراد بربَّتها سيِّدتُها ومالكتها، وفي حديث أبي هريرة "ربها"، وهذا إشارةٌ إلى فتح البلاد، وكثرة جلبِ الرَّقيق حتى تكثر السَّراري، ويكثر أولادهن، فتكون الأُم رقيقةً لسيِّدها، وأولادَه منها بمنزلته، فإن ولد السيد بمنزلة السيد، فيصير ولد الأمة بمنزلة ربها وسيدها.

والعلامة الثانية: "أن ترى الحُفاة العُراة العالة". والمراد بالعالة: الفُقراء، كقوله تعالى: {وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى} [الضحى: 8].

وقوله: "رعاء الشاء يتطاولون في البُنيان". هكذا في حديث عمر، والمراد: أنَّ أسافلَ الناس يصيرون رؤساءهم، وتكثر أموالهم حتى يتباهون بطول البنيان وزخرفته وإتقانه.[2]

ومضمونُ ما ذكر من أشراطِ الساعة في هذا الحديث يَرجِعُ إلى أن الأمور تُوَسَّدُ إلى غير أهلها، كما قال النبيُّ صلى الله عليه وسلم لمن سأله عن الساعة: "إذا وُسِّدَ الأمر إلى غير أهله فانتظر الساعة".[3]

المبحث الثالث: الاستنباط العقدي والفقهي والآثار التشريعية

بعد أن ثبت الحديث سنداً في المبحث الأول، وتم تحليل متنه لغةً وسياقاً في المبحث الثاني، يأتي هذا الفصل لقطف ثمار تلك المراحل التحليلية، وذلك بالانتقال من مستوى التوصيف النظري إلى مستوى الاستثمار العملي. ف "فقه الحديث" هو الغاية التي من أجلها تُبذل الجهود في التصحيح والشرح، وهو العلم الذي يُعنى باستنباط الأحكام الشرعية، والقواعد الكلية، والفوائد التربوية، والآداب السلوكية من النص النبوي. وحديث جبريل، بصفته **"أم السنة"**، يمثل معيناً لا ينضب من الفوائد والاستنباطات التي شكلت ملامح العقيدة والفقه والسلوك في الحضارة الإسلامية، وهو ما سيتناوله هذا الفصل بالتفصيل والتحليل.

المطلب الأول: الآثار العقدية المستنبطة

يمثل حديث جبريل وثيقة تأسيسية لمجمل أبواب العقيدة الإسلامية، وقد استند إليه علماء أهل السنة والجماعة في تقرير أصول اعتقادهم والرد على المخالفين.

الفرع الأول: الحديث أصلاً في تحديد أركان الإيمان

يقدم الحديث النص الصريح والأجمع لأركان الإيمان الستة: «**أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره**»، وقد أصبحت هذه الأركان هي الأصول الاعتقادية التي يدور عليها الإيمان كله، وبُنيت عليها كافة مصنفات العقيدة المعتبرة، من الفقه الأكبر المنسوب لأبي حنيفة، إلى عقيدة

---

(1) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" في مواضع عدة؛ منها في «كتاب التفسير»، باب قوله تعالى {إن الله عنده علم الساعة} من سورة لقمان برقم (4697).

(2) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (137/1).

(3) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" في موضعين؛ الأول في «كتاب العلم»، باب «من سُئل علماً وهو مشتغل في حديثه، فأتم الحديث ثم أجاب السائل» برقم (59)، والثاني في «كتاب الرقاق»، باب «رفع الأمانة» برقم (6496)، كلاهما من حديث أبي هريرة ﷺ.

أهل السنة والجماعة لابن أبي زيد القيرواني، مروراً بالعقيدة الطحاوية والعقيدة الواسطية لابن تيمية وغيرها.

1. **الإيمان بالله:** هو أصل الأصول، ويتضمن الإيمان بوجوده، وربوبيته، وألوهيته، وأسمائه وصفاته.[1]
2. **الإيمان بالملائكة** :وهو التصديق بوجودهم، وأنهم خلق من خلق الله، عباد مكرمون، لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون.
3. **الإيمان بالكتب** :التصديق بأن الله أنزل على رسله كتباً لهداية خلقه، وأن القرآن الكريم هو خاتمها وناسخها والمهيمن عليها.
4. **الإيمان بالرسل** :التصديق بجميع رسل الله، من أولهم إلى خاتمهم محمد صلى الله عليه وسلم، دون تفريق بين أحد منهم. والإيمان بالرُّسُلِ يلزمُ منهُ الإيمانُ بجميعِ ما أخبرُوا به من المَلائكةِ، والأنبياءِ، والكتَاب والبَعثِ، والقدرِ، وغير ذلكَ مِنْ تفاصيلِ ما أخبروا به، مِنْ صفاتِ اللهِ تعالى وصفاتِ اليومِ الآخرِ، كالميزانِ والصِّراطِ، والجنَّةِ، والنَّار.[2]
5. **الإيمان باليوم الآخر** :التصديق بكل ما أخبر به الله ورسوله مما يكون بعد الموت، من فتنة القبر، والبعث، والحشر، والحساب، والميزان، والجنة، والنار.
6. **الإيمان بالقدر** :وهو الركن الذي جاء الحديث لتأكيده رداً على بدعة القدرية. ويتضمن الإيمان بأن علم الله محيط بكل شيء، وأن كل ما يقع في الكون مكتوب في اللوح المحفوظ، وأن كل شيء يقع بمشيئة الله النافذة، وأن الله هو خالق كل شيء، بما في ذلك أفعال العباد.[3]

الفرع الثاني: في بيان حقيقة الإيمان والعلاقة بينه وبين العمل

يقرر الحديث تقريراً حاسماً أن العمل جزء لا يتجزأ من حقيقة الدين، وأن الإيمان ليس مجرد تصديق قلبي منفصل عن أعمال الجوارح.

- دلالة تعريف **"الدين"**: ختم النبي ﷺ الحديث بقوله: «**هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**». وقد سبق في الحديث تعريف الإسلام بأركانه العملية، وتعريف الإيمان بأصوله العقدية. فدخول "الإسلام" (الأعمال الظاهرة) تحت مسمى "الدين" هو دليل قاطع على أن الأعمال جزء من الدين. وهذا هو معتقد أهل السنة والجماعة، خلافاً للمرجئة الذين يخرجون الأعمال عن مسمى الإيمان. قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت. 728هـ): "فبيّن أن الدين هو مجموع هذه الأمور: الإسلام، والإيمان، والإحسان... فمن زعم أن الإيمان هو مجرد التصديق، ولم يدخل فيه أعمال الإسلام، فقد خالف الكتاب والسنة".[4]
- **دلالة زيادة الإيمان ونقصانه** :إن تعريف الإيمان بأنه يشمل هذه الأركان الستة، وتعريف الإسلام بأنه

---

(1) ابن تيمية، تقي الدين أحمد، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ، ج3، ص127.

(2) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (103/1).

(3) انظر: ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، بيروت: دار المعرفة، 1398هـ، ص35.

(4) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج7، ص172.

يشمل أركانه الخمسة، وجعل الإحسان مرتبة عليا، يدل على أن الدين والإيمان مراتب ودرجات، وليس شيئاً واحداً لا يتجزأ. وهذا يؤصل لعقيدة أهل السنة في أن الإيمان يزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية. فالناس يتفاوتون في تحقيق هذه المراتب والأركان، فليس إيمان من بلغ مرتبة الإحسان كإيمان من هو في أول درجات الإسلام.

- **قال ابن رجب:**" فإنْ قيل: فقدْ فرَّق النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث بينَ الإسلام والإيمانِ، وجعلَ الأعمالَ كلَّها من الإسلام، لا منَ الإيمانِ، والمشهورُ عَنِ السَّلفِ وأهلِ الحديثِ أن الإيمانَ: قولٌ وعَملٌ ونيَّةٌ، وأنَّ الأعمالَ كلَّها داخلةٌ في مُسمَّى الإيمانِ. وحكى الشَّافعيُّ على ذلك إجماعَ الصَّحابةِ والتَّابعين ومن بعدَهم ممَّن أدركهم. وكتَب عمرُ بنُ عبد العزيزِ إلى أهلِ الأمصارِ: أمَّا بعدُ، فإن للإيمانِ فرائضَ وشرائعَ و [حدوداً] وسنناً، فمن استكملَها، استكملَ الإيمانَ. ومن لم يَستكْمِلها، لم يستكملِ الإيمانَ، ذكره البخاري في "صحيحه".

قيل: الأمر على ما ذكره، وقد دلَّ على دُخول الأعمالِ في الإيمانِ قولُه تعالى: {إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ (2) الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ (3) أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا} [الأنفال: 2 - 4]. وفي "الصَّحيحين" عن ابن عبَّاسٍ أن النَّبيَّ صلى الله عليه وسلم قال لوفدِ عبد القيسِ: "آمركُم بأربعٍ: الإيمانِ بالله، وهل تدرون ما الإيمانُ باللهِ؟ شهادةُ أنْ لا إله إلَّا الله، وإقام الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، وصوم رمضانَ، وأنْ تُعطُوا من المَغنَمِ الخُمُسَ"[1]. وفي "الصَّحيحين" عن أبي هريرة رضي الله عنه عَنِ النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم، قال: "الإيمانُ بضعٌ وسَبعونَ، أو بضعٌ وستُّون شُعبة، فأفضلُها: قولُ لا إله إلَّا الله، وأدناها إماطةُ الأذى عن الطريق، والحياءُ شُعبة من الإيمانِ" ولفظه لمسلم[2].

وأما وجهُ الجمعِ بينَ هذه النُّصوص وبينَ حديثِ سُؤال جبريلَ عليه السلام عَنِ الإسلامِ والإيمانِ، وتفريق النَّبيِّ صلى الله عليه وسلم بينهما، وإدخاله الأعمالَ في مُسمَّى الإسلامِ دون مُسمَّى الإيمانِ، فإنَّه يتَّضِحُ بتقريرِ أصلٍ، وهو أن منَ الأسماءِ ما يكونُ شاملًا لمسمَّياتٍ مُتعدِّدةٍ عندَ إفرادِه وإطلاقه، فالإسلام والإيمانِ: إذا أُفرد أحَدُهما، دخل فيه الآخر، ودلَّ بانفرادِهِ على ما يدلُّ عليهِ الآخرُ بانفراده، فإذا قُرِنَ بينَهُما، دلَّ أحدهُما على بعض ما يدلُّ عليه بانفرادِهِ، ودلَّ الآخر على الباقي".[3]

---

(1) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" في مواضع كثيرة لِعِظم فوائده، منها في "كتاب الإيمان"، باب "أداء الخمس من الإيمان" برقم (53)، وفي "كتاب العلم" برقم (87)، وفي "كتاب مواقيت الصلاة" برقم (523)، وفي "كتاب الزكاة" برقم (1398). وأخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" في "كتاب الإيمان"، باب "الأمر بالإيمان بالله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وشرائع الدين" برقم (17)، كلاهما من حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما في قصة وفد عبد القيس حين قدموا على النبي ﷺ.

(2) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" في «كتاب الإيمان»، باب «أمور الإيمان» برقم (9) بلفظ "بضع وستون"، وأخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" في «كتاب الإيمان»، باب «بيان عدد شعب الإيمان وأفضلها وأدناها» برقم (35) بلفظ "بضع وسبعون" (وهي الرواية الأكمل)، كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(3) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (1/106-107).

المطلب الثاني: الآثار الفقهية والأصولية

الفرع الأول: الحديث أصلاً في تحديد أركان الإسلام

يمثل الحديث النص المؤسس لأركان الإسلام الخمسة، التي تشكل أبواب العبادات الكبرى في كتب الفقه.

1. **الشهادتان** :جعلهما الحديث الركن الأول، وهما مفتاح الدخول في الإسلام. والجمع بينهما في ركن واحد يشير إلى أن قبول العمل -كما ذكر العلماء- مبني على أصلين :**الإخلاص** (مدلول شهادة أن لا إله إلا الله)، **والاتباع** (مدلول شهادة أن محمداً رسول الله).[1]

قال ابن رجب: ثمَّ إنَّ الشهادتين مِنْ خصالِ الإسلام بغيرِ نزاع، وليسَ المرادُ الإتيان بلفظهما دونَ التَّصديقِ بهما، فعُلِمَ أن التَّصدَيقَ بهما داخل في الإسلام، وقد فسَّرَ الإسلامَ المذكورَ في قوله تعالى: {إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ} [آل عمران: 19] بالتَّوحيد والتَّصديق طائفةٌ مِنَ السَّلف، منهم محمَّدُ بنُ جعفر بن الزُّبير.

وأما إذا نُفي الإيمانُ عَنْ أحدٍ، وأُثبتَ له الإسلامُ، كالأعراب الَّذينَ أخبرَ الله عنهم، فإنه ينتفي رسُوخُ الإيمانِ في القلب، وتثبُت لهم المشاركَةُ في أعمالِ الإسلام الظَّاهرةِ مع نوعِ إيمانٍ يُصحّحُ لَهُمُ العملَ، إذ لولا هذا القدر مِنَ الإيمانِ، لم يكونُوا مسلمين، وإنَّما نفي عنهُم الإيمان، لانتفاءِ ذوقِ حقائقِه، ونقصِ بعضِ واجباته، وهذا مبنيٌّ على أنَّ التَّصديقَ القائمَ بالقلوبِ متفاضل، وهذا هو الصَّحيحُ".[2]

2. **إقامة الصلاة** :عبر بـ "إقامة الصلاة" ولم يقل "أداء الصلاة"، لأن الإقامة أبلغ، فهي تعني الإتيان بها على الوجه الأكمل، بشروطها وأركانها وواجباتها وخشوعها.
3. **إيتاء الزكاة** :قرنها بالصلاة في مواضع كثيرة من القرآن والسنة، لدلالتهما على صدق الإيمان. فالصلاة عبادة بدنية، والزكاة عبادة مالية.
4. **صوم رمضان وحج البيت** :وهما من العبادات التي تجمع بين الجهد البدني والمالي (في الحج)، وتمثلان كمال الانقياد لأمر الله.

الفرع الثاني: في منهجية التعليم والاستفتاء

يستنبط من الحديث مجموعة من القواعد المنهجية في التعليم والفتوى:

- **جواز السؤال للتعليم لا للاستعلام:** سؤال جبريل لم يكن سؤال مستفهم، بل سؤال معلم أراد أن يستثير الجواب من النبي ﷺ ليتعلم الحاضرون. قال الحافظ ابن حجر: "وفيه أن سؤال من يعلم ليعلم من لا يعلم حسن".[3]

---

(1) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، مرجع سابق، ج1، ص105.

(2) المصدر نفسه، (114/1).

(3) فتح الباري، مرجع سابق، ج1، ص125.

- **حسن الأدب في السؤال والجلوس** :هيئة جبريل في جلوسه، وأسلوبه في خطابه» يا محمد«، يعلم آداب طالب العلم مع شيخه.
- **الأدب في الجواب عما لا يعلم** :قول النبي ﷺ في علم الساعة: «**ما المسئول عنها بأعلم من السائل**»، هو أصل عظيم في وجوب التوقف عما لا يعلم، وأن ذلك لا ينقص من قدر العالم، بل هو من تمام علمه وورعه. قال الإمام مالك (ت. 179هـ): "من فقه العالم أن يقول: لا أدري".[1]
- **البدء بالكليات قبل الجزئيات** :قدم الحديث منهجاً في التعليم يبدأ بالأصول الكلية (الأركان) قبل الدخول في التفاصيل والجزئيات، وهو أساس في بناء المناهج التعليمية.

المطلب الثالث: الآثار السلوكية والتربوية (في علم التزكية)

المطلب الأول: الحديث أصلاً لعلم السلوك

يُعد تعريف "الإحسان" بأنه «**أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك**» هو النص المؤسس الذي انبنى عليه "علم السلوك" أو ما يُعرف بـ "التصوف السني"، الذي يهدف إلى تربية النفس على بلوغ هاتين المرتبتين العليتين.

1. **المشاهدة والمراقبة** :قسّم الحديث الإحسان إلى مرتبتين:

- **مقام المشاهدة** :وهو أن يغلب على قلب العابد شهود الحق بقلبه حتى كأنه يراه، فتكون عبادته عن شوق ومحبة.
- **مقام المراقبة** :وهو أن يستحضر العبد أن الله يراه ويطلع على سره وعلانيته، فتكون عبادته عن حياء وخشية.

وهاتان المرتبتان هما قطب رحى السلوك إلى الله، وعليهما مدار منازل السائرين التي فصلها الإمام ابن القيم في مدارج السالكين

الفرع الثاني: في منهجية التدرج التربوي

يقدم الحديث منهجية تربوية متدرجة للارتقاء بالنفس:

- **البدء بتصحيح الظاهر** :من خلال الالتزام بأركان الإسلام العملية.
- **ثم ترسيخ الباطن** :بتصحيح العقائد القلبية وتحقيق أركان الإيمان.
- **ثم السمو بالروح** :إلى بلوغ مرتبة الإحسان، وهي غاية التربية الإسلامية.

وهذا التدرج يحمي السالك من الانحرافات التي قد تقع لمن يهتم بالباطن ويهمل الظاهر (كبعض غلاة الصوفية)، أو من يهتم بالظاهر ويهمل الباطن (كبعض أهل الفقه الظاهري).

وهكذا، يتبين أن حديث جبريل ليس مجرد نص معلوماتي، بل هو وثيقة تأسيسية ومنهجية شاملة،

---

(1) انظر: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبو الأشبال الزهيري، الدمام: دار ابن الجوزي، 1414هـ، ج2، ص838.

استثمرها علماء الأمة في بناء صروح علوم العقيدة والفقه والسلوك، مما يؤكد مركزيته وأهميته القصوى في فهم الدين فهماً كلياً متكاملاً.

المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتنزيلات المعاصرة لحديث جبريل ﷺ

حديث جبريل عليه السلام ليس نصاً تعريفياً بأركان الدين فحسب، بل هو إطار مقاصدي جامع يضبط البناء المعرفي والعملي للدين، ويرسم منهجاً تربوياً يتدرج بالمسلم من ظاهر الشريعة إلى باطنها، ومن صحة العمل إلى كماله. ختمه النبي بقوله: «**هذا جبريل أتاكم يعلمكم دينكم**»، وهو تصريح بأن مجموع ما تضمّنه الحديث هو مدلول الدين؛ عقيدةً وشريعةً وسلوكاً.[1]

المطلب الأول: البنية المقاصدية لمراتب الدين الثلاث

تُعدّ مراتب الدين الثلاث - الإسلام، والإيمان، والإحسان - بنية هرمية متكاملة في حفظ مقاصد الشريعة، حيث تتوزع وظائفها بين الظاهر والباطن، وتتكامل في حفظ الدين والعقل والنفس.

يُبرز حديث جبريل عليه السلام بنيةً **مقاصدية هرمية متداخلة** في مراتب الدين؛ فالإسلام يحفظ الدين في بعده الظاهر، والإيمان يحفظه في بعده الباطن مع حفظ العقل من الانحراف، بينما يتولى الإحسان تزكية النفس وضبط السلوك الأخلاقي. وبهذا تتكامل الكليات المقاصدية في حفظ الدين والعقل والنفس على نحوٍ شامل ومنسجم.

أولاً: الإسلام ومقصد حفظ الدين ظاهراً

يقوم الإسلام - في بعده العملي - على إقامة الشعائر الظاهرة التي تحفظ هوية الأمة وعلانية الدين، كالصلاة والزكاة وسائر العبادات التي تُظهر التميّز العقدي والسلوكي للأمة المسلمة، وتحقق أعظم مقاصد حفظ الدين : **الظهور والدوام والتميّز.**

كما أن جمع الشهادتين في ركن واحد يؤسس لقاعدتين كليتين لقبول العمل، هما **الإخلاص** المتمثل في شهادة التوحيد، و**المتابعة** المتمثلة في شهادة الرسالة؛ وهما أصلان جامعان في فقه العبادات وأساسان لصحة التكليف والعبادة.[2]

ثانياً: الإيمان ومقصد حفظ الدين باطناً وحفظ العقل

يُعرّف الإيمان بأنه التصديق بالأصول الستة: الإيمان بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، والقدر خيره وشره، وتتمثل وظيفته المقاصدية في **تأسيس اليقينيات العقدية** التي تحفظ عقل المسلم من الاضطراب الفكري والانحراف المعرفي، وتحقق الاتساق بين العقل والوحي. وقد تضمّن الإيمان بالقدر - كما في حديث جبريل - ردّاً على أول بدعة ظهرت في الإسلام بالبصرة، حين أنكر القدرية علم الله السابق، كما ورد في صدر رواية يحيى بن يعمر.

---

(1) انظر: ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ج1، ص93-97.

(2) انظر: الشاطبي، الموافقات، ج2، ص8-10؛ ابن تيمية، الفتاوى الكبرى، ج1، ص125.

كما أن ترتيب المراتب في الحديث يدل على **تدرّجٍ قِيَميّ** في البناء الإيماني، وهو أصل في تقرير أن الإيمان يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، كما قرره ابن تيمية بقوله: «فالإيمان قول وعمل يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية».[1]

ثالثاً: الإحسان ومقصد تزكية النفس وترشيد السلوك

يُعرّف الإحسان بما ورد في الحديث النبوي الشريف: «أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»،

وتتمثل وظيفته المقاصدية في **تحقيق مقام المراقبة والمشاهدة** الذي يصحح المقاصد، ويطهّر البواعث من الرياء والسمعة، مما يضمن حفظ الدين باطناً وحفظ النفس من أمراض القلوب كالكبر والعجب والنفاق. وقد فصّل ابن رجب في ذلك قائلاً: «المراقبة هي دوام علم العبد وتيقنه باطلاع الحق عليه في سائر أحواله»[2]، وبيّن ابن القيم أن مقام الإحسان هو غاية السير إلى الله ولبّ العبودية الحقة.[3]

المطلب الثاني: اندراج الكليات الخمس ضمن منظومة الحديث

يُعدّ حديث جبريل عليه السلام مرجعاً تأسيسياً جامعاً لمقاصد الشريعة وكلياتها الخمس، إذ تضمّن في بنيته المقاصدية ما يحفظ الدين والنفس والعقل والمال والنسل، على نحوٍ هرميٍّ منسقٍ يُظهر تداخُلَ مراتب الدين مع كليات المقاصد الكبرى.

أولاً: حفظ الدين

تحقَّق مقصد حفظ الدين في هذا الحديث بتقرير **مراتب الدين الثلاث وهيكليتها** :الإسلام والإيمان والإحسان، وهي مراتب شاملة تجمع بين الظاهر والباطن، والعقيدة والعمل، والمعرفة والسلوك. وقد وصف النبي ﷺ الحديث بأنه «بيان للدين»، تصريحاً بكونه جامعاً لمقاصده وأركانه.[4] فحفظ الدين هنا ليس مقصوراً على أداء الشعائر، بل يشمل تأسيس التصور العقدي وتزكية السلوك، تحقيقاً لشمولية المقصد الديني.

ثانياً: حفظ النفس

يتجلّى حفظ النفس في الحديث من خلال **تزكية القصد ومجاهدة الرياء**، إذ يربّي مقام الإحسان على المراقبة، بما يصون كرامة النفس من الاستعباد للشهرة والهوى. كما أن إدراج الصوم والحج ضمن أركان الإسلام يتضمن بُعداً تهذيبياً واضحاً، فالصوم يقمع الشهوات ويهذب الغرائز، والحج يربّي على الانضباط والمساواة والسموّ عن الأهواء المادية. قال ابن رجب: «الصوم سرّ بين العبد وربه لا يطّلع عليه غيره، وفيه تربية للنفس على الإخلاص والمراقبة»[5]، وبهذا يتحقق مقصد حفظ النفس بمعناه الواسع: صونها من الهلاك المادي والانحراف الأخلاقي.

ثالثاً: حفظ العقل

---

(1) مجموع الفتاوى، ج7، ص172؛ ج3، ص127.

(2) جامع العلوم والحكم، ج1، ص121.

(3) انظر: مدارج السالكين، ج2، ص91.

(4) انظر: مسلم، صحيح مسلم، ج1، ص37؛ ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ج1، ص93.

(5) جامع العلوم والحكم، ج1، ص121.

جاءت أركان الإيمان لتؤسس **يقينيات معرفية** تحفظ العقل من الانحراف العقدي، وتضبط حدود الغيب والشهادة. فالإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره هو نظام معرفي متكامل يحصّن الذهن من الخرافة والعدمية، ويهدي العقل إلى التوازن بين التفكير والنص. قال ابن تيمية: «العقل الصريح لا يعارض النقل الصحيح، بل يصدّقه ويشهد له»[1] ومن ثمّ، فإن حفظ العقل في الحديث لا يُقصد به سلامة الأداة فحسب، بل استقامة المنهج الفكري والمعرفي في ضوء الوحي.

رابعاً: حفظ المال

تضمّن الحديث تشريع **الزكاة ركناً من أركان الإسلام**، وهي فريضة ذات بعد مقاصدي واضح في حفظ المال. فهي تحفظه من الاكتناز غير المشروع، وتنقله من ذمة الغني إلى ذمة المحتاج بحقٍّ واجب، بما يضمن التوازن الاجتماعي ويمنع التآكل الاقتصادي. قال ابن حجر في بيان حكمة الزكاة: «إنها تزكية للمال والنفس، وحفظٌ للنظام الاجتماعي من الفساد والاختلال» [2]، وبذلك تُسهم الزكاة في تحقيق مقصد حفظ المال من جهتي الاكتساب والإنفاق

خامساً: حفظ النسل

رغم أن الحديث لم يذكر أحكام الأسرة والأنكحة صراحة، إلا أن **مقام الإحسان** الذي خُتمت به مراتب الدين يمثل أساساً لحفظ النسل من خلال تهذيب الأخلاق وضبط السلوك. فالإحسان يكمّل البناء القيمي للمجتمع، ويسدّ ذرائع الاعتداء على الأعراض، إذ يجعل **التقوى** معياراً ضابطاً للعلاقات الإنسانية كافة. وقد أشار ابن القيم إلى أن «كمال العبودية لله يورث كمال الأدب مع الخلق»[3] ، ومن ثمّ، فإن الإحسان هو الضمان الأخلاقي الأعلى لحفظ النسل والعرض ضمن المنظومة المقاصدية العامة.

المطلب الثالث: تنزيلات معاصرة لحديث جبريل عليه السلام

يُعدّ حديث جبريل نصًّا تأسيسيًا جامعًا لمقاصد الدين ومناهجه التربوية، وتبرز قيمته في قدرته على مواكبة القضايا المعاصرة من خلال تنزيل مقاصده على الواقع العلمي والعملي.

أولاً: في المناهج والبرامج التعليمية

يمكن استلهام البناء الهرمي في الحديث لتقسيم المقررات الشرعية إلى ثلاث طبقات متكاملة:

- **أصول الأعمال الظاهرة (الإسلام)،**
- **أصول الاعتقاد (الإيمان)،**
- **مقامات التزكية (الإحسان).**

وهذا يضمن التكامل بين فروع المعرفة ويمنع تجزئتها. وقد أشار القرطبي إلى أن الحديث «جامع لأصول

(1) مجموع الفتاوى، ج3، ص127).
(2) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج1، ص125).
(3) مدارج السالكين، ج2، ص91.

الدين علماً وعملاً واعتقاداً».[1]

ثانياً: في أخلاقيات المهن والحوكمة

يُعدّ الإحسان أساساً للقيم المهنية، فاستحضار المراقبة والإتقان يحوّل العمل إلى عبادةٍ مقصودة، ويؤسس للرقابة الذاتية في الممارسات المؤسسية.[2]

ثالثاً: في ضبط الخطاب الديني الرقمي

مقام الإحسان، القائم على المراقبة، يوجّه الخطاب الديني في الفضاء الرقمي نحو **الصدق والأمانة العلمية**، ويوازن بين النفع العام وتجنّب طلب السمعة، فيجعل من حضور المراقبة الإلهية معياراً للسلوك الإعلامي الرشيد.

رابعاً: في مواجهة الانحرافات العقدية

إدراج **الإيمان بالقدر** في الحديث عالج أول انحراف عقدي (القدرية)، وهو أساس لبناء **مناعة معرفية** ضد موجات العدمية المعاصرة.[3]

خامساً: في ترشيد التدين

يُبرز الحديث توازناً بين **الشكلانية الفقهية والروحانية المنفلتة**، فالإسلام يضبط الظاهر، والإيمان يقوم بالباطن، والإحسان يزكي السلوك، فلا يُستغنى بمرتبة عن أخرى.[4]

خلاصة:

يبقى حديث جبريل إطاراً منهجياً حيّاً لإعادة بناء التعليم الديني، وترسيخ الأخلاق المهنية، وترشيد الخطاب العقدي والدعوي، وتحقيق توازن التدين في الواقع المعاصر.

الخاتمة:

حديث جبريل عليه السلام يقدّم نموذجاً بنيوياً للدين: ظاهرٌ محفوظ بالشعائر (الإسلام)، وباطنٌ مؤسَّس على اليقينيات (الإيمان)، وروحٌ مؤطرة بالمراقبة (الإحسان). هذا النموذج لا يكتفي بالتعريف، بل ينشئ قواعد للتعليم والفتوى والتهذيب، ويمنح أداة مقاصدية لتقويم الظواهر الدينية والاجتماعية الحديثة. وبذلك، فإن اعتماد حديث جبريل مرجعاً إطارياً يمكّن من صياغة مناهج علمية وتربوية معاصرة تجمع بين سلامة الاعتقاد، وصحة العمل، وجودة السلوك.

(1) انظر: المفهم، ج1، ص149-150.

(2) انظر: مدارج السالكين، ج2، ص91.

(3) انظر: مسلم، ج1، ص36؛ القاضي عياض، ج1، ص162.

(4) انظر: ابن رجب، ج1، ص93-97؛ فتح الباري، ج1، ص125.

الحديث الثالث

منهجية الورع وضوابط الاشتباه في التشريع الإسلامي

- تمهيد: في مكانة الحديث وأهميته التأسيسية
- المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث
- المبحث الثالث: الاستنباط الأصولي والفقهي والآثار التربوية والسلوكية
- المبحث الرابع: التحليل والتطبيق المقاصدي للحديث

عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ. كَالرَّاعِي يَرْعَى الْحِمَى. يُوشِكُ أَنْ ـهِ. أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى. أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ. أَلَا وهيَ الْقَلْب »

المحاضرة الخامسة والسادسة

منهجية الورع وضوابط الاشتباه في التشريع الإسلامي

نص الحديث:

قال مسلم: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نُمَيْرٍ الهمداني. حدثنا أَبِي. حَدَّثَنَا زَكَرِيَّاءُ عَنْ الشَّعْبِيِّ، عَنْ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ. قَالَ: سَمِعْتُهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: (وَأَهْوَى النُّعْمَانُ بِإِصْبَعَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ) «**إِنَّ الْحَلَالَ بَيِّنٌ وَإِنَّ الْحَرَامَ بَيِّنٌ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ لَا يَعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ، فَمَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ، وَمَنْ وَقَعَ فِي الشُّبُهَاتِ وَقَعَ فِي الْحَرَامِ. كَالرَّاعِي يَرْعَى حَوْلَ الْحِمَى. يُوشِكُ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ. أَلَا وَإِنَّ لِكُلِّ مَلِكٍ حِمًى. أَلَا وَإِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ، أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْغَةً، إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وَإِذَا فَسَدَتْ، فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ. أَلا وهي القلب**».

مقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب تبياناً لكل شيء، وجعل الحلال بيّناً والحرام بيّناً رحمة بعباده، ورسم لعباده سبيل الورع والتقوى صيانة لأديانهم وأعراضهم، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، نبينا محمد، الذي أرسى بهذا الحديث قاعدة من أعظم قواعد الشريعة، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن السنة النبوية، بوصفها البيان النبوي للوحي، تحوي نصوصاً تأسيسية تمثل أصولاً جامعة وقواعد كلية، يُبنى عليها صرح الشريعة عقيدةً وفقهاً وسلوكاً. وفي صدر هذه النصوص، يتربع حديث الصحابي الجليل النعمان بن بشير رضي الله عنهما: «**إن الحلال بيّن وإن الحرام بيّن...**»، والذي عدّه جهابذة العلم أصلاً عظيماً، وأحد الأحاديث الأربعة التي يدور عليها الإسلام.

لم تكن مكانة هذا الحديث اعتباطية، بل نابعة من كونه يقدم خريطة معرفية ومنهجية متكاملة للمكلف، يرسم له حدود التعامل مع أحكام الشريعة، مقسماً إياها إلى ثلاث مناطق واضحة: منطقة الحلال البين، ومنطقة الحرام البين، وبينهما منطقة ثالثة رمادية هي منطقة "المشتبهات". ثم لا يكتفي الحديث بهذا التقسيم الوصفي، بل يقدم منهجاً عملياً للتعامل مع هذه المنطقة الرمادية، وهو منهج الورع واتقاء الشبهات، معللاً ذلك بمقصدين جليلين: استبراء الدين، واستبراء العرض. وأخيراً، يختم الحديث بربط صلاح هذا السلوك الظاهري كله بصلاح المضغة الباطنة، وهي القلب، مقدماً بذلك نظرية متكاملة تربط بين الظاهر والباطن، وبين الفقه والأخلاق.

ونظراً لهذه الأهمية المركزية، تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ «**منهجية الورع وضوابط الاشتباه في التشريع الإسلامي: دراسة تحليلية أصولية مقاصدية لحديث النعمان بن بشير "الحلال بيّن والحرام بيّن"**» كمحاولة علمية لاستجلاء أبعاد هذا النص النبوي العظيم، عبر منهج تكاملي يجمع بين التحليل الإسنادي النقدي، والتفكيك

اللغوي والبلاغي، والاستنباط الفقهي والأصولي، والغوص في دلالاته المقاصدية الكلية، وانتهاءً بتنزيل معانيه على نوازل الواقع المعاصر.

تمهيد: في أهمية الحديث ومكانته التأسيسية

إن قيمة النص في التراث الإسلامي تُقاس بمدى تأثيره في المنظومة المعرفية والتشريعية، ومن هذا المنظور، يحتل حديث النعمان بن بشير موقعاً فريداً، إذ يمثل نقطة ارتكاز محورية في علوم الشريعة.

لقد أجمع العلماء على عظم موقع هذا الحديث وكثرة فوائده. قال الإمام النووي (ت. 676هـ): "هذا الحديث أصل عظيم من أصول الشريعة، وأجمع العلماء على عظم موقعه، وكثرة فوائده[1]".

وقد جعله الإمام أحمد بن حنبل وأبو داود السجستاني أحد الأحاديث الأربعة التي عليها مدار الإسلام، وهي: حديث «إنما الأعمال بالنيات»، وحديث «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، وحديث «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»، وهذا الحديث.[2]

ويعود عظم موقع هذا الحديث، كما ذكر العلماء، إلى أنه نبه فيه النبي ﷺ على أمور جوهرية متعددة[3]:

- **إصلاح المطعم والمشرب والملبس** :حيث إن اجتناب الحرام والشبهات في هذه الأمور هو أساس قبول الدعاء وصلاح العمل.
- **منهج الورع** :حيث وضع قاعدة سلوكية للمسلم تضمن له السلامة في دينه.
- **صلاح القلب** :حيث ربط صلاح الجوارح كلها بصلاح القلب، فجعله ملك الأعضاء ومصدر توجيهها.

بناءً على ما تقدم، يتضح أن أهمية هذا الحديث ليست مجرد أهمية وعظية، بل هي أهمية هيكلية ومنهجية؛ فهو يضبط العلاقة بين العلم والعمل، ويضع منهجاً للتعامل مع الشبهات، ويؤسس لعلاقة تكاملية بين الظاهر والباطن، مما يبرر إفراده بدراسة مستقلة ومعمقة.

المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية

إن أول ما يتوجّه إليه نظر الباحث المدقق في علوم الحديث هو فحص الإسناد، بوصفه الركيزة الأساس التي يقوم عليها صرح القبول والرد، والحافظ الأمين الذي صانت به الأمة ميراث النبوة. ويتناول هذا الفصل دراسة إسناد حديث النعمان بن بشير، الذي حظي بعناية فائقة من أئمة الحديث، فأودعوه في أمهات مصنفاتهم، وتعددت طرقه التي تدور في معظمها على راوٍ واحد عن الصحابي، مما يجعله مثالاً لدقة الحفظ والضبط.

المطلب الأول: تخريج الحديث من دواوين السنة

هذا الحديث من الأحاديث المتفق على صحتها، أخرجه الإمامان البخاري ومسلم من طريق عامر الشعبي عن النعمان بن بشير.

---

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ، ج11، ص27.

(2) انظر: ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم مصدر سابق، ج1، ص189.

(3) انظر: ابن الملقن، المعين على شرح الأربعين، ص156.

- **في الصحيحين:**

صحيح البخاري: أخرجه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت. 256هـ) في مواضع عدة من صحيحه، أبرزها في "كتاب الإيمان"، باب "فضل من استبرأ لدينه" (ج1، ص20، ح52)، وفي "كتاب البيوع"، باب "تفسير المشبهات" (ج3، ص34، ح2051).

صحيح مسلم: أخرجه الإمام مسلم بن الحجاج (ت. 261هـ) في "كتاب المساقاة"، باب "أخذ الحلال وترك الشبهات" (ج3، ص1219، ح1599).

- **في السنن والمسانيد:**

أخرجه أيضاً أصحاب السنن الأربعة: أبو داود في "كتاب البيوع" (ح3329)، والترمذي في "كتاب البيوع" (ح1205)، والنسائي في "كتاب البيوع" (ح4453)، وابن ماجه في "كتاب الفتن" (ح3984). كما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ج4، ص267).

وقد روي عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم من حديث ابن عمر، وعمار بن ياسر، وجابر، وابن مسعود، وابن عباس، وحديث النعمان أصح أحاديث الباب.[1]

المطلب الثاني: تراجم رواة الإسناد

يدور إسناد الحديث في أصح طرقه على التابعي الجليل عامر الشعبي عن الصحابي النعمان بن بشير رضي الله عنهما.

الفرع الأول: ترجمة للصحابي الراوي النعمان بن بشير (رضي الله عنهما)

هو أبو عبد الله، النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي.

مولده ونشأته: هو أول مولود وُلد في الأنصار بعد هجرة النبي صلى الله عليه وسلم، وذلك في السنة الثانية من الهجرة على الأرجح. فأمه عمرة بنت رواحة هي أخت الصحابي الشهيد عبد الله بن رواحة. وأبوه بشير بن سعد من كبار الصحابة ومن أهل بدر وأحد نقباء العقبة. هذه النشأة في بيت من بيوت الإيمان العريقة جعلته يتشرب الإسلام والسنة منذ نعومة أظفاره. وقد أتت به أمه إلى النبي ﷺ ليحنكه ويبارك عليه[2].

مكانته العلمية والعملية: كان النعمان رضي الله عنه صحابياً فقيهاً، وشاعراً خطيباً، وأميراً عادلاً. استعمله معاوية بن أبي سفيان على قضاء دمشق بعد فضالة بن عبيد، ثم ولاه الكوفة، ثم ولاه يزيد بن معاوية حمص. وكان له دور بارز في الأحداث السياسية في عصره.

روايته للحديث: يعد من الصحابة المتوسطي الرواية، له في كتب الحديث (114) حديثاً. اتفق له الشيخان على خمسة أحاديث، وانفرد البخاري بحديث، ومسلم بأربعة. وقد روى عنه ابناه محمد وإبراهيم، والتابعي الجليل عامر الشعبي، الذي تدور عليه أكثر طرق هذا الحديث. قال الإمام الذهبي (ت. 748هـ) في ترجمته: "له صحبة ورواية،

---

(1) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (193/1).

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ، ج6، ص242.

وكان أميراً، عالماً، سيداً، فصيحاً، شاعراً"[1].

الفرع الثاني: ترجمة مختصرة لبقية رواة الإسناد

- **محمد بن عبد الله بن نُمير**

محمد بن عبد الله بن نمير الهمداني الخارفي، أبو عبد الرحمن الكوفي، من كبار الحفّاظ وشيوخ مسلم، وُلِد نحو سنة 160 هـ، وتوفي سنة 234 هـ تقريبًا. وصفه أئمة النقد بأنه ثقة حافظ، فروى عنه البخاري ومسلم وأصحاب السنن.[2]

- **عبد الله بن نُمير**

عبد الله بن نمير الهمداني، أبو هشام الكوفي، والد محمد، من أئمة الحديث في الطبقة الثامنة، وُلِد نحو 115 هـ، وتوفي سنة 199 هـ تقريبًا. روى له البخاري ومسلم وأصحاب السنن، ووثّقه أحمد ويحيى بن معين والنسائي والعجلي، وحكم عليه ابن حجر بأنه ثقة حافظ.[3]

- **زكريا بن أبي زائدة**

زكريا بن أبي زائدة، أبو يحيى الكوفي، من موالي بني أسد، من أواسط السابعة، توفي نحو 149 هـ. من شيوخه الشعبي وأبو إسحاق ومجاهد، ومن تلاميذه شعبة والثوري ووكيع، وحديثه في الكتب الستة، ووثقه يحيى وأحمد والعجلي والنسائي، وقال ابن حجر: ثقة ثبت إلا أنه كان يدلس[4].

- **عامر الشعبي**

عامر بن شَراحيل الشعبي، أبو عمرو الهمداني، من كبار التابعين وأئمة أهل الكوفة، توفي بعد المائة بقليل، حوالَي 103 هـ. إمام حافظ، فقيه، علامة زمانه. أدرك خمسمائة من الصحابة وروى عن جمع غفير منهم، وروى عنه الأئمة كزكريا وأبي إسحاق وقتادة، مجمع على توثيقه وجلالته. قال عنه مكحول: "ما رأيت أفقه من الشعبي"، ووصفه الذهبي بالإمام الحافظ مفتي العراق[5].

المطلب الثالث: الحكم على الحديث

الحكم الإجمالي: الحديث صحيح متفق على صحته، وهو في أعلى درجات الصحة.

أقوال النقاد: لم يختلف أهل العلم في صحة هذا الحديث وتلقيه بالقبول. قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ): "هذا الحديث صحيح متفق على صحته[6].

---

(1) انظر: الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ، ج3، ص411.

(2) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، دار الفكر، ج 9، ص 337-338.

(3) انظر: المصدر نفسه، ج 6، ص 53-54.

(4) انظر: المصدر نفسه، ج 3، ص 327-329.

(5) انظر: المصدر نفسه، ج 5، ص 66-68؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج4، ص299.

(6) جامع العلوم والحكم، ج1، ص193.

وقال ابن الملقن:" هذا الحديث رواهُ عن النبي صلى الله عليه وسلم غير النُّعْمَان، رواه أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وابنه الحسن، وابن مسعود، وجابر بن عبد الله، وابن عمر، وابن عباس، وعمَّار بن ياسر ﷺ"[1].

المطلب الرابع: دراسة مقارنة لاختلاف ألفاظ الحديث

عند مقارنة روايات الحديث في الصحيحين وغيرهما، نجد بعض الفروق اللفظية التي لا تؤثر في جوهر المعنى، بل تزيده وضوحاً:

لفظ المشتبهات: ورد في بعض الروايات «أمور مشتبهات» وفي أخرى «مشبهات»، وكلاهما بمعنى واحد.

نتيجة اتقاء الشبهات: في رواية البخاري: «فقد استبرأ لدينه وعرضه». وفي بعض الروايات خارج الصحيحين زيادة: "فهو أسلم".

لفظ الراعي: في رواية مسلم: «كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه». وفي رواية البخاري: «يوشك أن يواقعَه». وكلا اللفظين (يرتع، يواقعه) يفيد معنى الدخول في الحمى المحظور.

الخاتمة: خاتمة الحديث بذكر القلب: «ألا وإن في الجسد مضغة...» جاءت في معظم الروايات الصحيحة، وهي تمثل التعليل الجذري لكل ما سبق.

خلاصة المقارنة: هذه الاختلافات هي من نوع اختلاف التنوع لا اختلاف التضاد. وهي ترجع في معظمها إلى طبيعة الرواية بالمعنى، أو اختصار بعض الرواة، وتصرف الرواة الثقات الذي لا يخل بالمعنى الأصلي.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث

بعد أن أثبت الفصل الأول الحجية السندية للحديث ثبوتاً قطعياً، ينتقل البحث في هذا الفصل إلى رحاب المتن، لفك شفراته الدلالية، والغوص في أغواره البيانية، واستجلاء كنوزه المعرفية. إن متن حديث النعمان بن بشير يمثل بنية معرفية ومنهجية متكاملة، حيث يقدم تقسيماً ثلاثياً للأحكام، ويضع منهجاً للتعامل مع منطقة الاشتباه، ويضرب مثلاً حسياً لتقريب المعنى، ثم يغوص إلى أعمق نقطة في صلاح الإنسان وفساده، وهي القلب. هذا التركيب البديع يجعل من التحليل النصي ضرورة لفهم أبعاده التشريعية والتربوية فهماً عميقاً.

المطلب الأول: التحليل اللغوي والبلاغي للمتن

يمثل التحليل اللغوي والبلاغي مفتاح الولوج إلى المعاني الدقيقة للنص النبوي، إذ إن كل لفظة وتعبير وهيئة قد اختيرت بعناية فائقة لتؤدي وظيفة دلالية وبيانية محددة.

الفرع الأول: التحليل المعجمي والاصطلاحي للمفردات الأساسية

1. **بيّن :**في اللغة، من الفعل (بان يبين بياناً)، وهو بمعنى الوضوح والظهور وانكشاف الأمر. قال ابن منظور (ت. 711هـ): "البيان: ما بُيِّن به الشيء من الدلالة وغيرِها. وبان الشيءُ بياناً: اتَّضَحَ، فهو بَيِّنٌ"[2]. وفي اصطلاح الحديث، يراد به ما اتضح حله أو حرمته بنص صريح من كتاب أو سنة، أو بإجماع، بحيث لا

(1) المعين على تفهم الأربعين، ص156.

(2) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ، مادة "بين".

يخفى حكمه على عامة المسلمين.

2. **مشتبهات** :جمع مشتبهة، وهي اسم فاعل من الفعل "اشتبه"، المأخوذ من "الشَّبَه" وهو المثل. واشتبه الأمران أي أشبه كل منهما الآخر حتى التبسا. وهو: ما يُخَيَّلُ للناظِرِ أَنَّهُ حُجَّةٌ وليسَ كذلك، فالمشتبهات هي أمور غير واضحة الحل أو الحرمة؛ لاحتمالها وجهين أو أكثر. وقد فصّل الإمام النووي (ت. 676هـ) أسباب الاشتباه فقال: "والمراد أنها تشتبه على بعض الناس دون بعض... وأما العلماء فيعرفون حكمها بنص أو قياس أو استصحاب أو غير ذلك ".[1]

3. **استبرأ** :فعل على وزن (استفعل) الذي يفيد الطلب. فمعناه: طلب البراءة والنزاهة والنقاء. فمن اتقى الشبهات فقد بذل جهداً في طلب براءة ذمته أمام الله (استبرأ لدينه)، وطلب نقاء سمعته أمام الناس (استبرأ لعرضه)[2].

4. **الحِمى** :المكان المحمي الذي يمنعه صاحبه، فالمَصْدَر فيه واقع موقع اسم المفعول، وغالباً ما يكون من الملوك أو كبار القوم، ويمنعون غيرهم من الرعي فيه. وهو مفهوم معروف عند العرب، استعاره النبي ﷺ لتقريب مفهوم محارم الله التي منع عباده من انتهاكها[3].

5. "**يوشِكُ**" -بِكَسر الشين- مضارع "أوشَكَ" -بفتحها- وهي مِن أفعال المقاربة والملابسة، ومعناها هنا: يقعُ في الحرام بسُرْعَةٍ وقُرْبٍ.[4]

6. **يرتع / يواقع** :في رواية مسلم» :يوشك أن يرتع فيه .«والرتع هو الأكل والشرب في خصب وسعة. وفي رواية البخاري» :يوشك أن يواقعَه .«والمواقعة هي الوقوع في الشيء. وكلا اللفظين يؤدي معنى الاقتراب الخطر من الوقوع في المحظور. قال ابن حجر (ت. 852هـ): "والرتع في اللغة هو الإسامة [أي إرسال الماشية للرعي] في الأكل والشرب، وكنى به عن التناول من الشبهة[5]".

7. **مضغة** :قطعة لحم صغيرة بقدر ما يُمضغ في الفم. وهي استعارة بليغة للقلب، للدلالة على صغر حجمه المادي، وعظم تأثيره المعنوي في الجسد كله[6].

8. "**صَلَح**" و"**فَسَدَ**" بفتح اللام والسين وضَمِّهما، والفتح أفصَح وأشهر.

الفرع الثاني: التحليل البلاغي والأسلوبي

1. **التقسيم والتقابل** :بدأ الحديث بتقسيم حاصر وثلاثي لمناطق الأحكام: حلال بيّن، حرام بيّن، مشتبهات. والتقابل الصريح بين "الحلال" و"الحرام" يرسخ المعنى ويجلي طرفي النقيض.

---

(1) المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ، ج11، ص27.

(2) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (203/1).

(3) انظر: ابن الملقن، المعين على تفهم الأربعين، ص161.

(4) انظر: المصدر نفسه.

(5) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ، ج1، ص128.

(6) انظر: ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص48.

2. **التمثيل (القياس التمثيلي)** :يُعد ضرب المثل بـ «كالراعي يرعى حول الحمى» من أروع أساليب البلاغة النبوية وأكثرها تأثيراً. فهو ينقل قضية أصولية مجردة (أن التساهل في الشبهات يفضي إلى الحرام) إلى صورة حسية واقعية ومشاهدة من بيئة المخاطبين، يدركها العام والخاص، مما يجعلها أشد تأثيراً وأعمق فهماً.
3. **التعميم بعد التمثيل والتخصيص** :تدرج الحديث من المثل الخاص بالراعي، إلى قاعدة عامة مستنبطة منه : »ألا وإن لكل ملك حمى«، ثم انتقل إلى المقصود الحقيقي من المثل وهو» :ألا وإن حمى الله محارمه .« هذا التدرج المنطقي من الخاص إلى العام ثم إلى المقصود الأعظم هو منهج بديع في الاستدلال والتعليم.
4. **التنبيه والتأكيد** :إن تكرار أداة الاستفتاح والتنبيه "ألا "ثلاث مرات في ختام الحديثه: «ألا وإن لكل ملك حمى، ألا وإن حمى الله محارمه، ألا وإن في الجسد مضغة»، وأسلوب مقصود لشد انتباه السامع وتركيز وعيه على أهمية ما سيأتي، وتأكيد مركزية مفهوم "حمى الله" ومركزية "صلاح القلب."
5. **الجناس الاشتقاقي** :بين "اتقى" و"استبرأ"، حيث يشير الترابط اللفظي إلى ترابط معنوي، فثمرة التقوى هي البراءة. وبين "وقع" في الشبهات و"وقع" في الحرام، للإشارة إلى أن الأول سبب ومقدمة للثاني.

المطلب الثاني: التحليل الموضوعي والدلالي

إن متن الحديث ليس مجرد جمل متراصة، بل هو بنية موضوعية متكاملة، تقدم نظرية متماسكة في المعرفة والسلوك.

الفرع الأول: الخريطة المعرفية للأحكام الشرعية (المناطق الثلاث)

يقدم الحديث تقسيماً ثلاثياً لمنطقة الأحكام الشرعية، يمكن وصفه بخريطة معرفية للمكلف:

1. **منطقة البياض الناصع** (الحلال البين) :وتشمل ما ورد النص الصريح والواضح بحله (كالطيبات من الرزق)، أو ما دلت القواعد العامة على حله (كالأصل في الأشياء الإباحة). وهذه المنطقة لا يقع فيها اشتباه، والتعامل معها يكون بالتناول مع الشكر.
2. **منطقة السواد القاتم** (الحرام البين) :وتشمل ما ورد النص الصريح والواضح بتحريمه (كالخمر والربا والزنا)، أو ما أجمع العلماء على حرمته. وهذه المنطقة لا يقع فيها اشتباه، والتعامل معها يكون بالاجتناب المطلق.
3. **المنطقة الرمادية** (المشتبهات) :وهي منطقة وسطى بين الحلال البين والحرام البين، تحتمل وجهين، وسبب الاشتباه قد يكون:
   - تعارض ظاهري بين الأدلة.
   - خفاء دلالة النص على بعض الناس.
   - كونها نازلة جديدة لم يرد فيها نص بعينها وتحتاج إلى اجتهاد

وقوله ﷺ «لا يعلمهن كثير من الناس» أي لا يعلم حكمهن من التحليل والتحريم، وهي إشارة دقيقة إلى أن هذا الاشتباه نسبي، فهو مشتبه على العامة، ولكنه قد يكون واضحاً للعلماء الراسخين عبر أدوات الاجتهاد

والنظر. قال ابن رجب: "وإنما كان المشتبه لا يعلمه كثير من الناس، فأما العلماء فيعرفون حكمه"[1].

الفرع الثاني: منهجية الورع واتقاء الشبهات

يقدم الحديث منهجاً واضحاً للتعامل مع هذه المنطقة الرمادية، وهو الترك والاجتناب .وهذا المنهج ليس على سبيل الوجوب دائماً، بل على سبيل الاستحباب والكمال، طلباً لسلامة الدين والعرض. فالورع درجات:

- ورع الواجب :وهو ترك المحرمات البينة.
- ورع المستحب :وهو ترك المشتبهات التي لا يتضح حكمها، وهو المقصود في الحديث.
- ورع الفضيلة :وهو ترك بعض الحلال خشية الوقوع في الشبهات.

وغاية هذا المنهج تحقيق مقصدين جليلين: « فقد استبرأ لدينه وعرضه» ففيه صيانة للدين من النقص، وصيانة للعرض من طعن الطاعنين واتهام المتهمين.

وفي حديث عدى بن حاتم أنه قال: يا رسول الله إني أرسل كلبي وأسمي عليه فأجد معه على الصيد كلبا آخر قال: "لا تأكل إنما سميت على كلبك ولم تسم على غيره"[2] فأفتاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشبهة أيضاً خوفاً من أن يكون الكلب الذى قتله غير مسمى عليه فكأنه أهل لغير الله به وقد قال الله تعالى في ذلك: {وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ} 3. فكان في فتياه صلى الله عليه وسلم دلالة على الاحتياط في الحوادث والنوازل المحتملة للتحليل والتحريم لاشتباه أسبابها وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك" [3].

وقال بعض العلماء: المشتبهات ثلاثة أقسام:

القسم الأول: ما يعلم الإنسان أنه حرام ثم يشك فيه هل زال تحريمه أم لا، كالذي يحرم على المرء أكله قبل الذكاة إذا شك في ذكاته لم يزل التحريم إلا بيقين الذكاة والأصل في ذلك حديث عدي المتقدم ذكره.

القسم الثاني: عكس ذلك أن يكون الشيء حلالاً فيشك في تحريمه كرجل له زوجة فشك في طلاقها أو أمة فيشك في عتقها. فما كان من هذا القسم فهو على الإباحة حتى يعلم تحريمه والأصل في هذا الحديث عبد الله بن زيد فيمن شك في الحدث بعد أن تيقن الطهارة.

القسم الثالث: أن يشك في شيء فلا يدري أحلال أم حرام ويحتمل الأمرين جميعاً ولا دلالة على أحدهما فالأحسن التنزه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم في التمرة الساقطة حين وجدها في بيته فقال: "لولا أني أخشى أن تكون من الصدقة لأكلتها" [4].

---

(1) جامع العلوم والحكم، مرجع سابق، ج1، ص194.

(2) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" في «كتاب الذبائح والصيد»، باب «إذا وجد مع الصيد كلباً آخر» برقم (5484)، وأخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" في «كتاب الصيد والذبائح وما يؤكل من الحيوان»، باب «الصيد بالكلاب المعلَّمة» برقم (1929).

(3) ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص45.

(4) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" في عدة مواضع، منها في «كتاب اللقطة»، باب «إذا وجد تمرة في الطريق» برقم (2431)، وفي «كتاب البيوع» برقم (2055)، وأخرجه الإمام مسلم في "صحيحه" في «كتاب الزكاة»، باب «تحريم الصدقة على رسول الله ﷺ وعلى آله» برقم (1071)، كلاهما من حديث أبي هريرة.

وأما إن جوز نقيض ما ترجح عنده بأمر موهوم لا أصل له كترك استعمال ماء باق على أوصافه مخافة تقدير نجاسة وقعت فيه أو كترك الصلاة في موضع لا أثر فيه مخافة أن يكون فيه بول قد جف أو كغسل ثوب مخافة إصابة نجاسة لم يشاهدها ونحو ذلك فهذا يجب أن لا يلتفت إليه فإن التوقف لأجل التجويز هوس والورع منه وسوسة شيطان إذ ليس فيه من معنى الشبهة شيء والله أعلم.[1]

الفرع الثالث: العلاقة السببية بين التساهل والانزلاق

يقرر الحديث قانوناً في السلوك النفسي والعملي، وهو أن التساهل في الشبهات يفضي غالباً إلى الوقوع في المحرمات الصريحة. قوله ﷺ» ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام «يحتمل معنيين متكاملين، كما ذكر الشراح:

1. **المعنى النفسي** (الجرأة والتدرج) :أن الاعتياد على التساهل في الأمور المشتبهة يكسر الحاجز النفسي بين العبد وبين المعصية، ويضعف هيبة الحرام في قلبه، فيصبح جريئاً على انتهاك الحرمات الصريحة. وهذا ما يصوره المثل الحسي للراعي الذي يبدأ بالرعي قرب الحمى ثم لا يلبث أن تدخله ماشيته.

وفي رواية في "الصحيحين" في هذا الحديث: "فمن ترك ما يشتبه عليه مِنَ الإثمِ، كان لما استبانَ أتركَ" يعني: أن من ترك الإثمَ مع اشتباهه عليه، وعدم تحققه، فهو أولى بتركه إذا استبان له أنَّه إثمٌ، وهذا إذا كان تركه تحرُّزًا من الإثم، فأمَّا من يَقصِدُ التصنعَ للناسِ، فإنَّه لا يتركُ إلا ما يَظُنُّ أنَّه ممدوحٌ عندهم تركُه.[2]

وفي رواية في "الصحيحين" لهذا الحديث: "ومن اجترأَ على ما يشكُّ فيه مِنَ الإثمِ، أَوشَكَ أن يُواقعَ ما استبانَ". وفي رواية: "ومَنْ يُخالطِ الرِّيبةَ، يوشِكُ أن يَجْسُرَ" أي: يَقرُب أنْ يَقْدَمَ على الحرام المحضِ، والجسورُ: المقدام الذي لا يهابُ شيئًا، ولا يُراقب أحدًا.[3]

2. **المعنى الواقعي** (احتمال الوقوع) :أن من يكثر من التعامل مع المشتبهات، فإنه لا يأمن أن يكون أحد هذه الأفعال التي تساهل فيها حراماً في نفس الأمر وهو لا يدري، فيقع في الحرام واقعاً وإن لم يقصده[4].

الفرع الرابع: مركزية صلاح القلب وأثره على الجوارح

خاتمة الحديث «**ألا وإن في الجسد مضغة...**» هي القاعدة الكلية التي يرتكز عليها كل ما سبق. فهي تقرر أن السلوك الظاهري (الوقوع في الحرام أو اتقاء الشبهات) ما هو إلا انعكاس للحالة الباطنية للقلب[5].

- **القلب هو الملك** :شبه النبي ﷺ القلب بالملك، والأعضاء بالجنود. فإذا صلح الملك (القلب) بالتقوى والعلم والخشية، صلحت رعيته (الجوارح) فانقادت للطاعات وتورعت عن الشبهات.
- **فساد الظاهر من فيض الباطن** :وإذا فسد الملك (القلب) بالهوى والشهوة والجهل، فسدت رعيته

(1) ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص46.
(2) المصدر نفسه، (204/1).
(3) المصدر نفسه، (205/1).
(4) المصدر نفسه، (206/1).
(5) المصدر نفسه، (210/1).

(الجوارح) فانطلقت في المعاصي وتساهلت في المشتبهات. قال الإمام ابن القيم (ت. 751هـ): "القلب هو ملك الأعضاء وهي جنوده المنقادة له، فبصلاحه تصلح الجنود، وبفساده تفسد"[1].

- **استقامة القلب:** في "مسند" الإمام أحمد عن أنس عن النبيّ صلى الله عليه وسلم، قال: "لا يستقيمُ إيمانُ عبدٍ حتى يستقيمَ قلبُه "[2]. والمراد باستقامة إيمانه: استقامةُ أعمال جوارحه، فإنَّ أعمالَ الجوارح لا تستقيمُ إلَّا باستقامة القلب، ومعنى استقامة القلب أن يكونَ ممتلئًا مِنْ محبَّةِ الله، ومحبَّة طاعته، وكراهة معصيته.

وهذا الربط المحكم بين الظاهر والباطن هو من أعظم ما يميز التشريع الإسلامي، فلا يكتفي بضبط السلوك الخارجي، بل يغوص إلى منبعه الأصلي في القلب ليؤسس عليه بناء التقوى والورع.

المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والأصولي والآثار التشريعية

بعد أن ثبت الحديث سنداً، وتم تحليل متنه لغةً وسياقاً، يأتي هذا الفصل لقطف ثمار تلك المراحل التحليلية، وذلك بالانتقال من مستوى التوصيف النظري إلى مستوى الاستثمار العملي. فـ "فقه الحديث" هو الغاية التي من أجلها تُبذل الجهود في التصحيح والشرح، وهو العلم الذي يُعنى باستنباط الأحكام الشرعية، والقواعد الكلية، والفوائد التربوية، والآداب السلوكية من النص النبوي. وحديث النعمان بن بشير، بصفته أصلاً من أصول الدين، يمثل معيناً لا ينضب من الفوائد والاستنباطات التي شكلت ملامح الفقه والسلوك في الحضارة الإسلامية، وهو ما سيتناوله هذا المبحث بالتفصيل والتحليل.

المطلب الأول: الآثار التشريعية والتأصيل لقاعدة "الورع في الشبهات"

يؤسس الحديث لمنهج تشريعي متكامل في التعامل مع الأحكام، ويؤصل لقاعدة سلوكية كلية هي من أمهات قواعد الورع والتقوى.

الفرع الأول: الحديث أصلاً في تقسيم الأحكام من حيث الوضوح والخفاء

يقدم الحديث تقسيماً ثلاثياً للأحكام من حيث وضوحها وخفاؤها على المكلف، وهو تقسيم له آثار تشريعية هامة:

1. **الحلال البيّن** :وهو ما نص الشارع على حله نصاً صريحاً، أو دخل تحت قاعدة عامة كقاعدة "الأصل في الأشياء الإباحة". وهذا القسم لا إشكال في تناوله والانتفاع به.
2. **الحرام البيّن** :وهو ما نص الشارع على حرمته نصاً صريحاً، أو أجمع العلماء على تحريمه. وهذا القسم لا إشكال في وجوب اجتنابه.
3. **المشتبهات** :وهي منطقة وسطى بين القسمين السابقين، لا يتبين حكمها لكثير من الناس لوقوع الخلاف

(1) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة، 1395هـ، ج1، ص15.
(2) أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" برقم (13071) من حديث أنس بن مالك.

فيها، وقد فصّل العلماء أسباب الاشتباه، ومنها:[1]

- **تعارض الأدلة في الظاهر :** كأن يرد حديثان ظاهرهما التعارض، ولم يتبين للعامي وجه الجمع أو الترجيح.
- **خفاء دلالة النص :** كأن يكون اللفظ محتملاً لأكثر من معنى.
- **كون النازلة جديدة** :لم يرد فيها نص بعينها، ويختلف فيها اجتهاد المجتهدين.

إن هذا التقسيم في حد ذاته يحمل أثراً تشريعياً، وهو رفع الحرج عن الأمة، فبيان الحلال والحرام الواضحين، حدد الشارع للمكلفين مساحة واسعة وآمنة للحركة.

ومع هذا فلا بد في الأمة من عالم يُوافق قولُه الحقَّ، فيكون هو العالِم بهذا الحكم، وغيرُه يكون الأمر مشتبهًا عليه ولا يكون عالمًا بهذا، فإن هذه الأمة لا تجتمع على ضلالة، ولا يظهرُ أهلُ باطلها على أهلِ حقِّها، فلا يكونُ الحقُّ مهجورًا غير معمولٍ به في جميع الأمصار والأعصار، ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في المشتبهات: "لا يَعْلَمُهُنَّ كثيرٌ من النَّاس" فدل على أن من النَّاس من يعلمها، وإنَّما هي مشتبهة على من لم يعلمها، وليست مشتبهة في نفس الأمر، فهذا هو السبب المقتضي لاشتباه بعض الأشياء على كثير من العلماء.[2]

الفرع الثاني: تأصيل قاعدة "اتقاء الشبهات استبراء للدين والعرض"

- **مضمون القاعدة :**جوهر الحديث هو إرشاد المكلف إلى المنهج الأسلم في التعامل مع منطقة المشتبهات، وهو منهج الورع والاجتناب .فقوله ﷺ: «فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه»، يؤصل لقاعدة مفادها أن ترك ما يشتبه فيه هو سبيل السلامة والنجاة.
- **حكم اتقاء الشبهات :**اتفق العلماء على أن اتقاء الشبهات ليس على درجة واحدة.
- **ما كان اشتباهه قوياً لقربه من الحرام :**فهذا يلحق بالمكروه كراهة تحريمية، ويجب اجتنابه عند كثير من العلماء.
- **ما كان اشتباهه ضعيفاً لقربه من الحلال** :فهذا تركه من الورع المستحب، وفعله ليس بمحرم. قال ابن حجر (ت. 852هـ): "والتحقيق أن الورع في ترك المشتبه ليس على سبيل الوجوب، بل هو مندوب إليه"[3].
- **ثمرة القاعدة :**حدد الحديث ثمرتين مترتبتين على اتقاء الشبهات:

1. **استبراء الدين :**أي طلب براءة الذمة أمام الله، والسلامة من الوقوع في الإثم، وصيانة الديانة من النقص.

2. **استبراء العرض** :أي طلب براءة السمعة أمام الناس، والسلامة من ألسنة الطاعنين، وصيانة المروءة من الخدش. وهذا يدل على اهتمام الشريعة بصورة المسلم ومكانته في مجتمعه.

---

(1) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (196/1).

(2) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (197/1).

(3) فتح الباري، مرجع سابق، ج4، ص291.

- **أقوال السلف في القاعدة:** قال الثوري: إنَّما سُموا المتقين لأنهم اتَّقَوْا ما لا يُتقى. وروي عن ابن عمر قال: إنِّي لأحبُّ أن أدعَ بيني وبين الحرام سترةً من الحلال لا أخرقها. وقال ميمون بن مهران: لا يسلم للرجل الحلالُ حتى يجعل بينه وبين الحرام حاجزًا من الحلال. وقال سفيان بن عيينة: لا يصيب عبدٌ حقيقة الإيمان حتى يجعل بينه وبينَ الحرام حاجزًا من الحلال، وحتى يدعَ الإثم وما تشابه منه.[1]

الفرع الثالث: الحديث أصلاً لقاعدة "سد الذرائع"

يقرر الحديث قانوناً تشريعياً وسلوكياً مهماً، وهو أن التساهل في الأمور المشتبهة (الوسائل) هو ذريعة ومقدمة للوقوع في المحرمات الصريحة (المقاصد السيئة). وهذا هو جوهر قاعدة "سد الذرائع"، وهي أصل معتبر عند المالكية والحنابلة[2].

- **دلالة المثل النبوي :**قوله ﷺ: كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه هو تصوير حسي لهذا المعنى. فالاقتراب من منطقة الخطر (الحمى) يعرض الراعي للوقوع فيه، إما بغفلة منه، أو بتعدٍ من ماشيته. وكذلك المتساهل في الشبهات، يوشك أن يقع في الحرام، إما لضعف نفسه، أو لتزيين الشيطان له. قال الإمام ابن دقيق العيد (ت. 702هـ): "وهو تمثيل واضح لما نحن فيه، فإن من حام حول الشيء واقترب منه، كان جديراً بأن يقع فيه"[3].
- **التطبيق الأصولي :**قاعدة "سد الذرائع" تعني منع الأفعال المباحة في أصلها إذا كانت تفضي غالباً إلى مفسدة محرمة. وحديث النعمان بن بشير هو من أقوى الأدلة على اعتبار هذا الأصل، فالرعي حول الحمى مباح في أصله، لكنه مُنع لأنه ذريعة للوقوع في المحظور.

المطلب الثاني: الآثار الفقهية في أبواب المعاملات

تتجلى آثار هذا الحديث بشكل واسع في فقه المعاملات المالية، حيث تكثر الشبهات وتختلط الأمور.

الفرع الأول: في تحقيق الورع في المكاسب المالية

- **الشبهة في مصادر الكسب** :يدخل في المشتبهات الأموال التي لا يُعرف مصدرها على وجه اليقين، كأموال من اختلط في كسبهم الحلال بالحرام (كبعض التجار أو الموظفين الذين يتعاملون بالرشوة). الورع يقتضي التباعد عن معاملة هؤلاء فيما زاد على قدر الضرورة. وقد كان السلف الصالح يتركون أبواباً كثيرة من الحلال خشية الوقوع في شبهة الربا أو غيره.
- **الشبهة في عقود المعاملات** :كثير من المعاملات المالية المعاصرة، خاصة في مجال الهندسة المالية والمشتقات، تكتنفها شبهات قوية لاشتمالها على غرر أو جهالة أو شبهة ربا. والمنهج الذي يرسمه الحديث هو وجوب توقف المسلم (خاصة العامي) عن الدخول في هذه المعاملات حتى يتبين له حكمها من أهل

(1) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (209/1).

(2) انظر: المصدر نفسه.

(3) شرح الأربعين النووية، بيروت: المكتب الإسلامي، ط5، 1407هـ، ص45.

العلم الراسخين.

- **اختلاط المال الحلال بالمحرم**: فسر الإمام أحمد الشبهة بأنها منزلة بينَ الحلال والحرام: يعني الحلالَ المحض والحرام المحض، وقال: من اتَّقاها، فقد استبرأ لدينه، وفسَّرها تارةً باختلاط الحلال والحرام.

ويتفرّعُ على هذا معاملة من في ماله حلال وحرام مختلط، فإن كان أكثرُ ماله الحرامَ، فقال أحمد: ينبغي أن يجتنبه إلا أن يكونَ شيئًا يسيرًا، أو شيئًا لا يعرف، وإن كان أكثرُ ماله الحلال، جازت معاملته والأكلُ من ماله. وكان النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم وأصحابه يُعاملون المشركين وأهلَ الكتاب مع علمهم بأنهم لا يجتنبون الحرامَ كلَّه. وإن اشتبه الأمر فهو شبهة، والورع تركُه. قال سفيان: لا يعجبني ذلك، وتركه أعجب إليَّ. ومتى علم أن عينَ الشيءِ حرامٌ، أُخِذَ بوجه محرم، فإنَّه يحرم تناولُه، وقد حكى الإجماعَ على ذلك ابنُ عبد البر وغيرُه.[1]

الفرع الثاني: في بيان علاقة الظاهر بالباطن في العقود

على الرغم من أن القاعدة الفقهية العامة هي أن "العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني"، إلا أن حديث النعمان بتركيزه على صلاح القلب كأصل لصلاح الجسد، يضيف بعداً آخر. وهو أن السعي لإبرام عقود ظاهرها الصحة ولكن باطنها التحايل على الحرام (كالعينة والتورق المنظم)، هو دليل على فساد في القلب، حتى وإن أفتى بعض الفقهاء بصحة العقد ظاهراً. فالحديث يدعو إلى تكامل بين صحة العقد ظاهراً، وسلامة القصد باطناً.

المطلب الثالث: الآثار التربوية والسلوكية

الفرع الأول: مركزية القلب في صلاح الإنسان وفساده

إن أعظم أثر تربوي للحديث هو تركيزه على القلب باعتباره مركز التحكم في السلوك الإنساني. فقوله ﷺ: «ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»، هو تقرير لحقيقة نفسية وتربوية كبرى.

- **صلاح القلب** :يكون بالعلم النافع، والإيمان الراسخ، ومحبة الله ورسوله، والخشية، والتقوى. فإذا امتلأ القلب بهذه المعاني، أثمر ذلك صلاحاً في الجوارح، فانقادت للطاعة، وتورعت عن الحرام، واتقت الشبهات.
- **فساد القلب** :يكون بالجهل، والشك، واتباع الهوى، وحب الدنيا، والغفلة. فإذا استولت هذه الأمراض على القلب، أثمر ذلك فساداً في الجوارح، فتجرأت على المحرمات، وتساهلت في المشتبهات.

قال الإمام ابن القيم (ت. 751هـ): "القلب هو ملك الأعضاء وهي جنوده المنقادة له، فبصلاحه تصلح الجنود، وبفساده تفسد"[2].

---

(1) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (200/1).

(2) إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت: دار المعرفة، 1395هـ، ج1، ص15.

الفرع الثاني: بناء الشخصية المتورعة

الحديث لا يدعو فقط إلى ترك الحرام، بل يرتقي بالمكلف درجة أعلى، وهي درجة الورع .والشخصية المتورعة هي التي تبني سياجاً وحاجزاً بينها وبين الحرام، وذلك بترك المشتبهات. وهذا السلوك يورث في النفس:

- **حساسية إيمانية عالية** :تجاه ما يرضي الله وما يسخطه.
- **قوة في العزيمة** :فلا تستهويها الشبهات ولا تضعف أمامها.
- **طمأنينة في القلب** :فمن ترك الشبهات ارتاحت نفسه واطمأن قلبه، بخلاف من يخوض فيها فإنه يبقى في قلق وحيرة.

وهكذا، يتبين أن حديث النعمان بن بشير ليس مجرد نص فقهي، بل هو منهج تشريعي متكامل، وقاعدة أصولية راسخة، ودستور تربوي لبناء شخصية المسلم الذي يطلب السلامة لدينه وعرضه، ويسعى لصلاح ظاهره وباطنه.

المبحث الرابع: التحليل والتطبيق المقاصدي للحديث

يتجاوز التحليل المقاصدي حدود الاستنباط الفقهي الجزئي، لينفذ إلى الغايات الكلية والحِكَم العليا التي من أجلها شُرعت الأحكام. وهو منهج أصولي ينظر إلى النصوص بوصفها وسائل لتحقيق مقاصد الشارع في جلب المصالح ودرء المفاسد. وفي هذا السياق، لا يُعد حديث النعمان بن بشير مجرد أصل فقهي، بل هو أصل مقاصدي بامتياز، إذ يؤسس لمنظومة متكاملة من المقاصد التي تهدف إلى صيانة دين المكلف وعرضه، وتحقيق التقوى، وضبط العلاقة بين الظاهر والباطن. ويتناول هذا الفصل تحليل الحديث في ضوء نظرية المقاصد، بدءاً من المقاصد الجزئية المتعلقة بالورع، مروراً بارتباطه بالكليات الخمس، وانتهاءً بتنزيله على نوازل الواقع المعاصر.

المطلب الأول: المقاصد الجزئية المستنبطة من الحديث

يخدم الحديث بشكل مباشر مجموعة من المقاصد الجزئية التي تعتبر أساساً لصلاح العمل والفعل الإنساني.

1. **مقصد بيان الشريعة ورفع الحرج** :إن أول مقصد يتجلى في الحديث هو مقصد البيان والوضوح .فقوله ﷺ» :إن الحلال بيّن وإن الحرام بيّن «يؤسس لمبدأ أن الأصل في أحكام الشريعة هو الوضوح لا الغموض، وأن الشارع الحكيم قد بيّن لعباده ما يحل لهم وما يحرم عليهم في أصول المسائل، وذلك رفعاً للحرج وتسهيلاً للامتثال. قال الإمام أبو إسحاق الشاطبي (ت. 790هـ) في تقرير هذا الأصل: "إن هذه الشريعة المباركة قد كملت وتمت، وبيّنت بياناً لا يترك لذي عقل عليها إشكالاً"[1]. فالحديث يقرر أن "بيان الأحكام" هو مقصد أساسي من مقاصد التشريع.
2. **مقصد استبراء الدين وصيانته** :المقصد الثاني هو صيانة دين المكلف من النقص والخلل. فقوله ﷺ» :فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه، يعني أن اجتناب المناطق الرمادية هو وسيلة وقائية لحماية رأس مال المسلم وهو دينه. فالوقوع في الشبهات قد يؤدي إلى الوقوع في الحرام واقعاً، أو يجرّئ النفس على انتهاك

(1) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت، ج1، ص65.

الحرمات، وفي كلتا الحالتين يتعرض دين المكلف للنقص. فالورع هنا ليس ترفاً، بل هو سياج وقائي لمقصد حفظ الدين على مستوى الفرد.

3. **مقصد استبراء العرض وحمايته** :يضيف الحديث مقصداً اجتماعياً وأخلاقياً في غاية الأهمية، وهو صيانة عرض المسلم وسمعته بين الناس. فقوله ﷺ» :وعرضه«، يشير إلى أن الشريعة لا تهتم فقط بعلاقة العبد بربه، بل تهتم أيضاً بصورته ومكانته في مجتمعه. فمن يخوض في الشبهات، يعرّض نفسه لألسنة الطاعنين، ويفتح على نفسه باب سوء الظن، و"مواقف التهم يُتّقى بها" كما في الأثر. قال الإمام سفيان بن عيينة (ت. 198هـ): "كان يقال: من كان في يده شيء من الباطل، لم يزل في قلبه حزازة"[1]. فالحديث يؤسس لمنهج وقائي يحمي المسلم من أن يكون سبباً في إثارة القيل والقال حوله.

4. **مقصد صلاح القلب كغاية عليا** :يختم الحديث ببيان المقصد الأسمى من كل ما سبق، وهو تحقيق صلاح القلب .فكل من بيان الأحكام، واتقاء الشبهات، وصيانة الدين والعرض، ما هي إلا وسائل لتحقيق الغاية الكبرى وهي صلاح "المضغة" التي بصلاحها يصلح الجسد كله. فمقصد الشريعة النهائي هو تزكية هذا القلب وتطهيره ليكون محلاً صالحاً لمعرفة الله ومحبته وخشيته. فالحديث يقرر أن صلاح الظاهر فرع عن صلاح الباطن، وأن أي إصلاح سلوكي لا يبدأ من القلب هو إصلاح سطحي ناقص.

المطلب الثاني: ارتباط الحديث بالمقاصد الكلية للشريعة

إن قيمة الحديث المقاصدية تتعاظم حين يُنظر إليه من زاوية علاقته بالكليات الخمس التي أجمع العلماء على أن الشريعة جاءت لحفظها.

1. **حفظ الدين** :يمثل هذا الحديث أداة عملية رئيسية لتحقيق مقصد حفظ الدين .فالدين لا يُحفظ فقط بمعرفة أركانه (كما في حديث جبريل)، بل يُحفظ أيضاً بالورع الذي يمنع من الاقتراب من حدوده المحرمة. فـ "حمى الله محارمه"، واتقاء الشبهات هو بمثابة بناء سور حول هذا الحمى. فمن لم يتق الشبهات، فقد عرّض أصل دينه لخطر الانتهاك.
2. **حفظ النفس** :يتناول مقصد حفظ النفس حمايتها مما يهلكها أو يفسدها. والحديث يخدم هذا المقصد من جانبين:
   - **الجانب المادي** :كثير من المحرمات والشبهات تتعلق بالمطاعم والمشارب (كالخمور والميتة ولحوم الخنزير)، واجتنابها هو حفظ مباشر للنفس والبدن من الأضرار.
   - **الجانب المعنوي** :صلاح القلب الذي هو غاية الحديث، هو أساس الصحة النفسية والطمأنينة الروحية. فالقلب الفاسد بالشهوات والشبهات هو قلب قلق مضطرب، وصلاحه هو أساس حفظ النفس من الهلاك المعنوي.
3. **حفظ العقل** :إن من وظائف العقل التمييز بين الحق والباطل، والنافع والضار. والحديث يخدم

(1) انظر: ابن رجب الحنبليجامع العلوم والحكم ، ج1، ص201.

مقصد حفظ العقل من خلال:

- **حمايته من التيه** :فببيان الحلال والحرام، يوفر الحديث للعقل خريطة واضحة، ويحميه من التخبط في مناطق الغموض.
- **تدريبه على الورع** :الورع ليس تعطيلاً للعقل، بل هو استخدام للعقل في أسمى درجاته، حيث ينتقل من مجرد إدراك الحكم الظاهر إلى إدراك مآلات الأفعال وعواقبها، وهذا من صميم عمل العقل الراجح.

4. **حفظ النسل والعرض** :يرتبط الحديث مباشرة بهذا المقصد من خلال قوله ﷺ» :فقد استبرأ... لعرضه .« فالعرض جزء من كرامة الإنسان التي تشمل كرامة أهله ونسله. واتقاء الشبهات في السلوك والمعاملات هو صيانة مباشرة لعرض الإنسان وسمعة أسرته.
5. **حفظ المال** :يظهر ارتباط الحديث بهذا المقصد جلياً في فقه المعاملات المالية. فالورع في ترك المعاملات المشتبهة (كشبهات الربا والغرر) هو الوسيلة الأساسية لحفظ المال من أن يتلوث بالحرام، وضمان طيب الكسب الذي هو أساس قبول الدعاء وبركة الرزق.

المطلب الثالث: تنزيل الحديث على نوازل الواقع المعاصر

إن عظمة النصوص التأسيسية تكمن في قدرتها على الامتداد لتخاطب كل عصر وإشكالاته. وحديث النعمان يقدم منهجية تقويمية يمكن تنزيلها على العديد من الظواهر المعاصرة.

1. **في مجال الهندسة المالية الإسلامية** :يشهد العصر الحديث ظهور منتجات مالية معقدة (كالمشتقات، والتوريق، والصكوك المهيكلة). كثير من هذه المنتجات يقع في منطقة "المشتبهات"، حيث تختلف فيها أنظار الفقهاء المعاصرين. والحديث يقدم منهجاً للمؤسسات المالية الإسلامية وللأفراد:
   - **على مستوى المؤسسات** :وجوب بذل أقصى الجهد في البحث والتدقيق لتجنب الشبهات، وعدم التساهل في طرح منتجات مشبوهة بحجة "الضرورة" أو "منافسة البنوك التقليدية."
   - **على مستوى الأفراد** :وجوب التوقف عن التعامل مع أي منتج مالي لا يطمئن إليه القلب، أو يختلف فيه العلماء اختلافاً قوياً، عملاً بمبدأ "استبراء الدين."
2. **في مجال الصناعات الغذائية والدوائية** :مع تعقد سلاسل التوريد العالمية، أصبحت كثير من المنتجات تحتوي على مكونات دقيقة (مثل الجيلاتين، والكحول كمذيب، والمستحلبات) لا يُعرف مصدرها على وجه اليقين (هل هو حيواني أم نباتي؟ وإن كان حيوانياً فهل ذُبح ذبحاً شرعياً؟). هذه المسائل هي من صميم "المشتبهات" المعاصرة. والحديث يرشد إلى:
   - مسؤولية جهات الرقابة الشرعية (هيئات الحلال) في بذل أقصى جهد للتأكد من خلو المنتجات من أي مكون حرام أو مشبوه.
   - مسؤولية الفرد المسلم في تحري المنتجات الحاصلة على شهادات حلال موثوقة، وترك ما يشتبه فيه عند عدم وجود بديل أوضح.

3. **في مجال أخلاقيات البيانات والذكاء الاصطناعي** :تطرح التقنيات الحديثة شبهات أخلاقية جديدة:
   - الخوارزميات المتحيزة :هل يجوز استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات مصيرية (كالتوظيف أو الإقراض) إذا كان يُحتمل أنها متحيزة ضد فئة معينة؟ هذا من الشبهات التي يقتضي الورع اجتنابها.
   - **خصوصية البيانات** :هل يجوز للشركات جمع بيانات المستخدمين بطرق غير واضحة واستخدامها في أغراض مشتبهة؟ الحديث يدعو إلى الشفافية والوضوح في هذا المجال.
4. **في مجال الإعلام والشأن العام** :الشخصية العامة (عالماً كان أو سياسياً أو إعلامياً) هي أحوج الناس إلى تطبيق هذا الحديث. فأي كلمة أو موقف غامض يصدر منه قد يفتح باب الشبهة والتأويلات السيئة، مما يضر بدينه وعرضه. الحديث يدعوهم إلى الوضوح التام، والابتعاد عن مواطن التهم، ليكونوا قدوة في استبراء الدين والعرض.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التحليلية المقاصدية لحديث النعمان بن بشير رضي الله عنهما» :إن الحلال بيّن وإن الحرام بيّن«...، والتي سعت إلى سبر أغوار هذا النص النبوي التأسيسي، يمكن الخلوص إلى جملة من النتائج الأساسية التي تؤكد مكانته المحورية في بناء المنظومة التشريعية والأخلاقية للإسلام، وتبرز صلاحيته الممتدة لمعالجة الإشكالات المعاصرة.

أهم النتائج المستخلصة من البحث

1. **في البعد الإسنادي** :أثبتت الدراسة أن الحديث في أعلى درجات الصحة، إذ اتفق على إخراجه الإمامان البخاري ومسلم، وتلقته الأمة بالقبول. وأن تعدد ألفاظه هو من قبيل اختلاف التنوع الذي يثري المعنى ولا يقدح في أصل الرواية.
2. **في البعد البياني والمنهجي** :كشف التحليل اللغوي والبلاغي عن بنية نصية معجزة، استخدمت أساليب التقسيم الحاصر، والتمثيل الحسي البليغ، والتأكيد والتنبيه، لترسيخ خريطة معرفية ومنهجية واضحة المعالم في ذهن المكلف، مما يجعله نموذجاً فريداً في البلاغة التعليمية النبوية.
3. **في البعد الأصولي والفقهي** :أسفر البحث عن أن هذا الحديث يمثل أصلاً لعدد من القواعد الكلية، من أبرزها:
   - قاعدة "اتقاء الشبهات استبراء للدين والعرض :"التي تؤسس لمنهج الورع كمرتبة سلوكية وتشريعية تلي مرتبة أداء الواجبات وترك المحرمات.
   - قاعدة "سد الذرائع :"حيث يُعد مثال "الراعي حول الحمى" أصلاً نصياً واضحاً في اعتبار منع الوسائل المباحة إذا كانت تفضي غالباً إلى مفسدة محرمة.
   - قاعدة "صلاح الظاهر فرع عن صلاح الباطن :"فخاتمة الحديث بمركزية القلب تؤصل لعلاقة سببية حتمية بين الحالة الإيمانية والأخلاقية للقلب، وبين السلوك العملي للجوارح.

4. في البعد المقاصدي :أبرزت الدراسة أن الحديث ليس مجرد نص فقهي، بل هو أصل مقاصدي بامتياز، إذ يخدم بشكل مباشر مقاصد الشريعة الكلية:
   - حفظ الدين :من خلال بناء سياج الورع حول محارم الله.
   - حفظ النفس :بترك المطاعم والمشارب المشبوهة، وبتحقيق الطمأنينة القلبية.
   - حفظ العقل :بتزويده بخريطة واضحة للأحكام، وتدريبه على النظر في المآلات.
   - حفظ العرض :بالنص الصريح على أن اتقاء الشبهات هو استبراء للعرض من طعن الطاعنين.
   - حفظ المال :بترك المعاملات المالية المشبوهة.
5. في بعد التنزيل المعاصر :أظهرت الدراسة حيوية الحديث وقدرته على تقديم إجابات منهجية لإشكالات معاصرة في مجالات حيوية كالهندسة المالية الإسلامية، والصناعات الغذائية والدوائية، وأخلاقيات التقنية والبيانات، ومسؤولية الشخصية العامة.

الحديث الرابع

منهج التربية العقدية وأثره في بناء الشخصية المسلمة

- تمهيد: في مكانة الحديث وأهميته التأسيسية
- المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث
- المبحث الثالث: الاستنباط العقدي والفقهي والتربوي
- المبحث الثالث: الاستنباط العقدي والفقهي والتربوي
- المبحث الرابع: التحليل والتطبيق المقاصدي للحديث

عن ابنِ عباسٍ قال: «كُنتُ خَلْفَ رسولِ اللهِ ﷺ الله عليه وسلم يومًا، فقال: يا غلامُ، إنِّي أُعلِّمُكَ كلماتٍ: احفظِ اللهَ يحْفظْكَ، احفظِ اللهَ تَجِدْه تُجاهَكَ، إذا سألْتَ فاسألِ اللهَ، وإذا استَعنتَ فاستعنْ باللهِ، واعلَمْ أنَّ الأمَّةَ لَوِ اجْتَمَعتْ على أنْ يَنْفَعوكَ بشيءٍ لَمْ يَنْفَعوكَ إلَّا بشيءٍ قَد كُتَبَهُ اللهُ لَكَ، ولَوِ اجْتَمَعوا على أنْ يَضُرُّوكَ اللهُ عليكَ، رُفِعَتِ الأقلامُ وجَفَّتِ الصُّحْفُ»

المحاضرة السابعة والثامنة

منهج التربية العقدية وأثره في بناء الشخصية المسلمة

نص الحديث:

قال الترمذي: حدَّثنا أحمدُ بنُ محمدِ بنِ موسى، أخبرنا عبدُ اللهِ بنُ المبارك، أخبرنا ليثُ بنُ سعدٍ وابنُ لَهيعة، عن قيسِ بنِ الحَجَّاج، قال: وحَدَّثنا عبدُ اللهِ بنُ عبدِ الرحمن، أخبرنا أبو الوليد، حدَّثنا ليثُ بنُ سعدٍ، حدَّثني قيسُ بنُ الحجاج، والمعنى واحد، عن حَنَشٍ الصَّنْعاني، عن ابنِ عباسٍ قال:

«كنتُ خلفَ رسولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم يومًا، فقال: **يا غلامُ، إنِّي أُعلِّمُكَ كلماتٍ: احفظِ اللهَ يحفظْكَ، احفظِ اللهَ تَجِدْه تُجاهَكَ، إذا سألتَ فاسألِ اللهَ، وإذا استعنتَ فاستعنْ بالله، واعلَمْ أنَّ الأمَّةَ لو اجتمعتْ على أن ينفعوكَ بشيءٍ لم ينفعوكَ إلا بشيءٍ قد كتبَهُ اللهُ لك، ولو اجتمعوا على أن يضرُّوكَ بشيءٍ لم يضرُّوكَ إلا بشيءٍ قد كتبَهُ اللهُ عليك، رُفِعَتِ الأقلامُ وجفَّتِ الصُّحفُ**». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

مقدمة

الحمد لله الذي يقدّر المقادير بحكمته، ويحفظ عباده الصالحين برعايته، ويجيب دعوة السائلين ويغيث لهفة المستغيثين، والصلاة والسلام على المعلم الأول، والناصح الأمين، نبينا محمد، الذي أوتي جوامع الكلم، فربى جيلاً فريداً على قواعد اليقين ومقامات التوحيد، وعلى آله وصحبه، ومن سار على نهجه واستن بسنته إلى يوم الدين.

أما بعد؛ فإن السنة النبوية الشريفة، بوصفها البيان النبوي للوحي المنزل، لم تكن مجرد مصدر للأحكام الفقهية، بل كانت قبل ذلك وبعده منهجاً متكاملاً للتربية وبناء الإنسان. ومن أبرز نماذج هذا المنهج التربوي، تلك الوصية الجامعة التي خص بها النبي صلى الله عليه وسلم ابن عمه، حبر الأمة وترجمان القرآن، عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، وهو غلام صغير، فقال له: «يا غلام، إني أعلمك كلمات...».

هذه الوصية ليست مجرد نصيحة عابرة، بل هي دورة عقدية وتربوية مكثفة، ودستور متكامل لبناء الشخصية المسلمة القوية، المعتزة بربها، المتوكلة عليه، التي لا تخضع إلا له، ولا تطلب إلا منه. لقد أودع النبي ﷺ في هذه "الكلمات" القليلة أصولاً عظيمة في العقيدة والسلوك: من حفظ حدود الله، إلى تجريد التوحيد في السؤال والاستعانة، إلى اليقين المطلق في نفاذ القدر، إلى الثقة في وعد الله بالنصر والفرج.

ونظراً لهذه الأهمية المركزية، تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ «**منهج التربية العقدية وأثره في بناء الشخصية المسلمة: دراسة تحليلية أصولية مقاصدية لوصية النبي ﷺ لابن عباس "يا غلام، إني أعلمك كلمات"**» كمحاولة علمية لاستجلاء الأبعاد المتكاملة لهذه الوصية النبوية العظيمة، عبر منهج تكاملي يجمع بين التحليل الإسنادي النقدي، والتفكيك اللغوي والبلاغي، والاستنباط الفقهي والعقدي، والغوص في دلالاتها المقاصدية الكلية، وانتهاءً بتنزيل

معانيها على نوازل الواقع المعاصر. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة شاملة ومعمقة تتجاوز الشروح التقريرية، لتكشف عن البنية التشريعية والأخلاقية المتكاملة التي تؤسس لها هذه الوصية، وتبرز امتداداتها في مختلف حقول المعرفة الإسلامية، وتستثمر منهجيتها التربوية في معالجة إشكالات الحاضر.

تمهيد: في أهمية الحديث ومكانته التأسيسية

إن قيمة النص في التراث الإسلامي تُقاس بمدى تأثيره في المنظومة المعرفية والتشريعية، ومن هذا المنظور، تحتل وصية النبي ﷺ لابن عباس موقعاً فريداً، إذ تمثل نقطة ارتكاز محورية في علوم العقيدة والسلوك والتربية.

لقد عدّ العلماء هذا الحديث أصلاً عظيماً في بابه. قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ) في مقدمة شرحه لهذا الحديث: "هذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة وقواعد كلية من أهم أمور الدين، حتى قال بعض العلماء: تدبرت هذا الحديث، فأدهشني وكدت أطيش. فوا أسفاً من الجهل بهذا الحديث، وقلة التفهم لمعناه"[1]. هذا النقل يعكس حجم الدهشة والإعجاب الذي أصاب العلماء عند تدبرهم للمعاني العميقة المكنوزة في هذه الكلمات القليلة.

وتعود أهمية الحديث ومكانته التأسيسية إلى كونه يجمع بين أصول عظيمة متعددة في سياق واحد:

- **أصالة المنهج التربوي** :يقدم الحديث نموذجاً عملياً فريداً في التربية النبوية. فالنبي ﷺ يختار الموقف المناسب (الركوب خلفه على الدابة)، ويخاطب متعلماً في سن حساسة (غلام)، ويستخدم أسلوب التشويق والتبسيط («إني أعلمك كلمات»)، ثم يلقي عليه أعمق أصول العقيدة في قالب وصية محبة. هذا المنهج هو أصل في "التربية بالقدوة" و"التعليم الموقفي".
- **شمولية المحتوى العقدي** :هذه "الكلمات" القليلة هي في حقيقتها دورة مكثفة في أصول التوحيد والقدر. فهي تؤسس لـ:
  1. **قاعدة المعاملة الإلهية** :الجزاء من جنس العمل («احفظ الله يحفظك»).
  2. **توحيد الطلب والاستعانة** :تجريد القلب من التعلق بالمخلوقين وصرف السؤال والاستعانة لله وحده.
  3. **عقيدة القدر واليقين المطلق** :الإيمان الجازم بأن النفع والضر بيد الله وحده، وأن المقادير قد كُتبت وفُرغ منها.
- **بناء الشخصية المسلمة** :إن الغاية النهائية من هذه الوصية ليست مجرد تلقين معلومات عقدية، بل هي بناء شخصية محددة الملامح: شخصية قوية لا تخاف إلا الله، عزيزة لا تذل لمخلوق، متوكلة لا ترجو إلا الله، مطمئنة لا تقلق من المستقبل. إنها وصفة نبوية لبناء "الإنسان الحر" بالمعنى الإيماني العميق للكلمة.

لهذه الأسباب مجتمعة، اعتبر العلماء هذا الحديث دستوراً للسلوك، ومنهاجاً للتوكل، ودرعاً للوقاية من الشرك الخفي. فهو لا يقدم فقط "ماذا نعتقد"، بل يقدم "كيف نعيش" هذا الاعتقاد. وهذا التكامل بين المعرفة والسلوك،

(1) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم ج1، ص471.

وبين العقيدة والتربية، هو ما يمنح هذه الوصية مكانتها التأسيسية الفريدة في التراث النبوي، ويبرر إفرادها بدراسة مستقلة ومعمقة.

المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية لوصية النبي ﷺ لابن عباس

إن فحص الإسناد هو الخطوة المنهجية الأولى التي يتوجه إليها نظر الباحث في علوم الحديث، فهو الركيزة التي يقوم عليها صرح القبول والرد. ويتناول هذا الفصل دراسة إسناد وصية النبي صلى الله عليه وسلم لابن عمه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، هذه الوصية التي حظيت بعناية أئمة الحديث، وتعددت طرقها التي تدور في معظمها على رواة ثقات، مما يمنحها قوة ومتانة تليق بمكانتها العقدية والتربوية.

المطلب الأول: تخريج الحديث من دواوين السنة

وردت هذه الوصية النبوية في عدد من المصادر الحديثية المعتبرة، وأشهر طرقها وأصحها ما رواه الإمام أحمد والترمذي.

1. في السنن والمسانيد:

- **جامع الترمذي** :أخرجه الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت. 279هـ) في "كتاب صفة القيامة والرقائق والورع"، باب (59)، وقال معقباً عليه: "هذا حديث حسن صحيح"[1].
- **مسند الإمام أحمد** :أخرجه الإمام أحمد بن حنبل (ت. 241هـ) في مسنده من عدة طرق، أشهرها الطريق الذي يتضمن الرواية الثانية للوصية: « تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة...».[2]
- **مصادر أخرى** :رواه أيضاً عبد بن حميد في مسنده، والطبراني في المعجم الكبير، وأبو نعيم الأصبهاني في حلية الأولياء، والبيهقي في الآداب وشعب الإيمان.

المطلب الثاني: تراجم رواة الإسناد

الفرع الأول: ترجمة الصحابي الراوي عبد الله بن عباس (رضي الله عنهما)

هو أبو العباس، عبد الله بن العباس بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم.

- **مولده ونشأته** :وُلد قبل الهجرة بثلاث سنين في شعب بني هاشم. وقد دعا له النبي ﷺ بالفقه والحكمة والتأويل، فقال: « اللهم فقهه في الدين، وعلمه التأويل»[3]. هذه الدعوة النبوية كانت أساس ما بلغه ابن عباس من منزلة علمية رفيعة. لقد نشأ في بيت النبوة، ولازم النبي ﷺ في آخر حياته، فكان يضع له وضوءه، ويصلي خلفه، ويتلقى عنه مباشرة، مما أهله لحفظ ونقل قدر كبير من العلم عنه.

---

(1) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م، ج4، ص249، ح2516.
(2) أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ، ج4، ص411، ح2803.
(3) أحمد، المسند، مرجع سابق، ح2879.

- **مكانته العلمية :**لُقب بـ "حبر الأمة "و**"ترجمان القرآن"**. كان من أعلم الصحابة بتفسير القرآن ولغة العرب والشعر وأيام الناس. قال عنه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: "نِعم ترجمان القرآن ابن عباس"[1]. وبعد وفاة كبار الصحابة، صارت الفتوى والتعليم إليه في مكة. وقد عرف بمنهجه العلمي الدقيق القائم على الجمع بين النص وفهم اللغة وسؤال الصحابة.
- **منهجه التربوي :**هذه الوصية التي نحن بصدد دراستها، والتي تلقاها وهو غلام، تمثل نموذجاً للمنهج التربوي النبوي الذي أسهم في تكوين شخصيته العلمية والإيمانية. فغرس هذه الأصول العقدية في سن مبكرة هو الذي أثمر تلك الشخصية الفذة. قال ابن عباس نفسه يصف هذا الموقف التعليمي الفريد: "كنت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوماً..."، وهذا يدل على حرصه على ملازمة النبي ﷺ والتلقي عنه في كل أحواله.

الفرع الثاني: ترجمة مختصرة لبقية رواة الإسناد

أولاً: رجال الطريق الأولى (طريق ابن المبارك)

1. أحمد بن محمد بن موسى (شيخ الترمذي) :هو أحمد بن محمد بن موسى السِّمْسَار، ويُلقب بـ "مَرْدَوَيْه". هو شيخ الإمام الترمذي في هذا الحديث، ومن علماء مرو. عُرف بالضبط والحفظ، وكان محدثاً رحالاً، عدّه العلماء من الثقات الأثبات، وثقه النسائي وذكره ابن حبان في الثقات .**ممن روى عنه :**الإمام الترمذي (وهو عمدته هنا)، والنسائي، وعبد الله بن محمد بن شيرويه .**وقد أخرج له :**الترمذي والنسائي. توفي سنة 235 هـ.[2]

2. عبد الله بن المبارك (شيخ أحمد) :هو الإمام الحجة، شيخ الإسلام، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك الحنظلي المروزي. "أمير المؤمنين في الحديث" في زمانه. جمع خصال الخير من فقه وجهاد وزهد وكرم، وأجمع النقاد على توثيقه وإمامته .**ممن روى عنه :**خلق لا يحصون من الأئمة، منهم: يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ونعيم بن حماد، وعبد الله بن وهب .**وقد أخرج حديثه :**أصحاب الكتب الستة (الجماعة). توفي سنة 181 هـ.[3]

3. ابن لَهِيعة (الراوي المقرون بالليث) :هو عبد الله بن لَهِيعة بن عقبة الحضرمي، قاضي مصر ومسندها. كان عالماً كبيراً ولكنه اختلط بعد احتراق كتبه فضعف حفظه، إلا أن رواية "العبادلة" عنه صحيحة لأنهم رووا عنه قديماً .**ممن روى عنه :**العبادلة (ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ، والقعنبي)، وقتيبة بن سعيد، ويحيى بن بكير. **وقد أخرج له :**مسلم (مقروناً بغيره)، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه (ولم يحتج به البخاري والنسائي لضعفه).[4]

---

(1) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ، ج8، ص470.

(2) تهذيب الكمال للمزي 464/1، سير أعلام النبلاء 55/11.

(3) سير أعلام النبلاء 378/8، تذكرة الحفاظ 274/1.

(4) ميزان الاعتدال 475/2، تهذيب التهذيب 373/5.

ثانياً: رجال الطريق الثانية (طريق الدارمي)

4. عبد الله بن عبد الرحمن (الدارمي) :هو الإمام الحافظ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي السمرقندي، صاحب "السنن" (المسند). طاف الأقاليم وكان آية في الحفظ والورع، وصفه أحمد بن حنبل بالإمامة .**ممن روى عنه** :مسلم بن الحجاج، وأبو داود، والترمذي، وبقي بن مخلد، وعبد بن حميد .**وقد أخرج له** :مسلم، وأبو داود، والترمذي (واستشهد به البخاري في غير الصحيح). توفي سنة 255 هـ.[1]

5. أبو الوليد (الطيالسي) :هو هشام بن عبد الملك الباهلي، أبو الوليد الطيالسي. إمام البصرة ومحدثها، الثقة الثبت الذي لم يُختلف فيه. رحل إليه الطلاب لعلو إسناده، وكان شديداً في السنة .**ممن روى عنه** :الإمام البخاري (وروى عنه كثيراً)، وأبو داود (وهو أكبر شيوخه)، وإسحاق بن راهويه، وبندار (محمد بن بشار) .**وقد أخرج حديثه** :أصحاب الكتب الستة (الجماعة). توفي سنة 227 هـ[2].

ثالثاً: رجال الإسناد المشترك (من الليث إلى الصحابي)

6. الليث بن سعد (الإمام) :هو الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، عالم الديار المصرية ومفتيها. كان غنياً كريماً، بلغ رتبة الاجتهاد المطلق، وفضله الشافعي في الفقه على مالك. حديثه في الذروة من الصحة .**ممن روى عنه** :عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وقتيبة بن سعيد، ويحيى بن بكير، وآدم بن أبي إياس .**وقد أخرج حديثه** :أصحاب الكتب الستة (الجماعة). توفي سنة 175 هـ.[3]

7. **قيس بن الحجاج** :هو قيس بن الحجاج بن صبيح الكلاعي الحميري. محدث مصري "صدوق" من الطبقة السادسة. وثقه يحيى بن معين والنسائي .**ممن روى عنه** :الإمام الليث بن سعد، وعبد الله بن لهيعة، وحيوة بن شريح، والمفضل بن فضالة .**وقد أخرج له** :أصحاب السنن الأربعة (أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه).[4]

8. حَنَش الصنعاني :هو حَنَش بن عبد الله بن عمرو السبئي الصنعاني (نسبة لصنعاء دمشق). تابعي ثقة فاضل، نزل إفريقية مجاهداً ومعلماً، ويُعد من مؤسسي العلم بالمغرب الإسلامي .**ممن روى عنه** :قيس بن الحجاج، وخالد بن أبي عمران، ويزيد بن أبي حبيب .**وقد أخرج له** :مسلم، وأصحاب السنن الأربعة. توفي سنة 100 هـ.[5]

المطلب الثالث: الحكم على الحديث

- **الحكم الإجمالي** :الحديث بمجموع طرقه ورواياته صحيح فرواية الترمذي الأساسية صحيحة، وقد قال عنها الترمذي نفسه: "هذا حديث حسن صحيح". وقال الحافظ أبو عبد الله بن منده: لهذا الحديث طرق عن ابن عباس وهذا أصحها. قال: وهذا إسناد مشهور ورواته ثقات.

---

(1) تاريخ بغداد 29/10، سير أعلام النبلاء 224/12.

(2) انظر: الجرح والتعديل 65/9، تهذيب الكمال 229/30.

(3) انظر: وفيات الأعيان 127/4، تذكرة الحفاظ 224/1.

(4) انظر: الجرح والتعديل 96/7، الثقات لابن حبان 340/7.

(5) انظر: تهذيب التهذيب 56/3، الاستيعاب 390/1.

قال ابن رجب:" قد رُوي هذا الحديث عن ابن عباس من رواية جماعة؛ عنه فمنهم: علي ابنه، وعطاء، وعكرمة. ومن رواية عمر مولى غفرة، وعبد الملك بن عمير ، وابن أبي مليكة عن ابن عباس. وقيل أنهما لم يسمعا منه، وفي أسانيدها جميعها مقال، وفي ألفاظها بعض الزيادة والنقص.

ورُوي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنَّه وصى بذلك ابن عباس من حديث علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري ، وسهل بن سعد، وغيرهم من الصحابة، وفي أسانيدها أيضًا مقال.

وذكر العقيلي أن أسانيد الحديث كلها لينة، وبعضها أصلح من بعض.

قلت: وأجود أسانيده من رواية حنش عن ابن عباس التي ذكرناها، وهو إسناد حسن لا بأس به"[1].

- هذاالإسناد متصل ورواته جميعهم ثقات أثبات (أئمة كبار)، ما عدا "قيس بن الحجاج" فهو صدوق، وحديث الصدوق هو في مرتبة "الحسن"، ولكنه هنا يرتقي إلى الصحة لأن الراوي عنه هو الإمام الثبت "الليث بن سعد"، ولأن المتن مشهور وله شواهد.
- ورواية الإمام أحمد الثانية أيضاً صحيحة، وشواهدها كثيرة في الكتاب والسنة. وقد صحح الحديث أيضاً عدد من المحققين المعاصرين، منهم الشيخ شعيب الأرنؤوط في تحقيقه لمسند الإمام أحمد، وكذا أحمد شاكر في تخريجه، وصححه الألباني في (صحيح الجامع: 7957) و(ظلال الجنة: 316).
- وقد تلقى العلماء هذا الحديث بالقبول، واعتبروه أصلاً عظيماً في أبواب العقيدة والتوكل واليقين. قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ): "هذا الحديث يتضمن وصايا عظيمة وقواعد كلية من أهم أمور الدين "وجعلوه أساساً في شرح عقيدة أهل السنة في القدر، وفي بيان حقيقة التوكل على الله[2].

المطلب الرابع: دراسة مقارنة لاختلاف ألفاظ الحديث

وردت الوصية بروايتين رئيسيتين، تكمل إحداهما الأخرى:

1. الرواية الأولى (رواية الترمذي) :وتركز على ثلاثة محاور: (1) حفظ حدود الله وجزاؤه، (2) تجريد السؤال والاستعانة لله وحده، (3) اليقين بنفاذ القدر في النفع والضر.
2. الرواية الثانية (رواية الإمام أحمد) :وتضيف أبعاداً سلوكية وتربوية أخرى، وهي:
   - « تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة».
   - « واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً».
   - « وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً».

هذه الزيادات في رواية الإمام أحمد لا تتعارض مع الرواية الأولى، بل هي بمثابة شرح وتفصيل وتطبيق عملي للأصول العقدية المذكورة في الرواية الأولى. فالعلاقة بينهما هي علاقة تكامل وتوضيح، حيث تقدم الرواية الثانية منهجاً عملياً للتعامل مع القدر بعد الإيمان به، وهو الصبر، وتعد بالنتائج الحتمية لهذا الصبر، وهي النصر والفرج

(1) ابن رجب، نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي لابن عباس، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 2004، (3/2-3)..

(2) (جامع العلوم والحكم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1412هـ، ج1، ص471).

واليسر.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الوصية النبوية«يا غلام، إني أعلمك كلمات»

بعد أن أثبت المبحث الأول الحجية السندية للحديث ثبوتاً صحيحاً، ينتقل البحث في هذا المبحث إلى رحاب المتن، لفك شفراته الدلالية، والغوص في أغواره البيانية، واستجلاء كنوزه المعرفية والعقدية. إن متن وصية النبي ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما ليس مجرد جمل متراصة، بل هو بنية معرفية ومنهجية متكاملة، تقدم نظاماً عقدياً تربوياً شاملاً في كلمات موجزة. ومن خلال هذا النص المختصر، تتجلى أصول عظيمة في علاقة العبد بربه، وتتجذر معاني التوحيد واليقين في قلب المؤمن.

المطلب الأول: التحليل اللغوي والبلاغي للوصية

يمثل التحليل اللغوي والبلاغي مفتاح الولوج إلى المعاني الدقيقة للنص النبوي، إذ إن كل لفظة وتعبير وهيئة قد اختيرت بعناية فائقة لتؤدي وظيفة دلالية وبيانية محددة.

الفرع الأول: التحليل المعجمي والاصطلاحي للمفردات الأساسية

1. **غلام** :في اللغة، يُطلق على الصبي من حين يُفطم إلى أن يبلغ. قال ابن منظور (ت. 711هـ): "الغُلام: الصَّبيُّ... والجمعُ غِلْمةٌ وغِلْمانٌ"[1]. وفي سياق الحديث، فإن استخدام هذا اللفظ فيه تلطف وتحبيب، وتهيئة نفسية للمتلقي الصغير، مما يدل على حنو النبي ﷺ وبراعته التربوية.
2. **كلمات** :جمع قلة لكلمة. وقد استخدم النبي ﷺ هذا اللفظ تبسيطاً وتشويقاً للغلام، ليوحي له بأن ما سيلقيه عليه يسير الحفظ، مع أنه في الحقيقة أصول عظيمة وقواعد كلية. وهذا من بلاغة النبي ﷺ في التعليم، حيث يقدم المعاني الكبرى في قوالب لفظية موجزة ومحببة.
3. **احفظ الله"** :الحفظ" في اللغة هو الحراسة والصيانة. والمراد بحفظ الله هنا، كما قال العلماء، هو حفظ حدوده وحقوقه وأوامره ونواهيه .قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ): "ومعنى حفظ الله: هو الوقوف عند أوامره بالامتثال، وعند نواهيه بالاجتناب، وعند حدوده فلا يتجاوزها".[2]
4. **تجاهك / أمامك** :وردت في الروايات باللفظين، وكلاهما يفيد معنى المعية الخاصة، أي تجد الله معك بالنصر والتأييد والتوفيق والهداية. فليست هي المعية العامة الشاملة لكل الخلق (معية العلم والإحاطة)، بل هي معية خاصة بأوليائه الذين يحفظون حدوده.
5. **رفعت الأقلام وجفت الصحف** :هذه الجملة كناية بليغة عن أن أمر المقادير قد فُرِغ منه، وانتهى التقدير الأزلي، فلا يقبل التغيير أو التبديل بعد وقوعه. فالأقلام التي كتبت المقادير قد رُفعت، والصحف التي كُتبت فيها قد جفت، فلا مجال للزيادة أو النقصان. قال الإمام النووي (ت. 676هـ): "معناه: قد فُرِغ

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ، مادة "غلم".
(2) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم ج1، ص472.

من كتابة المقادير، فلا تتبدل".[1]

الفرع الثاني: التحليل البلاغي والأسلوبي

1. **الأسلوب التربوي الحاني** :استهلال الوصية بالنداء» يا غلام«، ثم التمهيد التشويقي» إني أعلمك كلمات«، هو أسلوب يهدف إلى تهيئة المتلقي وفتح قلبه وذهنه لما سيأتي. إنه يكسر أي حاجز نفسي، ويحول الموقف من تعليم جاف إلى وصية محب ناصح.
2. **قاعدة الجزاء من جنس العمل** :جاءت الجملة الأولى» احفظ الله يحفظك «في صورة أمر وجوابه المجزوم، وهو أسلوب يربط السبب بالنتيجة ربطاً محكماً. فكأنما الجزاء (حفظ الله للعبد) هو نتيجة طبيعية وحتمية للفعل (حفظ العبد لحدود الله). وهذا الأسلوب يغرس في النفس مبدأ أن العلاقة مع الله تقوم على قاعدة واضحة.
3. **أسلوب الحصر والقصر** :إن استخدام أسلوب الشرط مع الفاء الرابطة في قوله» :إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله «يفيد معنى القصر والحصر. فكأنما المعنى: لا تسألن أحداً غير الله، ولا تستعن بأحد غير الله. وهذا أبلغ في تجريد التوحيد من مجرد القول: "اسأل الله واستعن بالله."
4. التأكيد والتثبيت العقدي :البدء بـ» واعلم «في المحور الأخير من الوصية هو تنبيه للعقل والقلب معاً، لترسيخ ما سيأتي كحقيقة يقينية لا مجال للشك فيها. ثم يأتي بناء الجملة الشرطية الافتراضية» أن الأمة لو اجتمعت «...بـ "لو" التي تفيد امتناع الجواب لامتناع الشرط، ليؤكد استحالة وقوع أي نفع أو ضرر خارج نطاق ما قدره الله.
5. **بلاغة الكناية الختامية** :إن ختم هذا المحور العقدي بالكناية البليغة» رفعت الأقلام وجفت الصحف «ينقل المفهوم العقدي المجرد (نفاذ القدر) إلى صورة حسية مؤثرة، توحي بالانتهاء التام والحسم المطلق، وتقطع أي أمل في تغيير ما كُتب، مما يورث في القلب التسليم الكامل والرضا التام.

المطلب الثاني: التحليل الموضوعي والدلالي للمحاور العقدية

تتضمن هذه الوصية النبوية محاور عقدية كبرى، تشكل معاً دستوراً لبناء الشخصية الموحدة.

الفرع الأول: محاور الوصية

المحور الأول: علاقة العبد بربه (الحفظ والمعية)

- **مفهوم حفظ حدود الله** :قوله ﷺ» :احفظ الله«، هو أمر جامع لكل أنواع الطاعة. فحفظ الله يكون بـ:
  1. حفظ أوامره :بالامتثال والقيام بها على الوجه الأكمل.
  2. حفظ نواهيه :بالاجتناب والابتعاد عنها وعن مقدماتها.
  3. حفظ حدوده :بالوقوف عندها وعدم تجاوزها.

فدخل في ذلك فعل الواجبات جميعًا وترك المحرمًات كلها، كما في حديث أبي ثعلبة المرفوع: «إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ

(1) النووي، يحيى بن شرف، الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، بيروت: دار الفكر، 1404هـ، ص120.

فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوها، وَحَرَّمَ حُرُمَاتٍ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا»[1].

وذلك كله يدخل في حفظ حدود الله، كما ذكره الله في قوله: {وَالْحَافِظُونَ لِحُدُودِ اللَّهِ ... } [التوبة: 112].

وقال تعالى: {هَذَا مَا تُوعَدُونَ لِكُلِّ أَوَّابٍ حَفِيظٍ * مَنْ خَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ وَجَاءَ بِقَلْبٍ مُنِيبٍ} [ق: 32، 33]. وفسر الحفيظ ها هنا بالحافظ لأوامر الله، وفسر بالحافظ لذنوبه حتى يرجع منها، وكلاهما يدخل في الآية.

ومن حفظ وصية الله لعباده وامتثلها فهو داخل أيضاً، والكل يرجع إِلَى معنى واحد.[2]

- **مفهوم حفظ الله للعبد** :قوله ﷺ» :يحفظك«، هو جواب الأمر، ويشمل نوعين من الحفظ:

1. **حفظ في مصالح الدنيا** :كحفظه في بدنه، وولده، وأهله، وماله. قال بعض السلف: "من اتقى الله في شبابه، متّعه الله بسمعه وبصره وقوته في كبره."

قال بعض السَّلف: العالم لا يحزن، وقال بعضهم: من جمع القرآن متع بعقله.

وتأول ذلك بعضهم عَلَى قوله تعالى: {ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ} [التين: 5] وهو أرذل العمر {إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ} [التين: 6]. وقال محمد بن المنكدر: إن الله ليحفظ بالرجل الصالح ولده وولد ولده وقريته التي هو فيها، والدويرات التي حولها، فما يزالون في حفظ من الله وستره.[3]

ومن أنواع حفظ الله لمن حفظه في دنياه: أن يحفظه من شر كل من يريده بأذى من الجن والإنس، كما قال تعالى: {وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا} [الطلاق: 2] قالت عائشة رضي الله عنها: يكفيه غم الدُّنْيَا وهمها.

وقال الربيع بن خثيم. يجعل له مخرجًا من كل ما ضاق عَلَى الناس. وكتبت عائشة إِلَى معاوية: إن اتقيت الله كفاك الناس، وإن اتقيت الناس لم يغنوا عنك من الله شيئًا [4].

2. **حفظ في الدين والإيمان** :وهو أشرف النوعين وأعظمها. فيحفظ الله على العبد دينه من فتن الشبهات والشهوات، ويحفظه من الزيغ عند الممات، فيوفقه لحسن الخاتمة. قال ابن رجب: "وهذا أعظم أنواع الحفظ"[5].

---

(1) أخرجه الطبراني في الكبير (22/ 589)، والدارقطني في سننه (4/ 184) من طريق داود بن أبي هند عن مكحول عن أبي ثعلبة الخشني. قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم (1/ 240): وله علتان: إحداهما أن مكحولاً لم يصح له السماع عن أبي ثعلبة، كذلك قال أبو مسهر الدمشقي وأبو نعيم وغيرهم.

والثانية: أنَّه اختلف في رفعه ووقفه عَلَى أبي ثعلبة، ورواه بعضهم عن مكحول من قوله، لكن قال الدارقطني: الأشبه بالصواب المرفوع، قال: وهو أشهر" اهـ.

(2) ابن رجب، نور الاقتباس، (95/3).

(3) ابن رجب، نور الاقتباس، (100/3).

(4) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (7/ 244) برقم (35717)، والبيهقي في "الزهد الكبير" (885).

(5) جامع العلوم والحكم، مرجع سابق، ج1، ص473.

وقد ثبت في "الصحيحين" في أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم علَّمه أن يقول عند منامه:"اللهم إن قبضت نفسي فارحمها وإن أرسلتها فاحفظها بما تحفظ به عبادك الصالحين".[1]

وفي حديث عمر عن النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم "أَنَّهُ عَلَّمَهُ أَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ احْفَظْنِي بِالْإِسْلَامِ قَائِمًا، وَاحْفَظْنِي بِالْإِسْلَامِ قَاعِدًا، وَاحْفَظْنِي بِالْإِسْلَامِ رَاقِدًا، فَلَا تُطِعْ فِيَّ عدوًا ولا حاسدًا".[2]

وفي حديث ابن عمر قال: لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدع هؤلاء الدعوات حين يمسي وحين يصبح:

«اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَافِيَةَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْعَفْوَ وَالْعَافِيَةَ فِي دِينِي وَدُنْيَايَ وَأَهْلِي وَمَالِي، اللَّهُمَّ اسْتُرْ عَوْرَتِي وَآمِنْ رَوْعَاتِي وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَيَّ وَمِنْ خَلْفِي، وَعَنْ يَمِينِي وَعَنْ شِمَالِي وَمِنْ فَوْقِي، وَأَعُوذُ بِعَظَمَتِكَ أَنْ أُغْتَالَ مِنْ تَحْتِي».[3]

وفي الجملة: فمن حفظ حدود الله وراعى حقوقه، تولى الله حفظه في أمور دينه ودنياه، وفي دنياه وآخرته.

وقد أخبر الله تعالى في كتابه أنَّه وليُّ المؤمنين، وأنه يتولى الصالحين، وذلك يتضمن أنَّه يتولى مصالحهم في الدُّنْيَا والآخرة، ولا يكلهم إِلَى غيره، قال تعالى: {اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ} [البقرة: 257].[4]

- **مفهوم المعية الخاصة** :قوله ﷺ» :احفظ الله تجده تجاهك«، وفي رواية» :أمامك«، هو بيان لثمرة أخرى من ثمرات حفظ حدود الله، وهي المعية الإلهية الخاصة التي تقتضي النصرة والتأييد والتسديد. وهي غير المعية العامة الشاملة لكل الخلق.

معناه أن من حفظ حدود الله وراعى حقوقه، وجد الله معه في جميع الأحوال، يحوطه وينصره ويحفظه ويوفقه ويؤيده ويسدده، فإنَّه قائم عَلَى كل نفس بما كسبت، وهو تعالى مع الذين اتقوا والذين هم محسنون.[5]

وهذه المعية الخاصة بالمتقين، غير المعية العامة المذكورة في قوله تعالى: {وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ} [الحديد: 4] وقوله: {وَلَا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ} [النساء: 108] فإن المعية الخاصة تقتضي النصر والتأييد والحفظ والإعانة، كما قال تعالى لموسى وهارون: {لَا تَخَافَا إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى} [طه: 46]. وقوله تعالى: {إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا} [التوبة: 40].

وكان صلى الله عليه وسلم قد قال لأبي بكر الصديق رضي الله عنه في تلك الحال: "ما ظنك باثنين الله ثالثهما؟ "[6].

---

(1) أخرجه البخاري (6330)، ومسلم (2714).

(2) أخرجه ابن حبان في صحيحه برقم (2230). وفي إسناده انقطاع بين هاشم بن عبد الله بن الزبير وعمر.

(3) خرجه الإمام أحمد (2/ 25)، وأبو داود (5074)، والنسائي (8/ 282)، وابن ماجه برقم (3871).

(4) ابن رجب، نور الاقتباس، (110/3).

(5) المصدر نفسه، (113/3).

(6) أخرجه البخاري (4663).

فهذا غير المعنى المذكور في قوله تعالى: {مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ... } الآية [المجادلة: 7].

- **مفهوم معرفة الله:** قوله صلى الله عليه وسلم: "تعرف إِلَى الله في الرخاء، يعرفك في الشدة"

المعنى: أن العبد إذا اتقى الله وحفظ حدوده وراعى حقوقه في حال رخائه وصحته، فقد تعرف بذلك إِلَى الله وكان بينه وبينه معرفة، فعرفه ربه في الشدة وعرف له عمله في الرخاء، فنجاه من الشدائد بتلك المعرفة.

وهذه أيضاً معرفة خاصة تقتضي القرب من الله عز وجل، ومحبته لعبده، وإجابته لدعائه، وليس المراد بها المعرفة العامة فإن الله لا يخفى عليه حال أحد من خلقه، كما قال تعالى: {هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ} [النجم: 32] وقال: {وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ} [ق: 16].

وهذا التعرف الخاص هو المشار إِلَيْهِ في الحديث الإلهي "وَلَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ -إلى أن قال-: وَلَإِنْ سَأَلَنِي لَأُعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنِ اسْتَعَاذَنِي لَأُعِيذَنَّهُ"[1].

وهذه المعرفة الخاصة والتعرف الخاص توجب طمأنينة العبد بربه وثقته به في إنجائه من كل شدة وكرب وتوجب استجابة الرب دعاء عبده.

ومن أطاع الله واتقاه وحفظ حدوده في حياته تولاه الله عند وفاته، وتوفاه عَلَى الإيمان، وثبته بالقول الثابت في القبر عند سؤال الملكين، ودفع عنه عذاب القبر، وآنس وحشته في تلك الوحدة والظلمة.[2]

المحور الثاني: تجريد التوحيد في الطلب (السؤال والاستعانة)

هذا المحور هو جوهر التوحيد العملي، وتطبيق مباشر لقوله تعالى :﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5].

- **توحيد السؤال (توحيد الألوهية)** :قوله ﷺ» :إذا سألت فاسأل الله«، هو توجيه بقصر سؤال الحاجات التي لا يقدر عليها إلا الله على الله وحده، كطلب الشفاء، والرزق، والهداية، والمغفرة. وهذا يقطع تعلق القلب بالمخلوقين في جلب المنافع.

وقد أمر الله تعالى بسؤاله، فَقَالَ: {وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ} [النساء: 32]. وفي "الترمذي" عن ابن مسعود مرفوعًا:"سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يُسأل".[3] وفيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا:

---

(1) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" منفردًا به عن الإمام مسلم، في «كتاب الرقاق»، باب «التواضع» برقم (6502)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(2) ابن رجب، نور الاقتباس، (3/115-119).

(3) الترمذي برقم (3571). وقال: هكذا روى حماد بن واقد هذا الحديث وقد خولف في روايته.
وحماد بن واقد هذا هو الصغار ليس بالحافظ وهو عندنا شيخ بصري.
وروى أبو نعيم هذا الحديث عن إسرائيل عن حكيم بن جبير عن رجل عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسل وحديث أبي نعيم أشبه أن يكون أصح. اهـ.

"من لا يسأل الله يغضب عليه".[1]

وفي هذا المعنى أحاديث كثيرة، وفي النهي عن سؤال الخلق أحاديث كثيرة صحيحة.

وفي حديث (ابن مسعود) مرفوعًا: "لا يزال العبد يسأل. وهو غني حتى يخلق وجهه فما يكون له عند الله وجه" [2]

وقد بايع النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من أصحابه عَلَى أن لا يسألوا الناس شيئًا [3]، منهم: أبو بكر الصديق، وأبو ذر، وثوبان، وكان أحدهم يسقط سوطه أو خطام ناقته فلا يسأل أحدًا أن يناوله.

واعلم أن سؤال الله تعالى دون خلقه هو المتعين عقلا وشرعًا وذلك من وجوه متعددة منها: أن السؤال فيه بذل لماء الوجه وذلة للسائل، وذلك لا يصلح إلا لله وحده، فلا يصلح الذل إلا له بالعبادة والمسألة، وذلك من علامات المحبة الصادقة.[4]

ولهذا المعنى كان عقوبة من أكثر المسألة بغير حاجة أن يأتي يوم القيامة وليس عَلَى وجهه مزعة لحم، كما ثبت ذلك في "الصحيحين" [5]لأنّه أذهب عز وجهه وصيانته وماءه في الدُّنْيَا، فأذهب الله من وجهه في الآخرة جماله وبهاءه الحسي فيصير عظمًا بغير لحم ويذهب جماله وبهاؤه المعنوي، فلا يبقى له عند الله وجاهة.

ومنها أن في سؤال الله عبودية عظيمة؛ لأنها إظهار للافتقار إِلَيْهِ، واعتراف بقدرته عَلَى قضاء الحوائج، وفي سؤال المخلوق ظلم؛ لأنّ المخلوق عاجز عن جلب النفع لنفسه ودفع الضر عنها، فكيف يقدر عَلَى ذلك لغيره؟ وسؤاله إقامة له مقام من يقدر وليس هو بقادر.[6]

ومنها: أن الله يحب أن يسأل، ويغضب عَلَى من لا يسأله فإنَّه يريد من عباده أن يرغبوا إِلَيْهِ ويسألوه ويدعوه ويفتقروا إِلَيْهِ، ويحب الملحين في الدعاء.

والمخلوق غالبًا يكره أن يُسأل لفقره وعجزه. قال ابن السَّمَّاك: لا تسأل من يفر منك من أن تسأله، واسأل

---

(1) الترمذي برقم (3373) وقال الترمذي: وروى وكيع وغير واحد عن أبي المليح هذا الحديث، ولا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو المليح اسمه: صبيح، سمعت محمدًا يقوله وقال: يقال له الفارسي.

(2) أخرجه البزار (919) والطبراني (20/ ص 333 برقم 790) من حديث مسعود بن عمرو، وذكره الهيثمي في "المجمع" (3/ 96) وقال: رواه البزار والطبراني في الكبير، وفيه محمد بن أبي ليلى وفيه كلام. وأورد هذا الحديث ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل (8/ 282) وقال: وهذا الحديث منكر.

وله شاهد من حديث عمر أخرجه أبو نعيم في الحلية (3/ 164) قال أبو نعيم: ثابت من حديث حمزة، غريب من حديث صفوان، تفرد به عنه عبد الله بن أبي جعفر وإبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي.

(3) أخرجه مسلم (1043) من حديث عوف بن مالك.

(4) ابن رجب، نور الاقتباس، (123/3).

(5) أخرجه البخاري (1474)، ومسلم (1040).

(6) ابن رجب، نور الاقتباس، (124/3).

من أمرك أن تسأله.[1]

- **توحيد الاستعانة (توحيد الربوبية والقدر)** :قوله ﷺ :«وإذا استعنت فاستعن بالله»، هو توجيه بقصر طلب العون والتأييد على الله وحده في كل الأمور، مع الأخذ بالأسباب المشروعة. فالقلب يعتمد على المسبب (الله)، والجوارح تباشر السبب. وهذا يقطع تعلق القلب بالمخلوقين في دفع المضار.

لما أمر عليه السلام بحفظ الله والتعرف إِلَيْهِ في الرخا، وذلك هو العبادة حقيقة ثم أرشد إِلَى سؤال الله وحده ودعائه و"الدعاء هو العبادة" كما في حديث النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم قرأ: {وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ} [غافر: 60]. أرشد بعد ذلك إِلَى الاستعانة بالله وحده وهذا منتزع من قوله تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} [الفاتحة: 5] وهي كلمة عظيمة جامعة يقال: إن سر الكتب الإلهية كلها ترجع إليها وتدور عليها. وفي استعانة الله وحده فائدتان:

إحداهما: أن العبد عاجز عن الاستقلال بنفسه في عمل الطاعات.

والثانية: أنَّه لا معين له عَلَى مصالح دينه ودنياه إلا الله عز وجل، فمن أعانه الله فهو المعان، ومن خذله الله فهو المخذول. وفي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم: "احرص عَلَى ما ينفعك، واستعن بالله ولا تعجز" [2].

فالعبد محتاج إِلَى الاستعانة بالله في فعل المأمورات، وفي ترك المحظورات، وفي الصبر عَلَى المقدورات كما قال يعقوب عليه السلام لبنيه: {فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ} [يوسف: 18].

- **فقه المسألة** :لا يعني هذا الحديث تحريم سؤال المخلوق أو الاستعانة به مطلقاً. بل إن سؤال المخلوق فيما يقدر عليه جائز بشروط، كأن لا يكون فيه مذلة للسائل. والاستعانة به فيما يقدر عليه مشروعة، وتدخل في باب التعاون على البر والتقوى. وإنما المقصود في الحديث هو حصر السؤال والاستعانة فيما لا يقدر عليه إلا الله، وتوجيه القلب للاعتماد الكلي على الله وحده حتى في الأسباب.

المحور الثالث: اليقين المطلق في نفاذ القدر

يريد بذلك أن ما يصيب العبد مما يضره أو ينفعه في دنياه فكله مقدر عليه، ولا يمكن أن يصيبه ما لم يكتب له ولم يُقدَّر عليه ولو اجتهد عَلَى ذلك الخلق كلهم جميعًا، وقد دلّ القرآن أيضاً عَلَى مثل هذا في قوله تعالى: {قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا} [التوبة: 51] وقوله: {مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ} [الحديد: 22] وقوله: {قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ} [آل عمران: 154].

وخرَّج الإمام أحمد من حديث أبي الدرداء، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ حَقِيقَةً وَمَا

(1) المصدر نفسه، (126/3).

(2) أخرجه مسلم (2664).

بَلَغَ عَبْدٌ حَقِيقَةَ الْإِيمَانِ حَتَّى يَعْلَمَ أَنَّ مَا أَصَابَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُخْطِئَهُ، وَمَا أَخْطَأَهُ لَمْ يَكُنْ لِيُصِيبَهُ».[1]

هذا المحور هو ذروة الوصية، حيث يرسخ النبي ﷺ في قلب الغلام عقيدة القدر، وما يثمره ذلك من آثار سلوكية عظيمة.

- **نفي تأثير الخلق استقلالاً** :قوله ﷺ» :واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك«، هو تقرير حاسم بأن الخلق كلهم، من أولهم إلى آخرهم، لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم نفعاً ولا ضراً استقلالاً عن قدر الله. فهم مجرد أسباب يجري الله على أيديهم مقاديره.
- **الآثار التربوية لهذا اليقين** :هذا العلم اليقيني يثمر في قلب المؤمن:
  1. **الشجاعة والإقدام** :في مواجهة الخلق، وعدم الخوف من بطشهم أو تهديدهم.
  2. **العزة والاستغناء** :عن الخلق، وعدم تملقهم أو إذلال النفس لهم طلباً لما في أيديهم.
  3. **الطمأنينة والرضا** :فإذا علم العبد أن ما أصابه لم يكن ليخطئه، وما أخطأه لم يكن ليصيبه، اطمأن قلبه ورضي بقضاء الله وقدره.

قال ابن رجب:" واعلم أن مدار جميع هذه الوصية من النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس عَلَى هذا الأصل، وما بعده وما قبله متفرع عليه وراجع إِلَيْهِ، فإنَّه إذا علم العبد أنَّه لن يصيبه إلا ما كتب الله له من خير أو شر أو نفع أو ضر، وأن اجتهاد الخلق كلهم جميعًا عَلَى خلاف المقدور غير مفيد شيئًا ألبتة، علم حينئذ أن الله تعالى وحده هو الضار النافع والمعطي المانع، فأوجب ذلك للعبد توحيد ربه عز وجل وإفراده بالاستعانة والسؤال والتضرع والابتهال، وإفراده أيضاً بالعبادة والطاعة؛ لأنّ المعبود إِنَّمَا يقصد بعبادته جلب المنافع ودفع المضار، ولهذا ذم الله سبحانه من يعبد ما لا ينفع ولا يضر ولا يغني عن عابده شيئًا، وأيضًا فكثير ممن لا يحقق الإيمان في قلبه يقدّم طاعة مخلوق عَلَى طاعة الله رجاء نفعه أو دفعًا لضره، فإذا تحقق العبد تفرد الله وحده بالنفع والضر وبالعطاء والمنع، أوجب ذلك إفراده بالطاعة والعبادة، ويقدم طاعته عَلَى طاعة الخلق كلهم جميعًا، كما يوجب ذلك أيضاً إفراده سبحانه بالاستعانة به، والطلب منه".[2]

- **حتمية القدر** :إن الختام البليغ» رفعت الأقلام وجفت الصحف «يقطع أي تردد أو شك، ويقرر أن الأمر قد حُسم، والمقادير قد كُتبت وفُرغ منها في الأزل، وأن ما يجري في الكون ما هو إلا تنفيذ لهذا التقدير السابق. وهذا يورث في القلب التسليم المطلق لأمر الله الكوني والشرعي.

  وهو كناية عن نفوذ المقادير وكتابتها جميعها في كتاب جامع من أمد بعيد، فإن الكتاب إذا كتب وفرغ من كتابته وبعد عهده فقد رفعت الأقلام عنه وجفت الأقلام التي كتب به من مدادها وجفت الصحيفة المكتوب فيها بالمداد المكتوب به فيها.

---

(1) (6/ 441).

(2) نور الاقتباس، (141/3).

وهذا من أحسن الكنايات وأبلغها، وقد دل الكتاب والسنة الصحيحة عَلَى مثل هذا المعنى، قال الله تعالى: {مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ} [الحديد: 22]. وخرَّج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي من حديث عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَهُ اللَّهُ الْقَلَمُ ثُمَّ قَالَ: اكْتُبْ. فَجَرَى فِي تِلْكَ السَّاعَةِ بِمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ".[1]

وفي "صحيح مسلم" عن عبد الله بن عمرو- رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ مَقَادِيرَ الْخَلَائِقِ قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِخَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ».[2]وخرَّج مسلم من حديث جابر "أَنَّ رَجُلاً قال: يا رسول الله، فِيمَ الْعَمَلُ الْيَوْمَ أَفِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ أَوْ فِيمَا نَسْتَقْبِلُ؟ قَالَ: لَا، بَلْ فِيمَا جَفَّتْ بِهِ الْأَقْلَامُ وَجَرَتْ بِهِ الْمَقَادِيرُ. قَالَ: فَفِيمَ الْعَمَلُ؟ قَالَ: اعْمَلُوا، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ".[3]

الفرع الثاني: المعنى الإجمالي للوصية والربط بين محاورها

إن المعنى الإجمالي الذي تنتظم فيه كل هذه "الكلمات" هو بناء الشخصية الموحدة التي تعيش في كنف الله ومعيته، وتستمد قوتها وعزتها ويقينها منه وحده. فالوصية تبدأ بترسيخ علاقة تبادلية بين العبد وربه: «احفظ الله يحفظك». هذا هو الأساس الذي يُبنى عليه كل شيء. فإذا تحقق هذا الشرط (حفظ العبد لحدود الله)، ترتبت عليه كل الثمرات التالية: المعية الخاصة («تجده تجاهك»)، واستجابة الطلب («فاسأل الله»)، وتحقق العون («فاستعن بالله»).

ثم ينتقل الحديث من بناء العلاقة إلى بناء التصور الصحيح للكون والحياة .فبعد أن وجه القلب إلى الله وحده طلباً وعوناً، يطمئنه بأن هذا التوجه ليس مجرد حالة روحية، بل هو موافق لحقيقة القدر الكوني. فما دام الخلق لا يملكون نفعاً ولا ضراً إلا بما كتبه الله، فإن التوجه إليهم بالسؤال والاستعانة هو عبث وضياع. وهكذا، يصبح توحيد الطلب (الألوهية) نتيجة منطقية للإيمان بتفرد الله بالخلق والتدبير (الربوبية والقدر).

وبهذا، تتكامل محاور الوصية في بنية منطقية متماسكة: تبدأ بتصحيح السلوك الظاهري (حفظ الحدود)، فتثمر علاقة باطنية (المعية والحفظ)، وهذه العلاقة بدورها تثمر سلوكاً توحيدياً (قصر السؤال والاستعانة على الله)، وهذا السلوك التوحيدي يتأسس على رؤية كونية يقينية (الإيمان بالقدر). إنها دائرة متكاملة من العلم والعمل، والعقيدة والسلوك، تبني المسلم بناءً شاملاً ومتيناً.

---

(1) أخرجه الإمام أبو داود في "سننه" في كتاب السنة، باب في القدر، رقم الحديث (4700)، والإمام الترمذي في "سننه" في كتاب القدر برقم (2155)، وفي كتاب التفسير برقم (3319)، والإمام أحمد في "مسنده" برقم (22705)، كلهم من طريق عبد الواحد بن سليم، عن عطاء بن أبي رباح، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه. والحديث قال عنه الإمام الترمذي: "حديث حسن صحيح غريب"، وصححه الشيخ الألباني في "صحيح الجامع" برقم (2018)، وفي "سلسلة الأحاديث الصحيحة" برقم (133).

(2) برقم (2653).

(3) برقم (2648).

المبحث الثالث: الاستنباط العقدي والفقهي والتربوي لوصية النبي ﷺ لابن عباس

بعد أن ثبتت حجية النص سنداً في المبحث الأول، وتم تفكيك بنيته اللغوية والبيانية في المبحث الثاني، ننتقل إلى الغاية العملية من دراسة هذه الوصية النبوية، وهي استثمار كنوزها في استنباط الأصول العقدية، والقواعد الفقهية، والآثار التربوية. إن وصية النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس ليست مجرد نص وعظي، بل هي وثيقة تأسيسية لمنهج حياة متكامل، يضبط علاقة المسلم بربه، وتصوره للكون، وسلوكه في الحياة. وهذا الفصل يتناول استجلاء هذه الأبعاد المتكاملة بالتفصيل والتحليل.

المطلب الأول: الآثار العقدية المستنبطة من الوصية

تمثل هذه الوصية النبوية أصلاً جامعاً لأهم أصول عقيدة أهل السنة والجماعة، خاصة في بابي التوحيد والقدر.

الفرع الأول: الحديث أصلاً في تقرير عقيدة القدر

تُعد هذه الوصية من أوضح النصوص النبوية وأقواها في تقرير عقيدة الإيمان بالقدر، وتثبيتها في قلب المؤمن. فقوله ﷺ» :واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف» يؤصل لمراتب القدر الأربع تأصيلاً عملياً:

- **مرتبة العلم** :فالله قد علم بعلمه الأزلي ما سيفعله الخلق.
- **مرتبة الكتابة** :وأن هذا العلم قد كُتب في اللوح المحفوظ قبل خلق السماوات والأرض. وهذا هو معنى قوله: «قد كتبه الله لك/عليك».
- **مرتبة المشيئة** :فما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن. واجتماع الأمة لا يغير من مشيئته شيئاً.
- **مرتبة الخلق** :فالله خالق كل شيء، بما في ذلك أفعال العباد التي هي سبب للنفع أو الضر.

وقوله ﷺ: «رفعت الأقلام وجفت الصحف» هو تقرير نهائي لحتمية نفاذ القدر، وأن الأمر قد فُرغ منه. قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت. 728هـ) معلقاً على هذا المعنى: "والمراد أن التقدير السابق قد فُرغ منه، فكل ما هو كائن فإنه مكتوب، يعلمه الله، وقد كتبه، وشاءه، وخلقه"[1].

الفرع الثاني: الحديث تطبيقاً عملياً لتحقيق التوحيد بنوعيه

هذه الوصية هي ترجمة عملية لقوله تعالى :﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: 5]، حيث تؤسس لتحقيق التوحيد بنوعيه: الألوهية والربوبية.

- **تحقيق توحيد الألوهية** (توحيد القصد والطلب) :وذلك في قوله ﷺ: «إذا سألت فاسأل الله». ففيه أمر بإفراد الله تعالى بالسؤال والطلب في كل ما لا يقدر عليه إلا هو من جلب المنافع ودفع المضار. وهذا يقطع جذور الشرك الأصغر المتعلق بالقلب، من رجاء المخلوقين أو الخوف منهم فيما لا يملكونه.

---

(1) ابن تيمية، تقي الدين أحمد، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ، ج8، ص75.

- **تحقيق توحيد الربوبية** (توحيد الفعل والملك) :وذلك في قوله ﷺ: «واعلم أن الأمة لو اجتمعت...». فهذا الجزء يرسخ في القلب عقيدة أن الله وحده هو الخالق، المالك، المدبر، النافع، الضار. فإذا استقر هذا اليقين في القلب، كان من الطبيعي أن يُفرد بالسؤال والاستعانة. فتوحيد الألوهية هو الثمرة المنطقية لتوحيد الربوبية.

الفرع الثالث: في بيان مفهوم المعية الإلهية الخاصة

قوله ﷺ: «احفظ الله تجده تجاهك» وفي رواية الإمام أحمد: «أمامك» هو بيان لثمرة عظيمة من ثمرات حفظ حدود الله، وهي المعية الإلهية الخاصة.

- **الفرق بين المعية العامة والخاصة** :المعية الإلهية نوعان:
  - **معية عامة** :وهي شاملة لجميع الخلق، مؤمنهم وكافرهم، ومعناها: الإحاطة والعلم والرؤية. ودليلها قوله تعالى :﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: 4].
  - **معية خاصة** :وهي خاصة بالأنبياء والصالحين والمتقين، ومعناها: النصرة والتأييد والحفظ والتوفيق. ودليلها قوله تعالى لموسى وهارون :﴿إِنَّنِي مَعَكُمَا أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: 46]. والحديث هنا يشير بوضوح إلى المعية الخاصة، فهي ثمرة وجزاء لحفظ حدود الله. قال الإمام ابن القيم (ت. 751هـ): "وهذه هي المعية الخاصة التي هي لأهل طاعته، وهي غير المعية العامة التي هي لجميع خلقه".[1]

المطلب الثاني: الآثار الفقهية والأصولية المستنبطة

الفرع الأول: قاعدة الجزاء من جنس العمل

قوله ﷺ: «احفظ الله يحفظك»، هو تقرير لقاعدة كلية في التشريع والجزاء، وهي أن الجزاء من جنس العمل . فكما أن العبد يحفظ أوامر الله ونواهيه، فإن الله يجازيه من جنس فعله، فيحفظه في دينه ودنياه. وهذه القاعدة مطردة في نصوص كثيرة، كقوله تعالى :﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: 40].

الفرع الثاني: الحكم الفقهي في مسألة سؤال المخلوقين

هل قول النبي ﷺ: «إذا سألت فاسأل الله» يعني تحريم سؤال المخلوقين مطلقاً؟ لقد فصّل العلماء في هذه المسألة تفصيلاً دقيقاً، وخلاصته:

- **السؤال المحرم** :وهو سؤال المخلوق فيما لا يقدر عليه إلا الله، كطلب الشفاء من الأمراض، أو طلب الرزق، أو المغفرة. فهذا شرك أكبر.
- **السؤال الجائز** :وهو سؤال المخلوق فيما يقدر عليه، وهذا على درجات:
  - واجب :كطلب العلم من أهله، أو سؤال القاضي للحكم.
  - مندوب :كسؤال المساعدة في أمور البر والتعاون.

---

(1) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الوابل الصيب من الكلم الطيب، تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط، دمشق: دار البيان، 1399هـ، ص75.

- مباح :كسؤال عن الطريق أو طلب المساعدة في حمل شيء.
- **مكروه** :وهو سؤال الناس أموالهم لغير ضرورة، وهو ما وردت فيه نصوص الذم. فالمقصود في الحديث هو كمال التوحيد، وهو أن يوجه العبد قلبه بالكلية إلى الله، فلا يسأل غيره إلا عند الضرورة، ومع اعتقاد أن المخلوق مجرد سبب، وأن المعطي والمانع في الحقيقة هو الله.

الفرع الثالث: العلاقة بين التوكل والأخذ بالأسباب

قد يُفهم من الحديث فهماً خاطئاً أنه يدعو إلى ترك الأسباب. ولكن منهج أهل السنة والجماعة هو الجمع بين التوكل والأخذ بالأسباب .فالحديث يوجه عمل القلب، لا يلغي عمل الجوارح.

- **التوكل** :هو عمل القلب، ويعني صدق الاعتماد على الله في جلب المنافع ودفع المضار، مع الثقة التامة به. وهذا ما يؤسسه الحديث في القلب.
- **الأخذ بالأسباب** :هو عمل الجوارح، وهو امتثال لأمر الله الكوني والشرعي.فالمسلم يتداوى (أخذ بالسبب)، وقلبه معلق بالله الشافي (توكل). يزرع أرضه (أخذ بالسبب)، وقلبه معلق بالله الرازق (توكل). قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد، ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل، والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع.[1]

المطلب الثالث: الآثار التربوية والسلوكية المستنبطة

الفرع الأول: بناء الشخصية المعتزة بالله المستغنية عن خلقه

إن جوهر هذه الوصية هو بناء شخصية إنسانية متكاملة، تستمد عزتها وقوتها من مصدر واحد فقط، وهو الله. فالإيمان بأن النفع والضر بيد الله وحده، وأن الخلق لا يملكون شيئاً، يحرر الإنسان من كل أشكال العبودية للمخلوقين، ويورثه عزة إيمانية تامة تجعله يستغني عما في أيديهم.

الفرع الثاني: تحقيق الأمن النفسي والطمأنينة القلبية

هذه الوصية هي أعظم وصفة لتحقيق الأمن النفسي ومواجهة قلق العصر. فالإيمان الراسخ بأن كل ما يجري في الكون هو بتقدير إلهي حكيم، وأن» ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك «يحرر الإنسان من:

- **القلق من المستقبل** :لأنه يعلم أن مستقبله بيد الله وقد كُتب وفُرغ منه.
- **الحسرة على الماضي** :لأنه يعلم أن ما فاته لم يكن ليصيبه.
- **الخوف من الناس** :لأنه يعلم أنهم لا يملكون له نفعاً ولا ضراً.

وهذا اليقين هو مصدر الطمأنينة الحقيقية التي لا تتأثر بتقلبات الظروف.

الفرع الثالث: المنهجية النبوية في التربية والتأثير

يقدم الحديث نموذجاً عملياً متكاملاً في فنون التربية، من أهم ملامحه:

---

(1) مجموع الفتاوى، مرجع سابق، ج8، ص169.

- **استغلال الموقف التعليمي** :النبي ﷺ لم يعقد مجلساً خاصاً، بل استغل موقفاً عفوياً (الركوب خلفه على الدابة) لغرس هذه المعاني العظيمة.
- **الخطاب العاطفي** :استخدامه للقب« يا غلام» فيه تحبيب وتلطف، يفتح قلب المتعلم قبل عقله.
- **التشويق والتبسيط** :قوله «إني أعلمك كلمات »يبسط الأمر ويثير فضول الغلام.
- **التركيز على غرس الأصول** :لم يدخل النبي ﷺ في تفاصيل فقهية، بل ركز على غرس القواعد العقدية الكلية التي سيبني عليها الغلام كل حياته. وهذا هو أساس المنهج التربوي الناجح.

المبحث الرابع: التحليل والتطبيق المقاصدي لوصية النبي ﷺ لابن عباس

يتجاوز التحليل المقاصدي حدود الاستنباط الفقهي الجزئي، لينفذ إلى الغايات الكلية والحِكَم العليا التي من أجلها شُرعت الأحكام. وهو منهج أصولي ينظر إلى النصوص بوصفها وسائل لتحقيق مقاصد الشارع في جلب المصالح ودرء المفاسد. وفي هذا السياق، لا تُعد وصية النبي صلى الله عليه وسلم لابن عباس مجرد نص عقدي، بل هي أصل مقاصدي بامتياز، إذ تؤسس لمنظومة متكاملة من المقاصد التي تهدف إلى صيانة دين المكلف ونفسه وعقله، وتحقيق العزة والحرية الإيمانية. ويتناول هذا الفصل تحليل الوصية في ضوء نظرية المقاصد، بدءاً من المقاصد الجزئية المتعلقة بالتوكل واليقين، مروراً بارتباطها بالكليات الخمس، وانتهاءً بتنزيلها على نوازل الواقع المعاصر.

المطلب الأول: المقاصد التربوية والعقدية المباشرة للوصية

تخدم الوصية بشكل مباشر مجموعة من المقاصد التربوية والعقدية التي تعتبر أساساً لبناء الشخصية المسلمة.

1. **مقصد غرس التوحيد الخالص** :إن المقصد المباشر والأول للوصية هو تجريد التوحيد في قلب الغلام. فقوله ﷺ: «إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله» ، يهدف إلى قطع كل العلائق القلبية بالمخلوقين، وتوجيه القلب بالكلية إلى الخالق وحده في جلب المنافع ودفع المضار.
2. **مقصد بناء اليقين وتحرير الإنسان** :يهدف قوله ﷺ» :واعلم أن الأمة لو اجتمعت «...إلى تحقيق مقصد عظيم، وهو بناء اليقين المطلق بقدر الله النافذ. هذا اليقين يحرر الإنسان من أكبر قيدين يكبلانه :الخوف من الخلق، والطمع فيما في أيديهم .فالإنسان الذي يعلم يقيناً أن الخلق لا يملكون له نفعاً ولا ضراً، يتحرر من الخضوع لسلطانهم، ويتحقق له كمال العزة والحرية.
3. **مقصد تحقيق المعية الإلهية** :تهدف الوصية إلى بيان الطريق العملي لتحصيل المعية الإلهية الخاصة، وهي غاية كل مؤمن. فمن خلال قاعدة «احفظ الله يحفظك»، يرسم النبي ﷺ طريقاً واضحاً: الالتزام بحدود الله هو السبيل لنيل حفظ الله ومعيته وتأييده. قال ابن رجب: "من قام بحقوق الله عليه، فإن الله يتكفل له بالقيام بجميع مصالحه في الدنيا والآخرة"[1].
4. **مقصد التربية بالصبر والرضا** :في الرواية الثانية للحديث، يظهر مقصد تربوي آخر وهو غرس فضيلة الصبر.

(1) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ج1، ص472.

فقوله ﷺ: « واعلم أن في الصبر على ما تكره خيراً كثيراً، وأن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً»، يهدف إلى بناء "عقلية الصبر" لدى المسلم، وجعلها منهجاً لمواجهة مصاعب الحياة، مع بث الأمل والثقة في حتمية الفرج.

المطلب الثاني: ارتباط الوصية بالمقاصد الكلية للشريعة (الكليات الخمس)

إن قيمة الوصية المقاصدية تتعاظم حين يُنظر إليها من زاوية علاقتها بالكليات الخمس التي أجمع العلماء على أن الشريعة جاءت لحفظها.

1. **حفظ الدين** :يمثل هذا الحديث جوهر مقصد حفظ الدين .فالدين لا يُحفظ فقط بأداء الشعائر، بل يُحفظ في أصله وأساسه بتوحيد خالص ويقين راسخ. فالوصية تحمي أصل الدين (التوحيد) من الشرك الخفي، وتحمي كماله (الإيمان بالقدر) من الشك والاضطراب.
2. **حفظ النفس** :تخدم الوصية مقصد حفظ النفس من جانبين:
   - **حفظها من الهلاك المعنوي** :فالتعلق بغير الله، والخوف من المخلوقين، والقلق الدائم، هي أمراض مهلكة للنفس. والوصية بجرعات اليقين والتوكل التي تقدمها هي أعظم علاج لهذه الأمراض، وهي أساس تحقيق "الأمن النفسي."
   - **حفظها من الإذلال والمهانة** :فبتحريرها من رجاء الخلق، تحفظ الوصية على النفس كرامتها وعزتها.
3. **حفظ العقل** :إن من أهم وظائف العقل إدراك الحقائق الكبرى للوجود. والوصية تخدم مقصد حفظ العقل من خلال:
   - **حمايته من الخرافة** :بتقديم تفسير توحيدي واضح للكون، يغلق الباب أمام التفسيرات الخرافية التي تربط النفع والضر بالتمائم أو الكهنة أو غيرهم.
   - **تزويده باليقين** :اليقين هو غذاء العقل. والوصية تقدم له أصولاً يقينية راسخة يبني عليها تصوراته، مما يحميه من الشكوك والاضطراب الفكري.
4. **حفظ النسل والعرض** :على الرغم من أن العلاقة غير مباشرة، إلا أن الشخصية التي تبنيها هذه الوصية (شخصية عزيزة، قوية، تراقب الله) هي أبعد ما تكون عن انتهاك أعراض الناس، وأحرص ما تكون على بناء أسرة قائمة على أسس إيمانية متينة.
5. **حفظ المال** :يرتبط الحديث بهذا المقصد من خلال تجفيف منابع الكسب الحرام القائم على الخوف أو الطمع. فالذي يعلم أن رزقه مكتوب، وأن الخلق لا يملكون له شيئاً، لا يضطر إلى التنازل عن دينه أو أخلاقه من أجل كسب مادي، فلا يرتشي، ولا ينافق، ولا يداهن.

المطلب الثالث: تنزيل الوصية على نوازل الواقع المعاصر

إن عظمة النصوص التأسيسية تكمن في قدرتها على الامتداد لتخاطب كل عصر وإشكالاته. ووصية ابن عباس تقدم منهجية تقويمية يمكن تنزيلها على العديد من الظواهر المعاصرة.

1. **في مواجهة ثقافة الاستهلاك والمادية** :في عصر طغت فيه المادية، وأصبح الإنسان يعتمد كلياً على الأسباب المادية (المال، المنصب، العلاقات)، تأتي هذه الوصية لتعيد التوازن، وتذكر بأن هذه الأسباب لا تنفع ولا تضر استقلالاً، وأن القوة الحقيقية تكمن في الاتصال بمسبب الأسباب. إنها دعوة لـ "تأميم القلب" لله وحده في وجه "خصخصة" الحياة للمادة.
2. **في مجال الصحة النفسية ومواجهة القلق والاكتئاب** :تقدم الوصية منهجاً علاجياً ووقائياً فريداً لأمراض العصر النفسية كالقلق والاكتئاب. فالإيمان العميق بأن كل ما يجري مقدر بحكمة، وأن الفرج مع الكرب، والنصر مع الصبر، هو أقوى مصل مضاد لليأس والإحباط. ويمكن للمعالجين النفسيين المسلمين استلهام هذه المبادئ في برامجهم العلاجية.
3. **في تربية الأجيال الجديدة في العصر الرقمي** :في ظل عالم رقمي يربي الأجيال على الاعتماد على "الخوارزميات" و"الترندات" و"أرقام المتابعين" كمصدر للقيمة والتوجه، تقدم الوصية منهجاً بديلاً لتربية الأبناء على:
   - **الاستقلالية الفكرية** :فلا يكون أسيراً لآراء الجماهير.
   - **العزة بالنفس** :فلا يشحت "اللايكات" أو القبول من الآخرين.
   - **البوصلة الداخلية** :وهي حفظ حدود الله، التي تكون هي المعيار الأعلى للحكم على الأفعال، لا ما يراه الناس أو يريده المجتمع.
4. **في مجال السياسة والعلاقات الدولية** :على مستوى الأمة، تقدم الوصية منهجاً في العزة الاستراتيجية. فالأمة التي تؤمن يقيناً بأن القوى الكبرى» لو اجتمعت «...لا تملك لها نفعاً ولا ضراً إلا بما كتبه الله، هي أمة تتحرر من عقدة الخوف والتبعية، وتبني سياساتها على أساس من القوة الذاتية والتوكل على الله، مع الأخذ بالأسباب المتاحة. إنها دعوة للانعتاق من "فيتو" القوى الكبرى، واللجوء إلى "فيتو" القدر الإلهي.

خاتمة

في ختام هذه الرحلة البحثية التي حاولت سبر أغوار وصية النبي صلى الله عليه وسلم الجامعة لابن عمه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما: «يا غلام، إني أعلمك كلمات...»، يمكننا أن نخلص إلى أنها ليست مجرد كلمات عابرة قيلت في موقف عابر، بل هي دستور مكثف ومنهج متكامل لبناء الشخصية المسلمة، وتأصيل علاقتها بربها، وتصحيح رؤيتها للكون والحياة. لقد أثبتت هذه الدراسة، عبر فصولها التحليلية، أن هذه الوصية تمثل أصلاً عقدياً، وقاعدة تربوية، ومنطلقاً مقاصدياً، لا غنى عنه لفهم جوهر رسالة الإسلام في بناء الإنسان.

أولاً: أهم النتائج المستخلصة من البحث

1. في البعد الإسنادي :أثبتت الدراسة أن الحديث في أعلى درجات الصحة، إذ صححه كبار أئمة الحديث كالترمذي، وتلقته الأمة بالقبول، واعتبروه أصلاً في بابه.
2. في البعد البياني والتربوي :كشف التحليل عن عبقرية المنهج النبوي في التربية، حيث استخدم النبي ﷺ أساليب التشويق، والتلطف، والتبسيط، واستغلال الموقف التعليمي العفوي لغرس أعمق الأصول العقدية

في قلب غلام صغير، مما يجعله نموذجاً يحتذى في فنون التعليم والتأثير.

3. في البعد العقدي :أسفر البحث عن أن هذه الوصية هي متن عقدي جامع يؤصل لأهم ركائز عقيدة أهل السنة والجماعة، ومنها:
   - تحقيق التوحيد بنوعيه :توحيد الألوهية في قوله» إذا سألت فاسأل الله«، وتوحيد الربوبية في قوله» واعلم أن الأمة لو اجتمعت.«...
   - الإيمان بالقدر :فالحديث من أوضح النصوص في تقرير مراتب القدر الأربع، وحتمية نفاذه.
   - إثبات المعية الإلهية الخاصة :كجزاء وثمرة لحفظ حدود الله.
4. في البعد الفقهي والأصولي :أظهرت الدراسة أن الوصية أصل لقواعد كلية، منها:
   - قاعدة "الجزاء من جنس العمل :"المتجلية في قوله» احفظ الله يحفظك.«
   - قاعدة "الجمع بين التوكل والأخذ بالأسباب :"حيث يوجه الحديث عمل القلب (التوكل) دون أن يلغي عمل الجوارح (الأخذ بالأسباب).
5. في البعد المقاصدي :أبرزت الدراسة أن الوصية تخدم مقاصد الشريعة الكلية بشكل مباشر وعميق، فهي تحقق حفظ الدين بتأصيل التوحيد، وحفظ النفس والعقل بتحريرهما من الخوف والقلق والتعلق المذموم، وتؤسس لشخصية سوية قادرة على حفظ العرض والنسل والمال.

ثانيا : أهمية البحث والإضافة العلمية

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها قدمت قراءة تكاملية لهذه الوصية العظيمة، فلم تقتصر على شرحها شرحاً وعظياً، بل حاولت ربط أبعادها المختلفة في بنية واحدة، فانطلقت من التحليل الإسنادي، مروراً بالتفكيك اللغوي والبلاغي، وصولاً إلى الاستنباط العقدي والفقهي والمقاصدي، وانتهاءً بمحاولة تنزيل معانيها على الواقع المعاصر. وتأمل هذه الدراسة أن تكون قد أسهمت في إبراز عبقرية النص النبوي وقدرته على تأسيس مناهج متكاملة في المعرفة والسلوك، وتقديم نموذج تطبيقي في كيفية الانتقال من التحليل النصي إلى الاستثمار المقاصدي والواقعي للسنة النبوية.

ثالثا : توصيات البحث

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1. على المستوى الأكاديمي والبحثي :دعوة الباحثين في الدراسات الإسلامية إلى تبني مناهج تكاملية في دراسة النصوص التأسيسية للسنة النبوية، تجمع بين التحليل الحديثي واللغوي والفقهي والمقاصدي، للخروج من دائرة الشروح التقريرية إلى فضاء الاستثمار المنهجي.
2. على مستوى المناهج التعليمية :ضرورة إدراج هذه الوصية كمحور أساسي في مناهج التربية الإسلامية في مختلف المراحل، ليس كمجرد حديث للحفظ، بل كمنهج لبناء "عقلية التوحيد" و"شخصية اليقين" لدى الناشئة، مع التركيز على أساليبها التربوية العملية.
3. على مستوى الإرشاد النفسي والاجتماعي :دعوة المرشدين والمعالجين النفسيين المسلمين إلى استلهام

المبادئ التي تضمنتها الوصية في برامجهم العلاجية لمواجهة أمراض العصر كالقلق والاكتئاب وفقدان المعنى، باعتبارها وصفة نبوية فعالة لتحقيق الأمن النفسي والطمأنينة.

4. على المستوى التربوي والدعوي :ضرورة تجاوز التناول السطحي لهذه الوصية في الخطاب الدعوي، والانتقال إلى شرح أبعادها العميقة في بناء الشخصية، وتحرير الإنسان، وتحقيق العزة الإيمانية، وربطها بشكل مباشر بتحديات الواقع الذي يعيشه الشباب.

وفي الختام، فإن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة متواضعة للغوص في بحر هذه "الكلمات" النبوية الزاخرة، وما خفي من كنوزها أعظم مما ظهر. فنسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يرزقنا فقهاً في دينه، ويقيناً به، وتوكلاً عليه، وعزة به لا بغيره.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الحديث الخامس

ميزان العمل الظاهر وضوابط الإتباع في التشريع الإسلامي

- تمهيد: في مكانة الحديث وأهميته التأسيسية
- المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث
- المبحث الثالث: الاستنباط العقدي والفقهي والتربوي
- المبحث الثالث: الاستنباط العقدي والفقهي والتربوي
- المبحث الرابع: التحليل والتطبيق المقاصدي للحديث

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: (مَنْ مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ)

المحاضرة التاسعة والعاشرة

ميزان العمل الظاهر وضوابط الاتباع في التشريع الإسلامي

قال مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو جَعْفَرٍ مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَوْنٍ الْهِلَالِيُّ. جميعا عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ. قَالَ ابْنُ الصَّبَّاحِ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ. حَدَّثَنَا أَبِي عَنْ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عَائِشَةَ. قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: **(مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ)**.

وله: **(من عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ)**.

مقدمة

الحمد لله الذي أكمل لنا الدين وأتم علينا النعمة، وجعل شريعته الغراء مناراً للسالكين وحجة على العالمين، فجعلها كاملة لا تقبل الزيادة، وشاملة لا تحتاج إلى استدراك، والصلاة والسلام على من أرسله ربه بالهدى ودين الحق، نبينا محمد، الذي بلغ الرسالة وأدى الأمانة، وتركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلا هالك، وعلى آله وصحبه، الذين كانوا أشد الناس اتباعاً لسنته، وأبعدهم عن كل ابتداع ومحدثة، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن من أعظم خصائص الشريعة الإسلامية كمالها وشمولها، وقيامها على أصلين عظيمين هما: **الإخلاص للمعبود، والمتابعة للرسول صلى الله عليه وسلم**. هذان الأصلان هما شرطا قبول أي عمل، وعليهما مدار النجاة والفلاح. وقد تكفلت السنة النبوية ببيان هذين الأصلين في نصين تأسيسيين من جوامع كلمه ﷺ، اعتبرهما العلماء ميزان الدين كله.

- فأما ميزان الأعمال الباطنة، فهو حديث أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «**إنما الأعمال بالنيات**»، الذي يضبط القصد والباعث الداخلي للعمل.
- وأما ميزان الأعمال الظاهرة، فهو حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها الذي نحن بصدد دراسته: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**».

هذا الحديث ليس مجرد نص في التحذير من البدع، بل هو **قاعدة كلية ومنهج حياة**، يضبط علاقة المسلم بالدين، ويضع له حداً فاصلاً بين المشروع والممنوع، وبين الاتباع والابتداع. إنه الميزان الذي توزن به كل الأقوال والأعمال الظاهرة، فما وافق هدي النبي ﷺ قُبل، وما خالفه رُدَّ على صاحبه كائناً من كان.

ونظراً لهذه المكانة المحورية، تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ «**ميزان العمل الظاهر وضوابط الاتباع في التشريع الإسلامي: دراسة تحليلية أصولية مقاصدية لحديث عائشة رضي الله عنها "من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد"**» كمحاولة علمية لاستجلاء الأبعاد المتكاملة لهذا النص النبوي العظيم، عبر منهج تكاملي يجمع بين التحليل

الإسنادي النقدي، والتفكيك اللغوي والبلاغي، والاستنباط الفقهي والأصولي، والغوص في دلالاته المقاصدية الكلية، وانتهاءً بتنزيل معانيه على نوازل الواقع المعاصر. وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم قراءة شاملة ومعمقة تتجاوز الشروح التقريرية، لتكشف عن البنية التشريعية والأخلاقية المتكاملة التي يؤسس لها هذا الحديث، وتبرز امتداداته في مختلف حقول المعرفة الإسلامية، وتستثمر منهجيته في ضبط مسيرة التدين الفردي والجماعي.

تمهيد: في أهمية الحديث ومكانته التأسيسية

إن قيمة النص في التراث الإسلامي تُقاس بمدى تأثيره في المنظومة المعرفية والتشريعية، ومن هذا المنظور، يحتل حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها موقعاً فريداً، إذ يمثل نقطة ارتكاز محورية في علوم الشريعة، وقاعدة أساسية من قواعد الدين الكبرى.

لقد تواتر النقل عن أئمة الإسلام في تعظيم قدر هذا الحديث، فاعتبروه أصلاً جامعاً وقاعدة كلية، بل جعلوه نصف الدين:

- **قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت. 852هـ):** "هذا الحديث معدود من أصول الإسلام، وقاعدة من قواعده... ويصلح أن يسمى نصف أدلة الشرع".[1] فإذا كان حديث «إنما الأعمال بالنيات» نصف الدين المتعلق بالباطن، فهذا الحديث هو النصف الآخر المتعلق بالظاهر.
- **الإمام النووي (ت. 676هـ):** قال: "هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه صلى الله عليه وسلم؛ فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات... وهذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات، وإشاعة الاستدلال به".[2]

هذه المكانة المحورية جعلت كثيراً من العلماء يضعونه في مصاف الأحاديث التي يدور عليها الإسلام. قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ): "وهذا الحديث أصلٌ عظيم من أُصول الإسلام، وهو كالميزان للأعمال في ظاهرها كما أنّ حديث: «الأعمال بالنيَّات» ميزان للأعمال في باطِنها، فكما أنَّ كل عمل لا يُراد به وجه الله تعالى فليس لعامله فيه ثواب، فكذلك كلُّ عمل لا يكون عليه أمر الله ورسوله، فهو مردودٌ على عامله، وكلُّ مَنْ أحدثَ في الدِّين ما لم يأذن به الله ورسوله، فليس مِنَ الدين في شيء".[3]

ويعود عظم موقع هذا الحديث، كما ذكر العلماء، إلى كونه:

1. **الميزان الحاكم على الأعمال الظاهرة:** فكل عبادة أو معاملة أو سلوك لا بد أن يُعرض على هذا الميزان، فما وافق "أمرنا" (أي ديننا وشرعنا) فهو المقبول، وما خالفه فهو المردود.
2. **السد المنيع أمام الابتداع في الدين:** يضع الحديث حداً فاصلاً وواضحاً أمام كل محاولة للإضافة أو النقصان

---

(1) ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون، بيروت: دار المعرفة، 1379هـ، ج5، ص357.

(2) النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ، ج12، ص16.

(3) ابن رجب الحنبلي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1412هـ، ج1، ص176.

في الدين. فالدين قد كمل، والباب قد أُغلق، وكل مستحسن لم يأت به الشرع هو ضلالة مردودة.

3. **أصل في قاعدة "النهي يقتضي الفساد":** استدل به كثير من الأصوليين على أن كل فعل منهي عنه في الشريعة، سواء في العبادات أو المعاملات، يترتب عليه البطلان والفساد وعدم الاعتداد به شرعاً.[1]

بناءً على ما تقدم، يتضح أن أهمية هذا الحديث ليست مجرد أهمية وعظية، بل هي **أهمية هيكلية ومنهجية وتشريعية**؛ فهو يضبط العلاقة بين النص والواقع، ويحفظ على الدين كماله ونقاءه، ويؤسس لمنهج الاتباع وترك الابتداع، مما يبرر إفراده بدراسة مستقلة ومعمقة لاستجلاء أبعاده المتكاملة.

المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث

إن فحص الإسناد هو الخطوة المنهجية الأولى التي يتوجه إليها نظر الباحث في علوم الحديث، فهو الركيزة التي يقوم عليها صرح القبول والرد، والحافظ الأمين الذي صانت به الأمة ميراث النبوة. ويتناول هذا الفصل دراسة إسناد حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، هذا الحديث الذي يمثل أصلاً من أصول الدين، والذي حظي بعناية فائقة من أئمة الحديث، فأودعوه في أصح مصنفاتهم، وتعددت طرقه التي تدور على رواة من أثبت الناس وأوثقهم.

المطلب الأول: تخريج الحديث من دواوين السنة

هذا الحديث من الأحاديث المتفق على صحتها، أخرجه الإمامان البخاري ومسلم في صحيحيهما، وغيرهما من أئمة الحديث.

1. **في الصحيحين:**
   - **صحيح البخاري:** أخرجه الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت. 256هـ) في "كتاب الصلح"، باب "إذا اصطلحوا على صلح جور فالصلح مردود".[2]
   - **صحيح مسلم:** أخرجه الإمام مسلم بن الحجاج (ت. 261هـ) في "كتاب الأقضية"، باب "نقض الأحكام الباطلة ورد محدثات الأمور". كما أخرج مسلم رواية أخرى بلفظ: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد».[3]
2. **في السنن والمسانيد:** أخرجه أيضاً الإمام أبو داود في "كتاب السنة" (ح4606)، والإمام ابن ماجه في "المقدمة" (ح14)، والإمام أحمد في مسنده (ج6، ص270).

المطلب الثاني: تراجم رواة الإسناد

الفرع الأول: ترجمة أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها)

---

(1) ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي، شرح الأربعين النووية، بيروت: المكتب الإسلامي، ط5، 1407هـ، ص22.

(2) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر، تحقيق: محب الدين الخطيب، القاهرة: المكتبة السلفية، ط1، 1400هـ، ج3، ص184، ح2697.

(3) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج3، ص1343، ح1718

هي أم المؤمنين، أم عبد الله، عائشة بنت أبي بكر الصديق عبد الله بن أبي قحافة القرشية التيمية.

- **حياتها وفضلها:** ولدت في الإسلام بعد البعثة بأربع أو خمس سنين. تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم قبل الهجرة، ودخل بها في المدينة وهي بنت تسع سنين. كانت أحب نساء النبي ﷺ إليه، وأفقه نساء الأمة على الإطلاق. وقد نزلت براءتها من السماء في آيات تتلى من سورة النور، في قصة الإفك المشهورة.
- **مكانتها العلمية:** كانت رضي الله عنها بحراً زاخراً في العلم، خاصة في الحديث والفقه والتفسير والشعر وأيام العرب. كانت مرجعاً لكبار الصحابة بعد وفاة النبي ﷺ، يسألونها ويستفتونها في دقائق العلم. قال التابعي الجليل مسروق: "رأيت مشيخة أصحاب رسول الله ﷺ الأكابر يسألونها عن الفرائض"[1]. وقال أبو موسى الأشعري: "ما أشكل علينا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حديث قط فسألنا عائشة، إلا وجدنا عندها منه علماً".[2]
- **روايتها للحديث:** تعد السيدة عائشة من المكثرين من رواية الحديث عن النبي ﷺ، حيث بلغت مروياتها (2210) أحاديث. وهذا الحديث الذي نحن بصدده هو من أجلّ ما روته، لأنه يؤسس لقاعدة كلية في قبول الأعمال وردها.

الفرع الثاني: ترجمة مختصرة لبقية رواة الإسناد الأشهر (سند مسلم)

1. **القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ت. 107هـ):** ابن أخي السيدة عائشة، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة. تابعي جليل، إمام، فقيه، حجة. قال عنه يحيى بن سعيد: "ما أدركنا بالمدينة أحداً نفضله على القاسم بن محمد"[3].
2. **عبد الله بن عون (ت. 151هـ):** تابعي صغير، إمام، حافظ، ثقة ثبت. كان من أورع أهل زمانه وأتقنهم. قال عنه شعبة بن الحجاج: "ابن عون سيد المحدثين".[4]
3. **حماد بن زيد (ت. 179هـ):** من أتباع التابعين، إمام، فقيه، حافظ، من أثبت الناس في أيوب السختياني وابن عون. قال عنه الإمام أحمد: "حماد بن زيد من أئمة المسلمين"[5].

المطلب الثالث: الحكم على الحديث

- **الحكم الإجمالي:** الحديث **صحيح** متفق على صحته، وهو في أعلى درجات الصحة. إسناده من أصح الأسانيد وأقواها، فكل رواته أئمة حفاظ ثقات.
- **أقوال النقاد:** لم يقع بين نقاد الحديث أي خلاف في قبول هذا الحديث وتلقيه بالصحة والتعظيم. قال

---

(1) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ، ج2، ص179.

(2) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م، ح3883.

(3) المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ، ج23، ص433.

(4) الذهبي، سير أعلام النبلاء، مرجع سابق، ج6، ص364.

(5) المزي، تهذيب الكمال، مرجع سابق، ج7، ص249.

الحافظ ابن حجر: "هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الدين"[1]. وقال النووي: "هذا الحديث مما ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات"[2].

المطلب الرابع: دراسة مقارنة بين روايتي الحديث

ورد الحديث بلفظين رئيسيين:

1. **رواية الإحداث:** «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» (متفق عليه). وهذه الرواية خاصة بمن يخترع عبادة أو طريقة جديدة في الدين.
2. **رواية العمل:** «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد» (انفرد بها مسلم). وهذه الرواية أعم من الأولى، فهي تشمل:
   - **المبتدئ:** الذي يخترع البدعة بنفسه.
   - **المتبع:** الذي يتبع غيره في بدعة محدثة.
   - **العامل بالمنهي عنه:** من يعمل عملاً مخالفاً للشرع وإن لم يكن بدعة، كمن يبيع بيعاً محرماً، أو يصلي في وقت منهي عنه.

قال الحافظ ابن رجب: "وهذه الرواية الثانية أعم، وهي تدل على أن كل الأعمال إذا كانت على غير الشرع فهي مردودة".[3]

فالعلاقة بين الروايتين هي علاقة عموم وخصوص، فرواية العمل أعم وتشمل رواية الإحداث وتزيد عليها.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن حديث عائشة رضي الله عنها

بعد أن أثبت الفصل الأول الحجية السندية للحديث ثبوتاً قطعياً، ينتقل البحث في هذا الفصل إلى رحاب المتن، لفك شفراته الدلالية، والغوص في أغواره البيانية، واستجلاء كنوزه التشريعية والأصولية. إن متن حديث أم المؤمنين عائشة، على إيجازه الشديد، يمثل بنية منطقية محكمة، وقاعدة كلية صارمة، فهو يقدم تعريفاً للمبتدع، وحكماً على فعله، ومعياراً للتمييز بين الاتباع والابتداع، مما يجعله دستوراً لضبط الممارسة الدينية في حياة المسلم.

المطلب الأول: التحليل اللغوي والبلاغي للمتن

يمثل التحليل اللغوي والبلاغي مفتاح الولوج إلى المعاني الدقيقة للنص النبوي، إذ إن كل لفظة قد اختيرت بعناية فائقة لتؤدي وظيفة دلالية وبيانية محددة.

الفرع الأول: التحليل المعجمي والاصطلاحي للمفردات الأساسية

1. **من:** اسم شرط جازم، يفيد العموم. فالحكم في الحديث يشمل كل من صدر منه فعل الإحداث، سواء كان رجلاً أو امرأة، عالماً أو جاهلاً، حاكماً أو محكوماً. هذا العموم هو أساس قوة القاعدة التي يؤسس

(1) فتح الباري، مرجع سابق، ج5، ص357.
(2) شرح مسلم، مرجع سابق، ج12، ص16.
(3) جامع العلوم والحكم، مرجع سابق، ج1، ص178.

لها الحديث.

2. **أحدث:** من الفعل "حدث"، والإحداث هو إيجاد شيء لم يكن معروفاً من قبل. قال ابن منظور (ت. 711هـ): "والإحداث: إيجادُ الشيء. والحَدَث: كونُ شيء لم يكن"[1]. وفي الاصطلاح الشرعي، الإحداث هنا هو الابتداع في الدين، أي اختراع عبادة أو طريقة في التعبد لم يأت بها الشرع.
3. **في أمرنا هذا:** الإشارة بـ "هذا" تعود على "أمرنا" وهي إشارة لجلالته، ومزيد رفعته وتعظيمه، على حد: {ذَلِكَ الْكِتَابُ}، والمراد بـ "أمرنا" هو دين الإسلام وشريعته. قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ): "والمراد بـ (أمرنا هذا) هو دين الإسلام"[2]. فالمجال الذي يُمنع فيه الإحداث هو مجال الدين والتشريع، لا أمور الدنيا ومعايشها.
4. **ما ليس منه:** هذا القيد هو المعيار الفاصل، وهو يخرج كل ما له أصل في الدين، وإن لم يكن منصوصاً عليه بعينه. فـ "ما ليس منه" أي ما لا تشهد له أصول الشريعة وقواعدها العامة بالصحة. قال الإمام النووي (ت. 676هـ): "وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام... وفيه دليل على أن كل من اخترع شيئاً ونسبه إلى الدين ولم يكن له أصل من الدين يرجع إليه، فهو ضلالة، والدين بريء منه"[3].
5. **فهو رد:** "رد" هنا مصدر بمعنى "مردود"، أي باطل وغير معتد به شرعاً. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني (ت. 852هـ): "أي فهو باطل غير معتد به"[4]. وهذا الحكم بالرد يشمل بطلان العمل في نفسه، وعدم ترتب الثواب عليه لفاعله، بل استحقاقه للإثم والعقوبة.

المطلب الثاني: التحليل البلاغي والأسلوبي

1. **الإيجاز والتركيز:** الحديث مثال واضح على جوامع الكلم النبوي، ففي كلمات معدودة، قرر النبي ﷺ قاعدة من أعظم قواعد الدين، بأسلوب يجمع بين الوضوح التام والصرامة الحاسمة.
2. **البناء الشرطي المحكم:** بناء الحديث على أسلوب الشرط («من أحدث... فهو رد») يفيد ترتب الحكم (الرد) على الفعل (الإحداث) ترتباً حتمياً، لا يقبل التخلف.
3. **دقة الألفاظ:** إن اختيار الألفاظ في هذا الحديث في غاية الدقة:
   - **«أمرنا»:** إضافة الأمر إلى ضمير المتكلمين "نا" فيه تشريف وتعظيم لهذا الدين، وإشارة إلى أن مصدره هو الله ورسوله.
   - **«ما ليس منه»:** هذا القيد يخرج ما له أصل في الدين، كجمع المصحف، وتدوين الدواوين، وبناء المدارس، فهذه وإن كانت محدثة صورةً، إلا أنها تندرج تحت أصول عامة في الشرع، فهي "منه" معنىً، وليست "منه" صورةً.

---

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ، مادة "حدث".

(2) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم ج1، ص177.

(3) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ، ج12، ص16.

(4) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، دار المعرفة، ج5، ص357.

- **«رد»:** التعبير بالمصدر "رد" أبلغ من اسم المفعول "مردود"، لأنه يدل على أن هذا العمل المبتدع هو عين الرد والبطلان، فكأنه لا يستحق حتى أن يوصف بأنه "عمل" ثم يُحكم عليه بالرد.

المبحث الثاني: التحليل الموضوعي والدلالي للمتن

إن متن الحديث ليس مجرد جملة خبرية، بل هو بنية موضوعية متكاملة، تقدم نظرية متماسكة في التشريع والاتباع.

الفرع الأول: الحديث ميزاناً للأعمال الظاهرة

يضع هذا الحديث معياراً واضحاً لقبول الأعمال الظاهرة، وهو الموافقة للشرع. فكما أن حديث «إنما الأعمال بالنيات» يضع معيار قبول الأعمال الباطنة (وهو الإخلاص)، فإن هذا الحديث يضع معيار قبول الأعمال الظاهرة (وهو المتابعة). وبهذين الحديثين يكتمل ميزان العمل المقبول عند الله. فلا يقبل عمل مهما حسنت نية صاحبه إذا كان على غير هدي النبي ﷺ، كما لا يقبل عمل مهما وافق السنة ظاهراً إذا لم يكن خالصاً لوجه الله تعالى. قال الفضيل بن عياض (ت. 187هـ) في تفسير قوله تعالى ﴿لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك: 2]: "أخلصه وأصوبه. قيل: يا أبا علي، ما أخلصه وأصوبه؟ قال: إن العمل إذا كان خالصاً ولم يكن صواباً لم يقبل، وإذا كان صواباً ولم يكن خالصاً لم يقبل، حتى يكون خالصاً صواباً. والخالص: أن يكون لله، والصواب: أن يكون على السنة"[1].

الفرع الثاني: الحديث أصلاً في مفهوم "البدعة" وضوابطها

يقدم الحديث تعريفاً دقيقاً للبدعة المذمومة شرعاً، ويميّزها عن المصالح المرسلة.

- **تعريف البدعة:** هي كل ما أُحدث في "الدين" على غير مثال سابق، بقصد التقرب إلى الله. فقيد «في أمرنا هذا» يخرج المحدثات الدنيوية (كوسائل النقل الحديثة)، وقيد «ما ليس منه» يخرج ما له أصل في الشرع (كالمصالح المرسلة).
- **الفرق بين البدعة والمصلحة المرسلة:**
  - **البدعة:** تكون في أمور العبادات المحضة التي لا مجال للرأي فيها، كزيادة ركعة في صلاة، أو اختراع ذكر جديد بهيئة معينة.
  - **المصلحة المرسلة:** تكون في الوسائل التي تحقق مقاصد الشرع، وليست عبادات مقصودة لذاتها، كجمع القرآن في مصحف واحد (وسيلة لحفظ الدين)، أو استخدام مكبرات الصوت في الأذان (وسيلة لإبلاغ صوت المؤذن). هذه الوسائل المحدثة لها أصل عام في الشرع يشهد لها، فهي "منه" معنىً، وليست خارجة عنه.

الفرع الثالث: دلالة العموم في رواية «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا»

إن رواية مسلم الثانية: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، أعم وأشمل من الرواية الأولى. قال الحافظ

(1) نقله عنه ابن رجب في جامع العلوم والحكم، مرجع سابق، ج1، ص72.

ابن رجب: "وهذه الرواية الثانية أعم، وهي تدل على أن كل الأعمال إذا كانت على غير الشرع فهي مردودة"[1].

وهذا العموم يشمل:

1. **من أحدث البدعة:** فهو داخل في الرواية الأولى والثانية.
2. **من اتبع المبتدع:** فهو لم يحدث بنفسه، ولكنه "عمل عملاً ليس عليه أمرنا"، فعمله مردود.
3. **من عمل عملاً مخالفاً للشرع في المعاملات:** كمن يبيع بيعاً ربوياً، أو يعقد نكاحاً باطلاً. فهذه الأعمال وإن لم تكن بدعاً بالمعنى الخاص، إلا أنها "أعمال ليس عليها أمرنا"، فهي مردودة وباطلة لا تترتب عليها آثارها الشرعية. وبهذا الاستدلال، أصبح الحديث أصلاً عظيماً يستدل به الفقهاء على فساد العقود والعبادات المنهي عنها.

وهكذا، يتبين أن حديث أم المؤمنين عائشة ليس مجرد نص في ذم البدع، بل هو قاعدة تشريعية كلية تضبط كل جوانب السلوك الظاهري للمسلم، وتجعله محكوماً بمعيار واحد فقط، وهو موافقة هدي النبي صلى الله عليه وسلم.

المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والأصولي والتربوي

بعد أن ثبتت حجية النص سنداً في الفصل الأول، وتم تفكيك بنيته اللغوية والبيانية في الفصل الثاني، ينتقل البحث في هذا الفصل إلى الغاية العملية من دراسة هذا الحديث النبوي، وهي استثمار كنوزه في استنباط الأصول العقدية، والقواعد الفقهية، والآثار التربوية. إن حديث أم المؤمنين عائشة ليس مجرد نص تحذيري، بل هو وثيقة تأسيسية لمنهج حياة متكامل، يضبط علاقة المسلم بالدين، ويحفظ على الشريعة نقاءها وكمالها. وهذا الفصل يتناول استجلاء هذه الأبعاد المتكاملة بالتفصيل والتحليل.

المطلب الأول: الآثار الفقهية والأصولية المستنبطة

يُعد هذا الحديث من أهم النصوص التي بنى عليها الأصوليون والفقهاء قواعد كلية في أبواب العبادات والمعاملات.

الفرع الأول: الحديث أصلاً لقاعدة "النهي يقتضي الفساد"

إن من أعظم القواعد الأصولية التي يُستدل لها بهذا الحديث هي قاعدة "النهي يقتضي الفساد".

- **مضمون القاعدة:** تعني هذه القاعدة أن كل فعل نهى عنه الشارع نهي تحريم، سواء كان عبادة أو معاملة، فإن فعله يقع باطلاً فاسداً لا تترتب عليه آثاره الشرعية.[2]
- **وجه الاستدلال:** وجه الاستدلال من الحديث، خاصة من رواية مسلم الأعم: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، هو أن كل فعل منهي عنه فهو قطعاً "ليس عليه أمرنا"، بل عليه نهينا. وما ليس عليه أمر الشارع فهو مردود، والرد يقتضي البطلان والفساد. قال الإمام ابن دقيق العيد (ت. 702هـ):

---

(1) جامع العلوم والحكم، مرجع سابق، ج1، ص178.

(2) ابن دقيق العيد، تقي الدين محمد بن علي، شرح الأربعين النووية، مؤسسة الريان، ط6، 2003م، ص41.

"وقد استدل به طائفة من الأصوليين على أن النهي يقتضي الفساد"[1].

- **تطبيقات القاعدة:** بناءً على هذه القاعدة، حكم الفقهاء بفساد كثير من العبادات والمعاملات المنهي عنها، مثل:
  - **في العبادات:** صلاة الحائض، وصيام يوم العيد، والصلاة بلا طهارة. كل هذه العبادات مردودة وباطلة لأنها منهي عنها.

وإن كان قد زاد في العمل المشروع ما ليس بمشروع، فزيادته مردودةٌ عليه، بمعنى أنَّها لا تكونُ قربةً ولا يُثابُ عليها، ولكن تارة يبطُلُ بها العمل من أصله، فيكون مردودًا، كمن زاد في صلاته ركعةً عمدًا مثلًا، وتارةً لا يُبطله، ولا يردُّه من أصله، كمن توضأ أربعًا أربعًا، أو صام الليل مع النَّهار، وواصل في صيامه.[2]

وقد فرَّق مِنَ العُلماء بين أن يكون النَّهيُ لمعنى يختصّ بالعبادة فيبطلها، وبين أن لا يكون مختصًا بها فلا يبطلها.[3]

  - **في المعاملات:** عقود الربا، وبيع المعدوم، ونكاح المحارم. كل هذه العقود باطلة لا يترتب عليها أثر شرعي كالمِلكية أو حل الاستمتاع.

قال ابن رجب:" وأمَّا المعاملات كالعقود والفسوخ ونحوهما، فما كان منها تغييرًا للأوضاع الشرعية، كجعل حدّ الزّنى عقوبةً مالية، وما أشبه ذلك، فإنَّه مردودٌ من أصله، لا ينتقل به الملكُ، لأنَّ هذا غيرُ معهود في أحكام الإسلام، وما كان منها عقدًا منهيًا عنه في الشرع، إما لكون المعقود عليه ليس محلًا للعقد، أو لفوات شرطٍ فيه، أو لظلم يحصُلُ به للمعقود معه أو عليه، أو لكون العقد يشغل عن ذكر الله الواجب عند تضايُق وقته، أو غير ذلك، فهذا العقدُ: هل هو مردودٌ بالكلية، لا ينتقل به الملك، أم لا؟ والأقربُ - إن شاء الله تعالى - أنه إن كان النهيُ عنه لحقّ لله عز وجل، فإنه لا يفيدُ الملكَ بالكلية، ونعني بكون الحق لله: أنه لا يسقطُ برضا المتعاقدين عليه، وإن كان النهيُ عنه لحقِّ آدميٍّ معيّن، بحيث يسقط برضاه به، فإنه يقفُ على رضاه به، فإن رضي، لزم العقدُ، واستمر الملكُ، وإن لم يرض به، فله الفسخُ".[4]

الفرع الثاني: الحديث أصلاً لقاعدة "رد كل عمل مخالف للشرع"

- الحديث يدلّ بإطلاقه على ردِّ كلِّ عملٍ مخالفٍ للشرع، ولو كان قصدُ صاحبه حسناً، ويدل عليه قصّة الصحابي الذي ذبح أضحيته قبل صلاة العيد، وقال له النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم: " شاتُك شاة

(1) المصدر نفسه.
(2) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (179/1).
(3) المصدر نفسه، (181/1).
(4) المصدر نفسه، (173/1).

لحم"[1].

- يدل بمنطوقه على أنَّ كلَّ عمل ليس عليه أمر الشارع فهو مردود، ويدل بمفهومه على أنَّ كلَّ عمل عليه أمره فهو غير مردود، والمعنى أنَّ من كان عمله جارياً تحت أحكام الشرع موافقاً لها فهو مقبول، ومن كان خارجاً عن ذلك فهو مردود.[2]

الفرع الثالث: الحديث أصلاً في التمييز بين البدعة والمصلحة المرسلة

يضع الحديث معياراً دقيقاً للتمييز بين البدعة المذمومة، والمصلحة المرسلة المعتبرة.

- **ضابط البدعة:** البدعة، كما يستفاد من الحديث، هي إحداث **طريقة في الدين** يُقصد بها التعبد، لم يأت بها أصل شرعي، وتضاهي الطريقة الشرعية. قال الإمام الشاطبي (ت. 790هـ) في تعريفه للبدعة: "طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه"[3].
- **وجه خروج المصلحة المرسلة:** أما المصالح المرسلة، فهي ليست طرقاً جديدة في التعبد، بل هي **وسائل** جديدة لتحقيق مقاصد الشرع المعتبرة. وهي تندرج تحت قوله ﷺ «ما ليس منه»، فالمصالح المرسلة المعتبرة هي "منه" معنىً وإن لم تكن "منه" صورةً. فمثلاً:
  - **جمع القرآن في مصحف واحد:** لم يفعله النبي ﷺ، لكنه يندرج تحت الأصل العام وهو الأمر بحفظ القرآن ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]. فهو وسيلة لتحقيق مقصد شرعي، وقد كان النبيُّ صلى الله عليه وسلم يأمرُ بكتابة الوحي، ولا فرق بَيْنَ أن يُكتب مفرقًا أو مجموعًا، بل جمعُه صار أصلح.[4]
  - **تدوين الدواوين وإنشاء السجون:** لم تكن على عهد النبي ﷺ، ولكنها تندرج تحت الأصل العام في حفظ أموال المسلمين وحقوقهم وأمنهم، وهي من مقاصد السياسة الشرعية.

فالضابط هو النظر إلى الفعل المحدث: هل هو عبادة مقصودة بذاتها؟ أم هو وسيلة لتحقيق مقصد شرعي؟ فالأول بدعة، والثاني قد يكون مصلحة مرسلة معتبرة.

المطلب الثاني: الآثار العقدية المستنبطة من الحديث

الفرع الأول: الحديث سياج لحفظ كمال الدين وتمام النعمة

إن أعظم أثر عقدي لهذا الحديث هو أنه يمثل سياجاً منيعاً لحماية عقيدة كمال الدين وتمام النعمة.

- **مقتضى كمال الدين:** إيمان المسلم بأن الله تعالى قد أكمل هذا الدين، فلا يحتاج إلى زيادة أو استدراك، هو من صميم العقيدة. قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ

(1) رواه البخاري (955) ومسلم (1961).

(2) انظر: الطوفي، التعيين في شرح الأربعين، مصدر سابق، ص92.

(3) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الخبر: دار ابن عفان، ط1، 1412هـ، ج1، ص51.

(4) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (129/2).

دِينًا﴾ [المائدة: 3]. والابتداع في الدين هو اتهام ضمني للشريعة بالنقص، واستدراك على الشارع الحكيم. قال الإمام مالك بن أنس (ت. 179هـ): "من ابتدع في الإسلام بدعة يراها حسنة، فقد زعم أن محمداً صلى الله عليه وسلم خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾، فما لم يكن يومئذٍ ديناً، فلا يكون اليوم ديناً"[1].

- **وظيفة الحديث:** يأتي هذا الحديث ليترجم هذه العقيدة إلى منهج عملي، فيحكم بالرد والبطلان على كل محاولة للزيادة في هذا الدين الكامل، ليظل صافياً نقياً كما أنزله الله. قال ابن دقيق العيد:" هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الدين وهو من جوامع الكلم التي أوتيها المصطفى صلى الله عليه وسلم فإنه صريح في رد كل بدعة وكل مخترع".[2]
- **رد كل البدع:** "فكل من أحدث شيئًا، ونسبه إلى الدِّين، ولم يكن له أصلٌ من الذين يرجع إليه، فهو ضلالةٌ، والدِّينُ بريءٌ منه، وسواءٌ في ذلك مسائلُ الاعتقادات، أو الأعمال، أو الأقوال الظاهرة والباطنة. وأما ما وقع في كلام السَّلف مِنَ استحسان بعض البدع، فإنَّما ذلك في البدع اللُّغوية، لا الشرعية، فمِنْ ذلك قولُ عمر رضي الله عنه لما جمعَ الناسَ في قيام رمضان على إمامٍ واحدٍ في المسجد، وخرج ورآهم يصلُّون كذلك فقال: نَعمت البدعةُ هذه".[3]

الفرع الثاني: الحديث أصلاً في وجوب لزوم السنة والجماعة

الحديث يؤسس لمنهج الاتباع وترك الابتداع، وهو جوهر لزوم السنة والجماعة.

- **الاتباع هو الأصل:** "أمرنا" في الحديث هو السنة، وهي طريقة النبي ﷺ وأصحابه. والحديث يأمر بلزوم هذه الطريقة، ويرد كل ما خالفها.
- **الابتداع مفارقة للجماعة:** كل بدعة تحدث في الدين هي بالضرورة خروج عن "أمرنا"، أي عن سبيل المؤمنين الأولين، وهي تؤدي حتماً إلى الفرقة والاختلاف المذموم. فالحديث بهذا المعنى هو دعوة للوحدة العقدية والمنهجية للأمة، القائمة على أساس الاتباع المحض للكتاب والسنة بفهم سلف الأمة.

المطلب الثالث: الآثار التربوية والسلوكية المستنبطة

الفرع الأول: تربية العقلية المتبعة لا المبتدعة

يهدف الحديث إلى بناء "عقلية المتبع"، وهي عقلية تتسم بالخصائص التالية:

- **التسليم للنص:** فالمسلم يربي نفسه على التسليم الكامل لأمر الله ورسوله، فلا يقدم عقله أو ذوقه أو استحسانه على النص الشرعي.
- **الاتهام للرأي:** الأصل في العقل المسلم أن يتهم رأيه في مقابل النصوص، وأن يعلم أن الخير كله في

(1) الشاطبي، الاعتصام، مرجع سابق، ج1، ص62.
(2) ابن دقيق، شرح الأربعين النووية، مصدر سابق، ص41.
(3) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (128/2).

الاتباع، والشر كله في الابتداع.

- **الوقوف عند الحدود:** العقلية المتبعة هي التي تقف عند حدود الشرع، فلا تتجاوزها زيادةً كما لا تتجاوزها نقصاً.

الفرع الثاني: تعظيم حرمة الدين وصيانته

الحديث يغرس في قلب المسلم تعظيماً وإجلالاً للشريعة، ويجعله حارساً أميناً عليها.

- **الدين حمى:** "أمرنا" هو حمى الله ورسوله، والابتداع فيه هو افتئات على هذا الحمى واعتداء عليه.
- **الغيرة على السنة:** الحديث ينمي في المسلم "الغيرة" المحمودة على السنة، فيدفعه ذلك إلى تعلمها، والدفاع عنها، وإنكار ما يخالفها بالحكمة والموعظة الحسنة. فالمسلم ليس مجرد متلقٍ سلبي للدين، بل هو مكلف بحمايته من التحريف والتبديل قدر استطاعته.

وهكذا، يتبين أن حديث أم المؤمنين عائشة ليس مجرد نص فقهي، بل هو منهج تشريعي متكامل، وقاعدة أصولية راسخة، ودستور تربوي لبناء العقلية المسلمة التي تحفظ على الدين نقاءه، وعلى الأمة وحدتها.

المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتطبيقات المعاصرة للحديث

يتجاوز التحليل المقاصدي حدود الاستنباط الفقهي والأصولي الجزئي، لينفذ إلى الغايات الكلية والحِكَم العليا التي من أجلها شُرعت الأحكام. وهو منهج أصولي ينظر إلى النصوص بوصفها وسائل لتحقيق مقاصد الشارع في جلب المصالح ودرء المفاسد. وفي هذا السياق، لا يُعد حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها مجرد نص تحذيري من البدع، بل هو أصل مقاصدي بامتياز، إذ يمثل الأداة التشريعية العظمى لتحقيق المقصد الأعلى للشريعة، وهو حفظ الدين. ويتناول هذا الفصل تحليل الحديث في ضوء نظرية المقاصد، بدءاً من المقاصد المباشرة التي يخدمها، مروراً بارتباطه بالكليات الخمس، وانتهاءً بتنزيله على نوازل الواقع المعاصر.

المطلب الأول: المقاصد المباشرة والجزئية للحديث

يخدم الحديث بشكل مباشر مجموعة من المقاصد الجزئية التي تعتبر أساساً لحفظ الدين وصيانته.

1. **مقصد حفظ الدين من التحريف والتبديل:** إن المقصد المباشر والأول للحديث هو حفظ الدين من أي محاولة للتحريف، سواء بالزيادة أو بالنقصان. فالحديث يضع سياجاً منيعاً حول بنية الدين الكاملة التي أرادها الله. وهذا المقصد هو الترجمة العملية لعقيدة كمال الدين. قال الإمام الشاطبي (ت. 790هـ): "إن الشريعة جاءت كاملة لا تحتمل الزيادة ولا النقصان، لأنها لو قبلت ذلك لم تكن كاملة"[1]. فالحديث هو الحارس الأمين على هذه العقيدة، إذ يرد كل محاولة للاستدراك على الشارع الحكيم.
2. **مقصد توحيد مصدر التلقي والتشريع:** من خلال قوله ﷺ: «في أمرنا هذا»، يحصر الحديث مصدر التشريع والتلقي في الدين بالله ورسوله فقط. فـ "أمرنا" هو ما جاء به الوحي. وهذا يقطع الطريق على كل المصادر الأخرى التي حاولت أن تكون مصدراً للتشريع في الدين، كالأهواء الشخصية، أو استحسانات

(1) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت، ج2، ص382.

العقول المجردة، أو العادات والتقاليد، أو الكشف والإلهام المزعوم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت. 728هـ): "فلا حرام إلا ما حرمه الله ورسوله، ولا دين إلا ما شرعه الله ورسوله"[1].

3. **مقصد تحقيق وحدة الأمة ومنع الاختلاف:** إن توحيد مصدر التلقي يؤدي بالضرورة إلى وحدة الأمة المنهجية والفكرية. فالابتداع هو البوابة الكبرى للاختلاف والتفرق المذموم. فكلما أحدث قوم بدعة، فارقوا بها جماعة المسلمين، ونشأ عن ذلك نزاع وشقاق. قال الإمام الشاطبي: "إن المصالح الدينية والدنيوية لا تقوم إلا بالاتفاق والاجتماع، وإن أعظم أسباب الاتفاق هو لزوم السنة، وأعظم أسباب الاختلاف هو اتباع البدع والأهواء"[2]. فالحديث، برده لكل محدثة، يحقق مقصد وحدة الكلمة، ويجمع الأمة على "أمرنا هذا".

المطلب الثاني: ارتباط الحديث بالمقاصد الكلية للشريعة (الكليات الخمس)

إن قيمة الحديث المقاصدية تتعاظم حين يُنظر إليه من زاوية علاقته بالكليات الخمس التي أجمع العلماء على أن الشريعة جاءت لحفظها.

1. **حفظ الدين:** هذا هو المقصد الأعلى الذي يخدمه الحديث بشكل مباشر وأساسي. فالحديث هو الأداة التنفيذية والضمانة العملية لتحقيق هذا المقصد. فإذا كان "حفظ الدين" هو الغاية، فإن "رد كل محدثة" هو الوسيلة. فلا يمكن تصور حفظ الدين مع فتح الباب للابتداع فيه.
2. **حفظ العقل:** تخدم الشريعة مقصد حفظ العقل من خلال حمايته مما يفسده أو يعطله. وكثير من البدع تقوم على الخرافة واللاعقلانية، وتعطل ملكة النظر والتمييز لدى الإنسان. فالحديث، برده لهذه المحدثات، يحمي العقل المسلم من التخبط في الظنون والأوهام، ويجعله يعمل في إطار الوحي المنضبط، الذي هو عين العقل الصحيح.
3. **حفظ النفس:** على الرغم من أن العلاقة قد تبدو غير مباشرة، إلا أن التاريخ يثبت أن كثيراً من البدع أدت إلى إهلاك الأنفس أو تعذيبها. فصور الغلو في التعبد التي تصل إلى حد الامتناع عن الطيبات أو تعذيب الجسد، هي من المحدثات التي ردها الإسلام. قال ﷺ: «أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني»[3]. فهذا الحديث هو تطبيق عملي لرد كل ما يؤدي إلى إيذاء النفس باسم الدين.
4. **حفظ المال:** يمثل الابتداع في الدين مدخلاً واسعاً لأكل أموال الناس بالباطل. فكثير من أصحاب البدع يبتدعون طقوساً ومناسبات لا أصل لها في الدين، ليتخذوها وسيلة لجمع الأموال من العامة. فالحديث،

---

(1) ابن تيمية، تقي الدين أحمد، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ، ج20، ص163.

(2) الشاطبي، الاعتصام، تحقيق: سليم بن عيد الهلالي، الخبر: دار ابن عفان، ط1، 1412هـ، ج1، ص85.

(3) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، ح5063.

بحكمه برد كل عمل ليس عليه أمر الشارع، يغلق هذا الباب، ويحمي أموال الناس من أن تُنفق في غير وجهها الشرعي.

5. **حفظ النسل والعرض:** بعض البدع العملية تعلقت بأمور النكاح والأسرة، كبدعة التبتل وترك الزواج، أو اختراع شروط وعقود للزواج لم يأت بها الشرع. والحديث، برده لهذه المحدثات، يحفظ نظام الأسرة الذي شرعه الله، ويحمي الأنساب والأعراض.

المطلب الثالث: تنزيل الحديث على نوازل الواقع المعاصر

إن عظمة النصوص التأسيسية تكمن في قدرتها على الامتداد لتخاطب كل عصر وإشكالاته. وحديث عائشة يقدم منهجية تقويمية يمكن تنزيلها على العديد من الظواهر المعاصرة.

1. **في مجال "أسلمة" النظريات الغربية:** يشهد العصر الحديث محاولات لـ"أسلمة" بعض النظريات والممارسات الغربية (مثل البرمجة اللغوية العصبية، أو قانون الجذب، أو بعض أشكال الطاقة الحيوية)، وتقديمها للجمهور المسلم في ثوب إسلامي. وهنا يأتي الحديث ليكون هو الميزان: هل هذه الممارسات مجرد وسائل دنيوية محايدة يمكن الاستفادة منها (كاستخدام الحاسوب في الدعوة)، أم أنها تتضمن تصورات عقدية أو طرقاً تعبدية جديدة "ليست من أمرنا"؟ فالحديث يفرض على الدعاة والمفكرين منهجاً نقدياً صارماً قبل استيراد أي وافد فكري أو سلوكي.
2. **في مواجهة الغلو والتطرف:** إن كل فكر غلائي متطرف هو في جوهره "بدعة" منهجية وعملية. فهو إما أن "يحدث" في الدين أحكاماً (كالتكفير واستحلال الدماء بغير حق) "ليست منه"، أو "يعمل عملاً" (كالتفجيرات والاعتداءات) "ليس عليه أمرنا". فالحديث هو السلاح الفكري الأقوى في مواجهة التطرف، لأنه يعيد الأمر كله إلى معيار "أمرنا"، وهو دين اليسر والرحمة والعدل.
3. **في ضبط الفوضى في الفضاء الرقمي:** أدى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي إلى فوضى عارمة في نشر المعلومات الدينية، حيث انتشرت الأحاديث الموضوعة، والفتاوى الشاذة، والعبادات المخترعة (كتخصيص أدعية معينة بعدد معين لنشرها على فيسبوك). وهنا يأتي دور الحديث في تربية المسلم المعاصر على "التثبت المنهجي". فقبل أن يشارك أو يعمل بأي معلومة دينية، يجب أن يسأل: هل هذا "عليه أمرنا"؟ هل له أصل في الكتاب والسنة؟
4. **في تقويم ظاهرة "البدع الحسنة":** لا يزال البعض يروج لمفهوم "البدعة الحسنة" في العبادات، مستدلاً بفعل بعض الصحابة. والحديث يرد هذا المفهوم من أساسه، فكل ما "ليس من أمرنا" فهو "رد". وقد فرق العلماء المحققون، كالإمام الشاطبي، بين البدعة الحقيقية (وهي التي لا أصل لها في الشرع)، والبدعة الإضافية (وهي التي لها أصل ولكن أُحدث في كيفيتها أو هيئتها ما لم يشرع). وكلاهما يدخل في حيز الذم. أما ما فعله الصحابة كجمع المصحف أو صلاة التراويح جماعة، فهي ليست بدعاً، بل هي سنن لها

أصل في الشرع، وتندرج تحت القواعد العامة، فهي "من أمرنا"[1]. فالحديث يضبط مفهوم البدعة، ويحمي الأمة من التساهل في هذا الباب الخطير.

خاتمة

في ختام هذه الدراسة التحليلية المقاصدية لحديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**»، والتي سعت إلى سبر أغوار هذا النص النبوي التأسيسي، يمكن الخلوص إلى أنه يمثل قاعدة كلية وميزاناً دقيقاً للأعمال الظاهرة، وحصناً منيعاً يحفظ على الشريعة كمالها ونقاءها، ويضبط مسيرة التدين الفردي والجماعي للأمة.

أولاً: أهم النتائج المستخلصة من البحث

1. **في البعد الإسنادي:** أثبتت الدراسة أن الحديث في أعلى درجات الصحة، إذ اتفق على إخراجه الإمامان البخاري ومسلم، وأن رواته من أئمة الحفظ والإتقان، مما يجعله حجة قاطعة لا مرية فيها.
2. **في البعد الدلالي:** كشف التحليل أن الحديث، خاصة بروايته الثانية الأعم «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد»، لا يقتصر على البدع في العبادات، بل يشمل كل عمل، عبادة كان أو معاملة، يخالف "أمر" الشارع الحكيم، مما يجعله أصلاً عظيماً في أبواب الفقه كافة.
3. **في البعد الأصولي:** أسفر البحث عن أن الحديث يمثل أصلاً متيناً لقواعد أصولية كبرى، أهمها:
   - **قاعدة "النهي يقتضي الفساد":** حيث إن كل عمل منهي عنه هو عمل "ليس عليه أمرنا"، وبالتالي فهو مردود وباطل.
   - **قاعدة التمييز بين البدعة والمصلحة المرسلة:** فالحديث بقيده «ما ليس منه» يضع الضابط الدقيق للتفريق بينهما، فما اندرج تحت أصل عام من أصول الشريعة فهو "منه"، وما لم يندرج فهو "ليس منه".
4. **في البعد العقدي والمقاصدي:** أبرزت الدراسة أن الحديث هو الأداة التنفيذية لتحقيق مقصد الشريعة الأعلى وهو **حفظ الدين**. فهو يحمي عقيدة كمال الدين من أي استدراك، ويحقق مقصد وحدة الأمة المنهجية بمنع أسباب الاختلاف والتفرق. قال الإمام مالك: "فما لم يكن يومئذٍ ديناً، فلا يكون اليوم ديناً".

ثانيا : أهمية البحث والإضافة العلمية

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها قدمت قراءة **تكاملية** لهذا الحديث العظيم، فلم تقتصر على شرحه في سياق التحذير من البدع، بل حاولت ربط أبعاده المختلفة في بنية واحدة، فانطلقت من التحليل الإسنادي، مروراً بالتفكيك اللغوي والبلاغي، وصولاً إلى الاستنباط الفقهي والأصولي والمقاصدي، وانتهاءً بمحاولة تنزيل معانيه على نوازل الواقع المعاصر. وتأمل هذه الدراسة أن تكون قد أسهمت في إبراز عبقرية النص النبوي وقدرته على

(1) الشاطبي، الاعتصام، مرجع سابق، ج1، ص192.

تأسيس مناهج متكاملة في المعرفة والسلوك، وتقديم نموذج تطبيقي في كيفية الانتقال من التحليل النصي إلى الاستثمار المقاصدي والواقعي للسنة النبوية.

ثالثا : توصيات البحث

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1. **على المستوى الأكاديمي والبحثي:** دعوة الباحثين في الدراسات الإسلامية إلى تبني مناهج تكاملية في دراسة النصوص التأسيسية للسنة النبوية، تجمع بين التحليل الحديثي واللغوي والفقهي والمقاصدي، للخروج من دائرة الشروح التقريرية إلى فضاء الاستثمار المنهجي.
2. **على مستوى المناهج التعليمية:** ضرورة إدراج هذا الحديث، مع حديث «إنما الأعمال بالنيات»، كمحورين أساسيين في مناهج التربية الإسلامية، وتقديمهما للناشئة على أنهما "ميزان العمل المقبول" باطناً وظاهراً، مع التدريب العملي على كيفية وزن الأعمال بهما.
3. **على مستوى هيئات الفتوى والإفتاء:** التأكيد على أهمية جعل هذا الحديث قاعدة حاكمة في إصدار الفتاوى، خاصة فيما يتعلق بالنوازل والمستجدات، والحذر من التساهل في إجازة بعض الممارسات المحدثة تحت دعوى "الاستحسان" أو "مقاصد الشريعة"، دون ردها إلى أصل معتبر في "أمرنا هذا".
4. **على المستوى التربوي والدعوي:** ضرورة التركيز في الخطاب الدعوي على البعد الإيجابي للحديث، فهو ليس مجرد أداة للتحذير والهدم، بل هو دعوة لبناء "عقلية المتبع" التي تتسم بالتسليم للنص، والغيرة على السنة، والحرص على نقاء الدين وكماله، وهي أساس صلاح الفرد والأمة.

وفي الختام، فإن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة متواضعة للغوص في بحر هذا الحديث الزاخر، وما خفي من كنوزه أعظم مما ظهر. فنسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفع به، وأن يرزقنا كمال الإخلاص وكمال المتابعة، وأن يجمعنا بنبينا محمد ﷺ على حوضه، وأن يسقينا من يده الشريفة شربة لا نظمأ بعدها أبداً.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الحديث السادس

فقه الإصلاح الاجتماعي والمسؤولية الفردية

- تمهيد: في مكانة الحديث وأهميته التأسيسية
- المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث
- المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والأخلاقي والتربوي
- المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتطبيقات المعاصرة للحديث

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ. فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ. وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ. وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ»

المحاضرة الحادية عشر والثانية عشر

منهج التخلية في بناء الشخصية المسلمة

نص الحديث

قال الترمذي: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ نَصْرٍ النَّيْسَابُورِيُّ وَغَيْرُ وَاحِدٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَبُو مُسْهِرٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَمَاعَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ قُرَّةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم:«**مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ**».

المقدمة

الحمد لله الذي شرع لنا ديناً كاملاً، وهدانا لأحسن الأخلاق والأعمال، وجعل صلاح الظاهر عنواناً على صلاح الباطن، وكمال الإسلام في الانشغال بما ينفع وترك ما لا يعني، والصلاة والسلام على من أوتي جوامع الكلم، نبينا محمد، الذي أرسى بهذا الحديث أصلاً عظيماً في السلوك والأدب، وعلى آله وصحبه، الذين ضربوا أروع الأمثلة في امتثال هديه، واقتفاء أثره، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن من أعظم مقاصد الشريعة الإسلامية تزكية النفس البشرية وتهذيبها، وتربيتها على الانشغال بمعالي الأمور، والإعراض عن سفسافها. وفي خضم توجيهاتها الربانية، تأتي السنة النبوية لتقدم للمسلمين مناهج عملية وقواعد كلية لبلوغ هذا الكمال المنشود. وفي هذا السياق، يبرز حديث أبي هريرة رضي الله عنه: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»، كقاعدة ذهبية، وأصل جامع من أصول الأدب والسلوك، ودستور لسلامة القلب واللسان والجوارح.

هذا الحديث، على إيجاز لفظه، يمثل منهجاً متكاملاً في "**فن الترك**" أو "**التخلية قبل التحلية**". فهو لا يوجه المسلم إلى ما يجب أن يفعله فحسب، بل يوجهه أولاً إلى ما يجب أن يتركه. إنه يؤسس لعقلية تفرق بين ما "يعني" وما "لا يعني"، أي بين ما يهم الإنسان في دينه ودنياه وآخرته، وبين ما هو فضول ولغو وهدر للطاقات والأوقات. فبترك ما لا يعني، يتفرغ القلب والفكر والوقت لما يعني، وهو جوهر الفلاح والنجاح.

ونظراً لهذه المكانة المحورية، تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ «**منهج التخلية في بناء الشخصية المسلمة: دراسة تحليلية أصولية مقاصدية لحديث "من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"**» كمحاولة علمية لاستجلاء الأبعاد المتكاملة لهذا النص النبوي العظيم، عبر منهج تكاملي يجمع بين التحليل الإسنادي النقدي، والتفكيك اللغوي والبلاغي، والاستنباط الفقهي والأخلاقي، والغوص في دلالاته المقاصدية الكلية، وانتهاءً بتنزيل معانيه على تحديات الواقع المعاصر، الذي أصبحت فيه المشتتات وفضول الكلام والنظر من أعظم الآفات التي تواجه الفرد المسلم.

تمهيد: في أهمية الحديث ومكانته التأسيسية

إن قيمة النص في التراث الإسلامي تُقاس بمدى تأثيره في المنظومة المعرفية والأخلاقية، ومن هذا المنظور، يحتل حديث «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه» موقعاً فريداً، إذ يمثل أصلاً من أصول الأدب وجامعاً لقواعد الورع.

لقد تواتر النقل عن أئمة الإسلام في تعظيم قدر هذا الحديث، فاعتبروه أصلاً جامعاً وقاعدة كلية:

- **قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ):** "وهذا الحديث أصل عظيم من أصول الأدب"[1].
- **الإمام أبو عمرو بن الصلاح:** نقل عن أبي محمد بن أبي زيد، إمام المالكية في وقته، قوله: "جماع آداب الخير وأزمته تتفرع من أربعة أحاديث"، وذكر منها هذا الحديث.[2]

وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك، فجعله ربع الإسلام أو ثلثه:

- **قال الإمام ابن حجر الهيتمي (ت. 974هـ):** "وهذا الحديث ربع الإسلام على ما قاله أبو داود، وأقول: بل هو نصف الإسلام، بل هو الإسلام كله"[3].

هذا التعظيم الشديد لقدر الحديث يكشف عن إدراك عميق لأثره في بناء الشخصية المسلمة السوية، وتعود هذه المكانة المحورية للحديث إلى كونه:

1. **جامعاً للورع كله:** الورع هو ترك ما يضر في الآخرة، وهذا يتحقق بترك ما لا يعني العبد، من المحرمات والشبهات والمكروهات وفضول المباحات التي لا يحتاج إليها. قال ابن القيم (ت. 751هـ): "وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم الورع كله في كلمة واحدة فقال: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، فهذا يجمع الورع كله".[4]
2. **مفتاحاً لحسن الخلق:** إن أغلب الآفات الأخلاقية التي تصيب اللسان والقلب والجوارح، من غيبة ونميمة وحسد وتدخل في شؤون الآخرين، إنما تنشأ من الاشتغال بما لا يعني. فمن أغلق على نفسه هذا الباب، سلم من شرور كثيرة وحسنت أخلاقه.
3. **طريقاً لسلامة القلب وصفاء الوقت:** القلب المشغول بما لا يعنيه هو قلب مشتت مضطرب، والوقت المصروف في ما لا يعني هو وقت ضائع مهدر. والحديث يقدم منهجاً لتحقيق صفاء القلب وحفظ الوقت، وذلك بتركيز الاهتمام على ما ينفع في الدين والدنيا. قال الحسن البصري: "من علامة إعراض الله عن العبد أن يجعل شغله فيما لا يعنيه" [5].

---

(1) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم ج1، ص288.

(2) المصدر نفسه.

(3) الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، الفتح المبين بشرح الأربعين، جدة: دار المنهاج، ط1، 1428هـ، ص225.

(4) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط3، 1416هـ، ج2، ص22.

(5) أخرجه الإمام ابن أبي الدنيا في كتابه "الصمت وآداب اللسان" برقم (110)، وفي كتابه "قصر الأمل" برقم (208)، كما أورده الإمام أبو

بناءً على ما تقدم، يتضح أن أهمية هذا الحديث ليست مجرد أهمية سلوكية فردية، بل هي أهمية منهجية وحضارية، فهو يؤسس لعقلية الإنتاج والفاعلية، ويربي الفرد على أن يكون عنصراً نافعاً في مجتمعه، مشغولاً بما يعنيه من إصلاح نفسه وأمته، معرضاً عن كل لغو وفضول. وهذا ما يبرر إفراده بدراسة مستقلة ومعمقة.

المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث

إن فحص الإسناد هو الخطوة المنهجية الأولى التي يتوجه إليها نظر الباحث في علوم الحديث، فهو الركيزة التي يقوم عليها صرح القبول والرد. ويتناول هذا المبحث دراسة إسناد حديث «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»، وهو من الأحاديث التي دار حولها نقاش بين المحدثين، وإن كانت الأمة قد تلقتها بالقبول لموافقتها للأصول العامة للشريعة.

المطلب الأول: تخريج الحديث من دواوين السنة

هذا الحديث لم يخرجه الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما، ولكنه مروي في عدد من أشهر كتب السنن والمسانيد، ومن أهمها:

- **جامع الترمذي:** أخرجه الإمام أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت. 279هـ) في "كتاب الزهد"، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وقال معقباً عليه: "هذا حديث غريب، لا نعرفه من حديث أبي هريرة إلا من هذا الوجه"[1].
- **سنن ابن ماجه:** أخرجه الإمام ابن ماجه (ت. 273هـ) في "كتاب الفتن"، باب "كف اللسان في الفتنة"، من حديث أبي هريرة أيضاً[2].
- **موطأ الإمام مالك:** أخرجه الإمام مالك بن أنس (ت. 179هـ) في موطئه مرسلاً، بلاغاً عن النبي صلى الله عليه وسلم، حيث قال: "بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال..."[3].
- **مصادر أخرى:** رواه أيضاً الإمام أحمد في مسنده، والبيهقي في شعب الإيمان، وابن حبان في صحيحه، وغيرهم من طرق متعددة.[4]

المطلب الثاني: تراجم رواة الإسناد الأشهر (سنن الترمذي)

الفرع الأول: ترجمة للصحابي الراوي أبي هريرة (رضي الله عنه)

نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء" (134/2) في ترجمة الحسن البصري.

(1) الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م، ح2317)

(2) ابن ماجه، السنن، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1430هـ، ح3976.

(3) مالك بن أنس، الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط1، 1425هـ، ج8، ص612.

(4) مسند أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ، ج1، ص201، شعب الايمان، تحقيق: مختار أحمد الندوي، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1423هـ، ج7، ص178، ابن حبان، (تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ، ج1، ص466.

هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، على الأرجح.

- **إسلامه وصحبته:** أسلم في اليمن، ثم قدم المدينة في السنة السابعة من الهجرة، والنبي ﷺ بخيبر. كان من أهل الصُفَّة، ولازم النبي ﷺ ملازمة تامة رغبة في العلم وسماع الحديث. قال عن نفسه: "كنت امرأً مسكيناً، أصحب رسول الله ﷺ على ملء بطني"[1]. هذه الملازمة، مع دعاء النبي ﷺ له بالحفظ، جعلته أحفظ الصحابة للحديث على الإطلاق.
- **مكانته العلمية وروايته للحديث:** هو راوية الإسلام الأول، وأكثر الصحابة رواية للحديث، حيث بلغت مروياته (5374) حديثاً. وقد شهد له الصحابة بالحفظ والإتقان. قال الإمام البخاري في صحيحه: "روى عنه نحو من ثمانمائة رجل أو أكثر من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم".[2]

الفرع الثاني: ترجمة مختصرة لبقية رواة إسناد الترمذي

1. أحمد بن نصر النيسابوري (شيخ الترمذي)

هو أحمد بن نصر بن زياد القرشي، أبو عبد الله النيسابوري، المعروف بالزاهد. كان أحد الأئمة الحفاظ المتقنين، وصفه الحاكم بأنه كان من خيار عباد الله ومن أوعية العلم بصيراً بالحديث. توفي سنة 245هـ[3].

2. أبو مُسْهِر الغساني

هو عبد الأعلى بن مسهر بن عبد الأعلى بن مسهر الغساني، أبو مسهر الدمشقي، الملقب بـ "عالم الشام". كان إماماً ثقة حافظاً، بصيراً بالرجال، ثبتاً في الحديث، امتحنه المأمون في خلق القرآن فصبر ولم يُجب. توفي سنة 218هـ[4].

3. إسماعيل بن عبد الله بن سماعة

هو إسماعيل بن عبد الله بن سماعة الرملي، أبو عتبة، دمشقي الأصل. يُعد من الرواة الصدوقين، وثقه الإمام أبو داود والعجلي، غير أن بعض النقاد أشاروا إلى أوهام في حفظه عند روايته عن غير الأوزاعي، والحديث المذكور هو من روايته عن الأوزاعي[5].

4. الإمام الأوزاعي

---

(1) البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر، تحقيق: محب الدين الخطيب، القاهرة: المكتبة السلفية، ط1، 1400هـ، كتاب البيوع، ح2047.

(2) البخاري، الجامع الصحيح، مرجع سابق، قبل ح2047).

(3) انظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ)، ج1، ص 512؛ الذهبي، محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ)، ج12، ص 89.

(4) انظر: ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، (سليمانية: دار الرشيد، ط1، 1406هـ)، ص 340؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج10، ص 229.

(5) انظر: ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، (الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326هـ)، ج1، ص 309؛ المزي، تهذيب الكمال، ج3، ص 138.

هو عبد الرحمن بن عمرو بن يُحمد الأوزاعي، أبو عمرو، إمام أهل الشام في زمانه وأحد الأئمة المجتهدين المتبوعين. كان ثقة حافظاً، مجمعاً على عدالته وفضله وإمامته، عُرف بشدة التمسك بالسنة والورع. توفي سنة 157هـ[1].

5. قُرّة بن عبد الرحمن

هو قرة بن عبد الرحمن بن حيويل المعافري، المصري، أبو زيد. اختلف فيه النقاد؛ فضعفه يحيى بن معين وأبو زرعة والنسائي من قِبل حفظه، وقال ابن حبان: "كان يخطئ كثيراً عما يروي"، بينما وثقه آخرون في غير الزهري. وهو مكمن العلة في هذا الإسناد عند الترمذي[2].

6. الإمام الزهري

هو محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهري، أبو بكر المدني. هو الإمام الحافظ، أمير المؤمنين في الحديث، أول من دوّن السنة بأمر عمر بن عبد العزيز، متفق على جلالته وإتقانه وسعة حفظه، ويُعد القطب الذي تدور عليه أسانيد كثيرة. توفي سنة 124هـ[3].

7. أبو سلمة بن عبد الرحمن

هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة على أحد الأقوال. كان ثقة مكثراً من الحديث، إماماً مجتهداً، سمع من أبيه ومن كبار الصحابة كأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم. توفي سنة 94هـ[4].

المطلب الثالث: الحكم على الحديث

يُعد هذا الحديث من الأحاديث التي اختلف فيها النقاد بين **الإعلال بالإرسال والتحسين بمجموع الطرق** . ويمكن تقسيم الكلام حول درجته إلى ثلاثة مستويات:

1. من حيث الإسناد (نقد المتقدمين)

يرى جمهور نقاد الحديث المتقدمين أن الحديث **معلولٌ بالاضطراب والإرسال**:

- **مدار الحديث** :يدور الحديث على الإمام **الزهري**.
- **الاختلاف** :اختلف فيه الرواة عن الزهري؛ فرواه **قرة بن عبد الرحمن** (وهو ضعيف في الزهري) موصولاً عن أبي سلمة عن أبي هريرة. بينما رواه الأئمة الأثبات (مالك، معمر، يونس) عن الزهري

(1) انظر: تهذيب الكمال، ج17، ص 307؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ)، ج1، ص 135.

(2) انظر: ابن عدي، عبد الله، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل عبد الموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ)، ج7، ص 130؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 453.

(3) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج5، ص 326؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 506.

(4) انظر: تهذيب الكمال، ج33، ص 368؛ ابن حجر، تقريب التهذيب، ص 642.

عن علي بن حسين **مرسلاً**، وأنه لا يصح إلا مرسلا.[1]

- **حكم النقاد** :رجح الأئمة (البخاري، الدارقطني، وأبو حاتم الرازي) أن الصواب فيه **الإرسال**، وأن رواية الوصل "وهمٌ" من قُرّة. ولذلك قال الترمذي عنه: «غريب»، وهي إشارة عند المتقدمين لضعف السند أو تفرده بما لا يُحتمل[2].

2. من حيث الشواهد (تصحيح المتأخرين)

رغم ضعف الإسناد المنتهي إلى أبي هريرة بخصوصه، إلا أن الحديث له **شواهد كثيرة** ارتقى بها عند المتأخرين:

- **طريق الحسين بن علي** :أخرجه الإمام أحمد في "مسنده" (1734)، وابن ماجه في "سننه" (3976)، من طريق الحارث بن فضيل، عن جعفر بن محمد (الصادق)، عن أبيه، عن جده (علي بن الحسين)، عن أبيه (الحسين بن علي)، عن النبي ﷺ. تفرد به الحارث بن فضيل، وهو صدوق يخطئ، ولذلك قال البخاري في "التاريخ الكبير" إن رواية "علي بن الحسين مرسلاً" أصح من هذه الرواية الموصولة.
- **طريق علي بن حسين (مرسلاً)** :رواه: الإمام مالك في "الموطأ" (بلاغاً)، ومعمر بن راشد، ويونس بن يزيد، وابن عيينة، كلهم عن الزهري عن علي بن الحسين عن النبي ﷺ. وهو أصح طرق الحديث، والمرسل عند كثير من الفقهاء وبعض المحدثين (كالإمام مالك وأبي حنيفة وأحمد في رواية) حجة إذا تعددت مخارجه.
- **طريق زيد بن أسلم، وأنس بن مالك، وزيد بن ثابت** :وكلها طرق فيها ضعف يسير، لكنها تتقوى ببعضها.

3. الحكم الإجمالي:

- الحديث بمجموع طرقه وشواهده **حسن أو صحيح**. على الرغم من أن إسناده عن أبي هريرة فيه مقال، إلا أن له طرقاً أخرى وشواهد يتقوى بها.
- **أقوال النقاد:**
  - **الترمذي:** قال عنه "حديث غريب".[3]
  - **ابن عبد البر:** قال: "هذا حديث محفوظ، صحيح، من حديث الزهري، من أصح الأحاديث"[4].
  - **حكم الإمام النووي** :وصفه بأنه "حديث حسن"، واعتمد في ذلك على مجيء الحديث من طرق

---

(1) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (288/1).

(2) انظر: الترمذي، العلل الكبير، ترتيب القاضي الجرجاني، (بيروت: عالم الكتب، 1409هـ)، ص 201، رقم (366)، الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي، (الرياض: دار طيبة، 1405هـ)، ج12، ص 163، رقم (2445)، ابن أبي حاتم، علل الحديث، تحقيق: فريق من الباحثين، (الرياض: مطابع الحميضي، 1427هـ)، ج4، ص 531، رقم (1729).

(3) الترمذي، الجامع الكبير، مرجع سابق، ح2317.

(4) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ومحمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ، ج9، ص200.

يشد بعضها بعضاً، ولأنه أصل عظيم من أصول الأدب النبوي.

- **ابن رجب:** قال: "وقد تلقته الأمة بالقبول"[1]. حتى عده الأئمة (كأبي داود) ربع الإسلام، وعده ابن أبي زيد القيرواني جماع آداب الخير».
- **الألباني:** صححه في صحيح الجامع الصغير (ح5911).

الخلاصة: أن الحديث، وإن لم يصل إلى درجة الصحة المتفق عليها (لعدم إخراجه في الصحيحين)، إلا أنه مقبول عند جماهير المحدثين والفقهاء، ويعتبرونه أصلاً في بابه لموافقته للأصول العامة للشريعة.

المطلب الرابع: دراسة مقارنة لاختلاف ألفاظ الحديث

على الرغم من أن المعنى الأساسي للحديث ثابت، إلا أنه ورد بألفاظ متقاربة في بعض الروايات، ودراسة هذا الاختلاف تثري الفهم وتوسع الدلالة.

- **رواية الترمذي وابن ماجه:** «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه». وهذا هو اللفظ الأشهر.
- **رواية الإمام أحمد:** جاء في بعض طرقه زيادة: «قلة الكلام فيما لا يعنيه»[2]. وهذه الرواية، وإن كانت تركز على آفة اللسان، إلا أنها تؤكد المعنى العام، فالكلام هو أبرز ما يشتغل به الإنسان فيما لا يعنيه.
- **رواية مرسلة:** رُوي عن الحسن البصري مرسلاً: «من حسن إسلام المرء قلة الكلام فيما لا يعنيه».

المعنى الجامع: هذه الألفاظ المختلفة لا تتعارض، بل تتكامل. فـ "ترك ما لا يعنيه" قاعدة عامة تشمل ترك فضول الكلام، وفضول النظر، وفضول السماع، وفضول التفكير، وفضول الحركة. وتخصيص "قلة الكلام" بالذكر في بعض الروايات هو من باب التنبيه على أبرز وأخطر ما يقع فيه الإنسان من الاشتغال بما لا يعنيه. قال الإمام النووي (ت. 676هـ): "ومعناه: أن من كمال إسلام الإنسان تركه ما لا يهمه من قول وفعل"[3].

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث

بعد أن أثبت المبحث الأول حجية الحديث، ينتقل البحث في هذا الفصل إلى رحاب المتن، لفك شفراته الدلالية، والغوص في أغواره البيانية، واستجلاء كنوزه الأخلاقية والتربوية. إن متن هذا الحديث، على إيجازه الشديد، يمثل بنية منطقية محكمة، وقاعدة سلوكية صارمة، فهو يقدم معياراً لكمال الإسلام، ومنهجاً عملياً لتزكية النفس، ودستوراً لسلامة القلب واللسان والجوارح من الآفات.

المطلب الأول: التحليل اللغوي والبلاغي للمتن

يمثل التحليل اللغوي والبلاغي مفتاح الولوج إلى المعاني الدقيقة للنص النبوي، إذ إن كل لفظة قد اختيرت بعناية فائقة لتؤدي وظيفة دلالية وبيانية محددة.

---

(1) (ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، مرجع سابق، ج1، ص288)

(2) أحمد، المسند، مرجع سابق، ج3، ص177.

(3) يحيى بن شرف النووي، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط6، (دمشق: دار مصطفى اللبابيدي، 1407هـ-1987م)، ص 56.

الفرع الأول: التحليل المعجمي والاصطلاحي للمفردات الأساسية

- **حسن إسلام المرء:** "الحسن" في اللغة نقيض القبح. و"حسن الإسلام" هنا لا يعني مجرد صحته وانعقاده، بل يعني كماله وبهائه وجماله. فاستخدام لفظ "الحسن" ينقل الحديث من دائرة الحكم بالصحة إلى دائرة الحكم بالكمال والجمال. فالإسلام درجات، وترك ما لا يعني هو علامة على بلوغ درجة الإحسان في الإسلام. قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ): "والمعنى: أن إسلام الإنسان إذا حسن، اقتضى ترك ما لا يعنيه من الأقوال والأفعال"[1].
- **تركه:** "الترك" هو الإعراض عن الشيء والتخلي عنه. وهو فعل إرادي يدل على المجاهدة والمغالبة للنفس. فالنفس بطبعها فضولية، تميل إلى الخوض فيما يعنيها وما لا يعنيها. والترك هنا هو قمع لهذه الرغبة، وضبط لزمام النفس، مما يجعله عملاً إيجابياً يستحق المدح، لا مجرد فعل سلبي.
- **ما لا يعنيه:** هذا هو محور الحديث. و"يعنيه" من العناية، وهي الاهتمام بالشيء والانشغال به. و"ما لا يعنيه" يشمل كل ما لا يهم الإنسان ولا يتعلق به، ولا يحتاج إليه لقيام دينه أو دنياه، ولا يعود عليه بنفع في عاجل أمره أو آجله. قال الإمام النووي (ت. 676هـ) في شرحه: "أي: ما لا يهمه، ولا هو من ضروراته وحاجاته"[2]. ويشمل ذلك فضول الكلام، وفضول النظر، وفضول السماع، وفضول الفكر، وكل ما هو لغو وباطل.

الفرع الثاني: التحليل البلاغي والأسلوبي

- **الإيجاز والتركيز:** الحديث مثال ساطع على جوامع الكلم النبوي، ففي أربع كلمات فقط («تركه ما لا يعنيه»)، قرر النبي ﷺ قاعدة من أعظم قواعد السلوك والأدب. هذا الإيجاز البليغ يسهل حفظ الحديث، ويرسخ معناه في الذهن.
- **البناء المنطقي:** الحديث مرتب ترتيباً منطقياً دقيقاً. فـ "حسن الإسلام" هو النتيجة، و"ترك ما لا يعنيه" هو السبب والعلامة. فكأنما يقول: إذا أردت أن تعرف علامة حسن إسلام شخص ما، فانظر إليه: هل يترك ما لا يعنيه؟ فبناء الجملة يجعل "الترك" دليلاً وبرهاناً على "حسن الإسلام".
- **العموم والشمول:** استخدام الاسم الموصول "ما" في قوله «ما لا يعنيه» يفيد العموم والشمول، ليشمل كل قول أو فعل أو فكر أو اهتمام لا يعود على الإنسان بالنفع. هذا العموم هو الذي أعطى الحديث قوته وقدرته على أن يكون قاعدة كلية.

المطلب الثاني: التحليل الموضوعي والدلالي للمتن

إن متن الحديث ليس مجرد جملة خبرية، بل هو بنية موضوعية متكاملة، تقدم نظرية متماسكة في تزكية

---

(1) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم، ج1، ص289.

(2) يحيى بن شرف النووي، شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية، تحقيق: مصطفى ديب البغا، ط6، (دمشق: دار مصطفى اللبابيدي، 1407هـ-1987م)، ص 56.

النفس وإدارة الذات.

الفرع الأول: ضابط ما "يعني" وما "لا يعني"

إن أهم ما في فقه الحديث هو تحديد الضابط الذي يميز بين ما يعني الإنسان وما لا يعنيه. وقد وضع العلماء ضوابط لذلك، خلاصتها أن ما يعني المسلم هو:[1]

1. **ما يهمه في أمر دينه:** كتعلم العلم النافع، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (بضوابطه)، وعبادة الله، وذكر الله.
2. **ما يهمه في أمر دنياه التي هي وسيلة لآخرته:** كالسعي في طلب الرزق الحلال، ورعاية الأهل والولد، والاهتمام بصحة البدن.
3. **ما لا يعني المسلم:** هو كل ما سوى ذلك. قال ابن القيم (ت. 751هـ): "ترك ما لا يعنيه من الكلام والنظر والسؤال والاستماع والحركة. فالناظر فيما لا يعنيه متعد، والسائل عما لا يعنيه متكلف، والمجيب عنه مرتاب"[2].

الفرع الثاني: مجالات ترك ما لا يعني

إن "ترك ما لا يعني" لا يقتصر على اللسان، بل يشمل كل جوانب حياة المسلم:

- **في الكلام:** وهو المجال الأبرز. ويشمل ترك الخوض في أخبار الناس، والسؤال عن خصوصياتهم، والجدال في أمور لا طائل تحتها. قال عمر بن عبد العزيز: "من عدّ كلامه من عمله، قلّ كلامه إلا فيما يعنيه" (رواه ابن أبي الدنيا في الصمت).
- **في النظر والسماع:** ويشمل غض البصر عما حرم الله، وصون السمع عن سماع الغيبة والنميمة واللغو.
- **في الفكر والقلب:** ويشمل صرف الذهن عن التفكير في الشرور والآثام، أو الانشغال بأحوال الناس على وجه الحسد والتتبع.
- **في الأفعال والحركات:** ويشمل ترك التدخل في شؤون الآخرين، وعدم إضاعة الوقت والجهد في هوايات أو أعمال لا تعود بنفع ديني أو دنيوي معتبر.

المطلب الثالث: الدلالة الإجمالية للحديث

المعنى الإجمالي الذي تنتظم فيه هذه الألفاظ هو أن كمال إسلام الإنسان وجماله يظهر في قدرته على إدارة ذاته، وتركيز اهتماماته وطاقاته فيما هو نافع ومثمر في دينه ودنياه، والإعراض عن كل ما هو فضول ولغو وهدر.

إنه دعوة للانتقال من "**إسلام الهوية**" إلى "**إسلام الإحسان**"، حيث لا يكتفي المسلم بأداء الفرائض، بل يسعى إلى الكمال بتهذيب نفسه وتطهيرها من الشوائب. والحديث يقدم منهجاً عملياً لهذه التزكية، وهو منهج

---

(1) انظر: الفتح المبين بشرح الأربعين، ابن حجر الهيثمي، ص300.

(2) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الفوائد، بيروت: دار الكتب العلمية، 1393هـ، ص87.

"**التخلية**"، أي إفراغ القلب والعقل والوقت من الشواغل التافهة، لكي يمتلئ بما هو جاد ونافع. فبقدر ما يترك الإنسان ما لا يعنيه، بقدر ما يتسع وقته وقلبه لما يعنيه، وهذا هو جوهر الفلاح.

المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والأخلاقي والتربوي

بعد أن ثبتت حجية النص سنداً، وتم تفكيك بنيته اللغوية والبيانية، ينتقل البحث في هذا الفصل إلى الغاية العملية من دراسة هذا الحديث النبوي، وهي استثمار كنوزه في استنباط القواعد الفقهية، والأصول الأخلاقية، والمناهج التربوية. إن حديث «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**» ليس مجرد وصية أدبية، بل هو أصل تشريعي وسلوكي متكامل، يضبط علاقة المسلم بوقته وعمره وطاقاته، ويؤسس لشخصية منتجة وفعالة. وهذا الفصل يتناول استجلاء هذه الأبعاد المتكاملة بالتفصيل والتحليل.

المطلب الأول: الآثار الفقهية والأصولية المستنبطة

يُعد هذا الحديث، على إيجازه، أصلاً يستنبط منه الفقهاء والأصوليون قواعد في أبواب متعددة.

الفرع الأول: الحديث أصلاً في فقه الأولويات

يؤسس الحديث لمنهج عملي في فقه الأولويات، وهو فقه الموازنة بين المصالح والمفاسد، وتقديم ما هو أولى بالتقديم.

- **تقسيم مراتب الأعمال:** إن "ترك ما لا يعني" هو تطبيق عملي لترتيب الأولويات، حيث يقدم المسلم الواجبات والسنن المؤكدة على فضول المباحات التي لا تعنيه. فالوقت والعمر رأسمال المسلم، والحديث يوجهه لاستثمار هذا الرأسمال فيما هو أعلى ربحاً وأعظم نفعاً في الآخرة.
- **الانشغال بالواجبات:** إن من أعظم ما يعني المسلم هو أداء ما أوجبه الله عليه. والانشغال بما لا يعني هو غالباً على حساب التقصير في الواجبات أو السنن. قال الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ): "فإذا حسن إسلام المرء، تَرَكَ ما لا يعنيه من الأقوال والأفعال، واقتصر على ما يعنيه من الأقوال والأفعال"[1].

الفرع الثاني: الحديث أصلاً في قاعدة "سد الذرائع"

يُعد الحديث تطبيقاً دقيقاً لقاعدة "سد الذرائع"، وهي قاعدة أصولية معتبرة تعني منع الأفعال المباحة في أصلها إذا كانت تفضي غالباً إلى مفسدة محرمة.

- **فضول الكلام ذريعة للحرام:** إن أغلب ما لا يعني الإنسان يكون في فضول الكلام. والخوض في فضول الكلام هو ذريعة ووسيلة للوقوع في المحرمات من الغيبة والنميمة والكذب والخصومة. فبترك ما لا يعنيه من الكلام، يسد المسلم على نفسه باباً عظيماً من أبواب الشر.
- **فضول النظر ذريعة للحرام:** وكذلك النظر إلى ما لا يعني، كتتبع عورات الناس أو النظر إلى ما يثير الشهوة، هو ذريعة للوقوع في الفاحشة أو أمراض القلوب.

---

(1) ابن رجب الحنبلي، جامع العلوم والحكم ج1، ص289.

فالحديث، بأمره بترك ما لا يعني، يأمر حقيقةً بقطع الوسائل والذرائع الموصلة إلى المحرمات، وهذا هو جوهر قاعدة سد الذرائع.

المطلب الثاني: الآثار الأخلاقية والسلوكية المستنبطة

هذا الحديث هو من أعظم أصول علم الأخلاق والسلوك في الإسلام.

الفرع الأول: الحديث هو حقيقة الورع

الورع هو من أعلى مقامات الدين، وهذا الحديث يجمع حقيقته كلها.

- **تعريف الورع:** الورع هو ترك ما يُخشى ضرره في الآخرة، وهذا يشمل ترك الحرام والشبهات، بل وترك فضول المباح الذي لا يُحتاج إليه.
- **الحديث جامع للورع:** قال الإمام ابن القيم (ت. 751هـ): "وقد جمع النبي صلى الله عليه وسلم الورع كله في كلمة واحدة فقال: «من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه»، فهذا يجمع الورع كله"[1]. فمن ترك كل ما لا يعنيه، فقد حقق مقام الورع بتمامه، لأنه لن يقع في حرام أو شبهة أو فضول مضر.

الفرع الثاني: الحديث طريق إلى سلامة القلب

إن من أعظم ثمرات العمل بهذا الحديث هو تحقيق سلامة القلب وصفائه.

- **فضول الاهتمام يشتت القلب:** القلب المشغول بأحوال الناس، وأخبار الدنيا التي لا تعنيه، هو قلب مشتت مضطرب، لا يتفرغ لذكر الله ومحبته والأنس به. روى أبو عبيد عن الحسن رحمه الله قال: "مَن عَلامَةِ إِعْرَاضِ اللهِ عن العبدِ أَنْ يَجْعَلَ شُغلَهُ فيما لا يَعْنِيهِ" [2].
- **ترك الفضول يفرّغ القلب لله:** عندما يترك الإنسان ما لا يعنيه، فإنه يفرّغ قلبه من الشواغل الدنيئة، ويهيئه للامتلاء بما هو أعلى وأشرف، وهو معرفة الله ومحبته. قال ابن القيم: "فإن اشتغال القلب بما لا يعني صاحبه يفوت عليه ما هو أهم عنده وأنفع له، وهو الاهتمام بما يعنيه"[3].

الفرع الثالث: الحديث حافظ للسان والجوارح

إن أكثر ما يشتغل به الإنسان فيما لا يعنيه هو لسانه وجوارحه.

- **آفات اللسان:** الغيبة، النميمة، الكذب، المراء، الجدال، الخوض في الباطل، كلها آفات تنشأ من الكلام فيما لا يعني. قال عمر بن عبد العزيز رحمه الله: "من عدّ كلامه من عمله، قلّ كلامه إلا فيما يعنيه"[4].
- **آفات الجوارح:** تتبع أخبار الناس، والتجسس عليهم، والتدخل في شؤونهم، هي آفات عملية تنشأ من الاهتمام بما لا يعني. والحديث يضع حداً لكل ذلك، فيحفظ على المسلم لسانه وجوارحه.

---

(1) ابن القيم الجوزية، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، مصدر سابق، ج2، ص22.

(2) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (294/1).

(3) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الفوائد، بيروت: دار الكتب العلمية، 1393هـ، ص87.

(4) رواه ابن أبي الدنيا في الصمت وآداب اللسان، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1410هـ، ص36.

الفرع الرابع: الحديث طريق للإحسان

الإسلام الكاملَ الممدوحَ يدخل فيه تركُ المحرمات، كما قال صلى الله عليه وسلم: "المسلمُ مَنْ سَلِمَ المسلمون من لسانه ويده" وإذا حسن الإسلامُ، اقتضى ترك ما لا يعني كله من المحرمات والمشتبهات والمكروهات، وفضول المباحات التي لا يحتاج إليها، فإنَّ هذا كله لا يعني المسلم إذا كمل إسلامُه، وبلغ إلى درجة الإحسان، وهو أنَّ يَعْبُدَ الله تعالى كأنَّه يراه، فإن لم يكن يراه، فإنَّ الله يراه، فمن عبد الله على استحضار قربه ومشاهدته بقلبه، أو على استحضار قرب الله منه واطلاعه عليه، فقد حسن إسلامه، ولزم من ذلك أن يترك كل ما لا يعنيه في الإسلام، ويشتغل بما يعنيه فيه، فإنَّه يتولَّدُ من هذين المقامين الاستحياءُ من الله وترك كلِّ ما يُستحيى منه.[1]

هذا الحديث يدلُّ على أن تركَ ما لا يعني المرء من حسن إسلامه، فإذا ترك ما لا يعنيه، وفعل ما يعنيه كله، فقد كَمُلَ حُسْنُ إسلامه قد جاءت الأحاديثُ بفضل من حسن إسلامُه وأنَّه تضاعف حسناته، وتُكفر سيئاته.[2]

المطلب الثالث: الآثار التربوية المستنبطة

الفرع الأول: الحديث منهج لإدارة الوقت والحياة

يقدم الحديث منهجاً تربوياً فعالاً في إدارة الذات، يمكن ترجمته إلى مبادئ عملية:

1. **تحديد الأهداف والرسالة:** لا يمكن للمرء أن يعرف ما "يعنيه" إلا إذا كانت له أهداف ورسالة واضحة في حياته. فالحديث يدعو المسلم بشكل غير مباشر إلى أن يسأل نفسه: ما الذي يعنيني حقاً في هذه الحياة؟ ما هي غايتي؟
2. **فلترة المدخلات:** في عصر الانفجار المعلوماتي، يصبح هذا الحديث ضرورة قصوى. فهو يربي المسلم على أن يضع "فلتر" على كل ما يرد إلى عقله وقلبه، فلا يسمح إلا بمرور ما يعنيه وينفعه.
3. **قيمة الوقت:** الحديث يغرس في المسلم قيمة الوقت، وأن العمر قصير لا يتسع إلا لما هو مهم ونافع.

الفرع الثاني: بناء شخصية إيجابية وفعالة

الحديث يساهم في بناء شخصية تتميز بالخصائص التالية:

- **التركيز:** شخصية مركزة، تعرف أهدافها، ولا تسمح للمشتتات أن تصرفها عنها.
- **العمق:** شخصية عميقة، لا سطحية، لا تنشغل بسفاسف الأمور وقشورها، بل تغوص في معاليها ولبابها.
- **الإيجابية:** شخصية إيجابية، تنشغل بإصلاح نفسها بدلاً من تتبع عيوب الآخرين، وتنشغل بالبناء بدلاً من الهدم.

وهكذا، يتبين أن هذا الحديث النبوي الموجز ليس مجرد نصيحة أدبية، بل هو قاعدة أصولية، وأصل أخلاقي، ومنهج تربوي متكامل، يهدف إلى بناء شخصية مسلمة سوية، فعالة، ومنتجة، تحقق كمال إسلامها من خلال تركها

---

(1) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (289/1).

(2) المصدر نفسه، (295/1).

لما لا يعنيها.

المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتطبيقات المعاصرة للحديث

يتجاوز التحليل المقاصدي حدود الاستنباط الفقهي والأصولي الجزئي، لينفذ إلى الغايات الكلية والحِكَم العليا التي من أجلها شُرعت الأحكام. وفي هذا السياق، لا يُعد حديث «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**» مجرد نص أدبي، بل هو **أصل مقاصدي** بامتياز، إذ يمثل الأداة التشريعية والسلوكية لتحقيق مقاصد عليا في حفظ الدين والنفس والعقل والعرض والمال، عن طريق حفظ الأصل الأثمن الذي يملكه الإنسان: **عمره ووقته.** ويتناول هذا الفصل تحليل الحديث في ضوء نظرية المقاصد، وانتهاءً بتنزيله على نوازل الواقع المعاصر.

المطلب الأول: المقاصد المباشرة والجزئية للحديث

يخدم الحديث بشكل مباشر مجموعة من المقاصد الجزئية التي تعتبر أساساً لبناء الشخصية المسلمة المنتجة.

1. **مقصد حفظ الوقت والعمر:** إن المقصد المباشر والأول للحديث هو **صيانة رأس مال الإنسان وهو عمره.** فالوقت هو وعاء كل عمل، والحديث يضع قاعدة ذهبية لاستثمار هذا الوعاء فيما هو نافع ومثمر. فبترك ما لا يعني، يتفرغ الوقت والجهد لما يعني، وهذا هو جوهر إدارة الذات. قال الحسن البصري: "يا ابن آدم، إنما أنت أيام مجموعة، كلما ذهب يوم ذهب بعضك"[1].
2. **مقصد سلامة القلب وتفريغه لله:** الانشغال بما لا يعني من فضول الكلام والنظر والتفكير يورث القلب قسوة وتشتتاً وغفلة. والحديث يهدف إلى تحقيق **سلامة القلب** وتفريغه من الشواغل الدنيئة، ليكون محلاً صالحاً لمعرفة الله ومحبته والأنس به. قال ابن القيم (ت. 751هـ): "فإن اشتغال القلب بما لا يعني صاحبه يفوت عليه ما هو أهم عنده وأنفع له، وهو الاهتمام بما يعنيه"[2].
3. **مقصد صيانة اللسان والجوارح:** يهدف الحديث إلى تحقيق مقصد **حفظ اللسان والجوارح** من الوقوع في الآثام. فالخوض فيما لا يعني هو البوابة الكبرى للغيبة والنميمة والكذب والخصومة والتجسس. والحديث، بأمره بترك السبب، يهدف إلى سد هذه الذرائع كلها.

المطلب الثاني: ارتباط الحديث بالمقاصد الكلية للشريعة (الكليات الخمس)

إن قيمة الحديث المقاصدية تتعاظم حين يُنظر إليه من زاوية علاقته بالكليات الخمس التي أجمع العلماء على أن الشريعة جاءت لحفظها.

1. **حفظ الدين:** يخدم الحديث هذا المقصد من خلال:
   - **التفرغ للواجبات:** فمن ترك ما لا يعنيه، تفرغ لما يعنيه، وأول ما يعنيه هو أداء واجبات دينه وفرائضه.
   - **تحقيق مقام الإحسان:** "حسن الإسلام" هو الإحسان، وهو أعلى مراتب الدين. والحديث يبين

(1) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، القاهرة: مطبعة السعادة، 1394هـ، ج2، ص148.

(2) ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، الفوائد، بيروت: دار الكتب العلمية، 1393هـ، ص87.

أن الطريق إلى الإحسان يمر عبر بوابة ترك فضول الكلام والأفعال.

2. **حفظ النفس:** ترك ما لا يعني يحفظ النفس من وجهين:
   - **حفظها من الهلاك المعنوي:** فالانشغال باللغو والباطل يقتل همة النفس ويورثها الغفلة، وهو نوع من الموت المعنوي.
   - **حفظها من العداوات:** فكثير من الخصومات والعداوات التي قد تؤدي إلى إيذاء النفس أو إهلاكها تنشأ من التدخل فيما لا يعني.
3. **حفظ العقل:** العقل أثمن طاقات الإنسان، والحديث يهدف إلى **حفظ طاقة العقل** من الهدر في التفكير والقلق بشأن أمور لا تعود عليه بنفع. فالعقل الذي ينشغل بما لا يعنيه هو عقل مستنزَف، غير قادر على التفكير المبدع والمنتج في أمور دينه ودنياه.
4. **حفظ العرض:** إن من أعظم ما يصون به الإنسان عرضه هو أن يكف لسانه وجوارحه عن أعراض الآخرين. فالخوض فيما لا يعني هو الباب الأوسع للوقوع في الغيبة والبهتان والقذف، وكلها جرائم تهدم الأعراض. فالحديث، بأمره بترك ما لا يعني، يحقق مقصد حفظ العرض من جانبين: حفظ عرض الإنسان نفسه من أن يتلوث بالخوض في أعراض غيره، وحفظ أعراض الآخرين منه.
5. **حفظ المال:** يرتبط الحديث بحفظ المال من جهة حفظ الوقت. فالوقت هو أصل كل كسب، ومن ضيع وقته فيما لا يعني، فقد ضيع أصلاً من أصول كسب المال. كما أن الانشغال بما لا يعني قد يؤدي إلى نزاعات وخصومات مالية كان الإنسان في غنى عنها.

المطلب الثالث: تنزيل الحديث على نوازل الواقع المعاصر

إن عظمة النصوص التأسيسية تكمن في قدرتها على الامتداد لتخاطب كل عصر وإشكالاته. وحديث «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**» هو من أمس الأحاديث حاجة في عصرنا.

1. **في مواجهة إدمان وسائل التواصل الاجتماعي:** أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي أكبر مستنزف للأوقات والطاقات، وأعظم مجال للخوض فيما لا يعني، من تتبع أخبار المشاهير، إلى الدخول في جدالات لا تنتهي. وهنا يأتي الحديث ليكون "**الفلتر النبوي**" الذي يجب على المسلم أن يمرر عليه كل ما يراه ويقرأه ويسمعه: "هل هذا يعنيني؟ هل يعود علي بنفع في ديني أو دنياي؟". إن تطبيق هذا الحديث هو طوق النجاة من "تسونامي" المشتتات الرقمية.
2. **في مواجهة ثقافة "الترند" والفضول الإعلامي:** يعيش الإنسان المعاصر تحت قصف إعلامي يفرض عليه اهتمامات لا تعنيه، ويجعله متابعاً نهماً لأحداث و"ترندات" لا تقدم ولا تؤخر في حياته الحقيقية. الحديث يربي المسلم على "**الاستقلالية في الاهتمام**"، فلا يجعل اهتماماته رهينة لما يفرضه عليه الإعلام، بل يصنع اهتماماته الخاصة النابعة من رسالته في الحياة.
3. **في بيئة العمل والمؤسسات:** يمثل الحديث قاعدة ذهبية لزيادة **الإنتاجية والفعالية**. فالموظف أو العامل الذي يركز على مهامه التي تعنيه، ويترك التدخل في شؤون زملائه، أو الانشغال بالأحاديث الجانبية التي

لا طائل منها، هو الموظف الأكثر إنتاجية والأكثر احترافية.

4. **في العلاقات الاجتماعية والأسرية:** كثير من المشاكل الأسرية والاجتماعية تنشأ من تدخل الأفراد فيما لا يعنيهم من شؤون بعضهم البعض. فالحديث يضع حداً للفضول المذموم، ويؤسس لاحترام خصوصيات الآخرين، وهو أساس العلاقات الصحية.

وهكذا، يتبين أن هذا الحديث النبوي الموجز ليس مجرد نصيحة أدبية، بل هو منهج حياة متكامل، وأداة فعالة لإدارة الذات، ووصفة نبوية لبناء شخصية مسلمة سوية، فعالة، ومنتجة، تحقق كمال إسلامها من خلال تركها لما لا يعنيها.

خاتمة

في ختام هذه الرحلة البحثية التي حاولت سبر أغوار هذا الحديث النبوي الموجز والجامع: «**من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه**»، يمكننا أن نخلص إلى أنه ليس مجرد وصية أدبية، بل هو **أصل عظيم ومنهج حياة متكامل** لبناء الشخصية المسلمة، وتزكية النفس، وإدارة أثمن ما يملكه الإنسان: عمره ووقته. لقد أثبتت هذه الدراسة، عبر فصولها التحليلية، أن هذا الحديث يمثل قاعدة سلوكية، وأصلاً أخلاقياً، ومنطلقاً مقاصدياً، لا غنى عنه لفهم كيفية تحقيق "حسن الإسلام" في واقع الحياة.

الحديث السابع

فقه الإصلاح الاجتماعي والمسؤولية الفردية

- تمهيد: في مكانة الحديث وأهميته التأسيسية
- المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث
- المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث
- المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والأخلاقي والتربوي
- المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتطبيقات المعاصرة للحديث

عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ. فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ. وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ. وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ»

المحاضرة الثالثة عشر والرابعة عشر

فقه الإصلاح الاجتماعي والمسؤولية الفردية

نص الحديث:

قال مسلم: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ. حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ سفيان. ح وحدثنا محمد بن المثنى. حدثنا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ. حَدَّثَنَا شُعْبَةُ كِلَاهُمَا عَنْ لقيس بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ. وَهَذَا حَدِيثُ أَبِي بَكْرٍ. قَالَ:

أَوَّلُ مَنْ بَدَأَ بِالْخُطْبَةِ، يَوْمَ الْعِيدِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، مَرْوَانُ. فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ. فَقَالَ: الصَّلَاةُ قَبْلَ الْخُطْبَةِ. فَقَالَ: قَدْ تُرِكَ مَا هُنَالِكَ. فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَمَّا هَذَا فَقَدْ قَضَى مَا عَلَيْهِ. سَمِعْتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول **"مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ. فَإِنْ لم يستطع فبلسانه. ومن لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ. وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ".**

مقدمة

الحمد لله الذي شرع لعباده ما يصلح أحوالهم في المعاش والمعاد، وأناط بهم مسؤولية حفظ مجتمعاتهم من أسباب الفساد، وجعل خيريتهم في قيامهم بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، وإماماً للمصلحين، نبينا محمد، الذي أرسى قواعد الإصلاح الاجتماعي، وبيّن مراتب التغيير، وعلى آله وصحبه، الذين حملوا لواء الدعوة والتغيير، فكانوا خير أمة أخرجت للناس، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن من أعظم المبادئ التي قامت عليها الحضارة الإسلامية، والتي شكلت صمام الأمان لمجتمعاتها عبر العصور، مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .هذا المبدأ ليس مجرد فضيلة أخلاقية، بل هو فريضة شرعية، وضرورة اجتماعية، وعلة خيرية الأمة، كما قال تعالى :﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: 110].

وفي قلب هذا المبدأ العظيم، يأتي حديث الصحابي الجليل أبي سعيد الخدري رضي الله عنه كدستور عملي ومنهج تطبيقي، حيث يقول فيه النبي صلى الله عليه وسلم: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان».

هذا الحديث ليس مجرد نص في بيان وجوب إنكار المنكر، بل هو خريطة طريق متكاملة لعملية التغيير والإصلاح الاجتماعي، فهو يحدد أطراف المسؤولية») من رأى منكم(«، ويشترط العلم بالمنكر») رأى منكراً(«، ثم يرسم مراتب التغيير العملية المتدرجة حسب القدرة والاستطاعة (اليد، ثم اللسان، ثم القلب)، ويربط هذا العمل الظاهري كله بجوهر الإيمان الباطني») وذلك أضعف الإيمان .(«هذا التدرج الواقعي يكشف عن حكمة الشريعة وواقعيتها، وموازنتها الدقيقة بين صلابة المبدأ ومرونة التطبيق.

ونظراً لهذه المكانة المحورية، تأتي هذه الدراسة الموسومة بـ«**فقه الإصلاح الاجتماعي والمسؤولية الفردية: دراسة**

تحليلية أصولية مقاصدية لحديث أبي سعيد الخدري "من رأى منكم منكراً فليغيره"» كمحاولة علمية لاستجلاء الأبعاد المتكاملة لهذا النص النبوي العظيم، عبر منهج تكاملي يجمع بين التحليل الإسنادي النقدي، والتفكيك اللغوي والبلاغي، والاستنباط الفقهي والأصولي، والغوص في دلالاته المقاصدية الكلية، وانتهاءً بتنزيل معانيه على تحديات الواقع المعاصر.

تمهيد: في أهمية الحديث ومكانته التأسيسية

إن قيمة النص في التراث الإسلامي تُقاس بمدى تأثيره في المنظومة المعرفية والتشريعية، ومن هذا المنظور، يحتل حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه موقعاً فريداً، إذ يمثل الأصل العملي الذي تدور عليه فريضة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

لقد تواتر النقل عن أئمة الإسلام في تعظيم قدر هذا الحديث، فاعتبروه أصلاً جامعاً وقاعدة كلية. قال الإمام النووي (ت. 676هـ) في بيان مكانته: "هذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من أعظمها"[1]. وقال القاضي عياض (ت. 544هـ) قبله: "هذا الحديث أصل في صفة التغيير"[2]. فهذا النص هو المرجع الأساس في كيفية التعامل مع المنكرات الظاهرة في المجتمع.

وقد جعله كثير من العلماء مداراً لجزء كبير من الدين، باعتباره ترجماناً عملياً للآيات القرآنية الآمرة بهذا الواجب. وقد جعل الحافظ ابن رجب الحنبلي (ت. 795هـ)هذا الحديث أصل في وجوب تغيير المنكر بحسب القدرة[3].

وجعله ابن ملقن نصف علم الشريعة؛ لأنه إما معروف يجب العمل به، أو منكر يجب النهي عنه.[4]

وتعود هذه المكانة المحورية للحديث إلى كونه:

- **بياناً للواجب العام** :فالخطاب في قوله «من رأى منكم» موجه إلى كل فرد من أفراد الأمة، مما يؤسس لمفهوم المسؤولية الفردية والجماعية في الإصلاح. فكل مسلم هو رقيب وحارس على سفينة المجتمع. وهذا ما يوضحه حديث النعمان بن بشير في الصحيحين عن القائم على حدود الله والواقع فيها، وأنهم إذا تركوا الواقع في الحرام ولم يأخذوا على يديه "هلكوا وهلكوا جميعاً".
- **مرسماً لخريطة التغيير** :الحديث لا يكتفي بإصدار الأمر، بل يرسم خريطة عمل واضحة ومتدرجة (اليد، اللسان، القلب). هذا التدرج هو من أعظم مظاهر حكمة الشريعة وواقعيتها، فهو يربط التكليف بالاستطاعة، ويوازن بين الغيرة على محارم الله وبين فقه المآلات، ويضمن استمرارية الإنكار في كل الظروف والأحوال.

---

(1) النووي، يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ، ج2، ص22.

(2) انظر: المصدر نفسه، ص25.

(3) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (245/2).

(4) ابن الملقن، المعين على تفهم الأربعين، ص393.

- **رابطاً بين الظاهر والباطن** :يختمه الحديث بـ «وذلك أضعف الإيمان»، يربط النبي ﷺ بين عمل الجوارح (التغيير) وعمل القلب (الإيمان). فالتغيير ليس مجرد عمل اجتماعي، بل هو مقتضى من مقتضيات الإيمان، ودليل على حياته في القلب. وضعف القدرة على التغيير الظاهري لا يعفي من مسؤولية الإنكار القلبي، الذي هو علامة بقاء أصل الإيمان.

بناءً على ما تقدم، يتضح أن أهمية هذا الحديث ليست مجرد أهمية وعظية، بل هي أهمية هيكلية ومنهجية وتشريعية؛ فهو يضع الأسس العملية لفريضة هي قوام خيرية الأمة، وسياج أمنها الأخلاقي والاجتماعي، مما يبرر إفراده بدراسة مستقلة ومعمقة.

المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث

إن فحص الإسناد هو الخطوة المنهجية الأولى التي يتوجه إليها نظر الباحث في علوم الحديث، فهو الركيزة التي يقوم عليها صرح القبول والرد. ويتناول هذا الفصل دراسة إسناد حديث أبي سعيد الخدري، هذا الحديث الذي حظي بعناية فائقة من أئمة الحديث، فأودعوه في أصح مصنفاتهم، وتعددت طرقه التي تدور على رواة من أثبت الناس وأوثقهم.

المطلب الأول: تخريج الحديث من دواوين السنة

هذا الحديث من الأحاديث الصحيحة التي أخرجها الإمام مسلم في صحيحه، ورواها أصحاب السنن والمسانيد.

- **صحيح مسلم:** أخرجه الإمام مسلم بن الحجاج (ت. 261هـ) في "كتاب الإيمان"، باب "بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان"، وهو العمدة في هذا الباب.[1]
- **في السنن والمسانيد:** أخرجه أيضاً أصحاب السنن الأربعة: أبو داود في "كتاب الملاحم" (ح4340)، والترمذي في "كتاب الفتن" (ح2172)، والنسائي في "كتاب الإيمان وشرائعه" (ح5008)، وابن ماجه في "كتاب الفتن" (ح4013). كما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (ج3، ص10).

المطلب الثاني: تراجم رواة الإسناد (سند مسلم)

الفرع الأول: ترجمة للصحابي الراوي أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه)

هو سعد بن مالك بن سنان الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد الخدري.

- **حياته ونشأته** :صحابي جليل من مشاهير الصحابة. استُصغر يوم أحد، فرده النبي ﷺ، وشهد ما بعدها من المشاهد، كالخندق وبيعة الرضوان. كان من فقهاء الصحابة وعلمائهم. أبوه مالك بن سنان استشهد يوم أحد.
- **مكانته العلمية وروايته للحديث** :يعد أبو سعيد الخدري من المكثرين من رواية الحديث عن النبي ﷺ، حيث روى (1170) حديثاً. كان من أفاضل أنصار المدينة، ومن الملازمين للنبي ﷺ، مما أهله لحفظ

(1) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت، ج1، ص69، ح49.

ونقل قدر كبير من العلم عنه. قال عنه الذهبي: "الإمام المجاهد، مفتي المدينة".[1]

الفرع الثاني: ترجمة مختصرة لبقية رواة الإسناد

1. **طارق بن شهاب البجلي الأحمسي** (ت. 83هـ) :له رؤية للنبي ﷺ ولم يسمع منه، فهو تابعي من المخضرمين الذين أدركوا الجاهلية والإسلام. وهو ثقة باتفاقهم، روى عن كبار الصحابة كأبي بكر وعمر. [2]
2. **قيس بن مسلم الجدلي الكوفي** (ت. 120هـ) :تابعي، ثقة، من رجال الجماعة. روى عن طارق بن شهاب وغيره. قال عنه الإمام أحمد ويحي بن معين: "ثقة".[3]

المطلب الثالث: الحكم على الحديث

- **الحكم الإجمالي** :الحديث صحيح باتفاق المحدثين. إخراجه في صحيح مسلم وبقية السنن والمسانيد من طرق متعددة يجعله في مرتبة عالية من الصحة.
- **أقوال النقاد** :لم يختلف أهل العلم في صحة هذا الحديث وتلقيه بالقبول. قال الإمام الترمذي بعد روايته: "هذا حديث حسن صحيح"[4]. واعتبره كل من شرحه من العلماء أصلاً في بابه.

المطلب الرابع: دراسة مقارنة لاختلاف ألفاظ الحديث

- **الرواية الأساسية** :هي رواية مسلم التي سبق ذكرها، وهي العمدة. من رواية قيس بن مسلم، عن طارق بنِ شهاب، عن أبي سعيد، ومن رواية إسماعيل بن رجاءٍ، عن أبيه عن أبي سعيد، وعنده في حديث طارق قال: أَوَّلُ مَنْ بدأ بالخطبة يومَ العيد قبلَ الصَّلاة مروانُ، فقام إليه رجلٌ، فقال: الصَّلاةُ قبل الخطبة، فقال: قد تُرِكَ ما هُنالك، فقال أبو سعيد: أَمَّا هذا، فقد قضى ما عليه، ثمَّ روى هذا الحديث.
- **رواية ابن مسعود** :جاء عن عبد الله بن مسعود حديث بمعناه، وفيه: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له من أمته حواريون وأصحاب يأخذون بسنته ويقتدون بأمره، ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف يقولون ما لا يفعلون، ويفعلون ما لا يؤمرون، فمن جاهدهم بيده فهو مؤمن، ومن جاهدهم بلسانه فهو مؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»[5]. هذه الرواية تؤكد نفس المعنى والمبدأ، وتربط الجهاد ضد الانحرافات بالإيمان.
- **خلاصة المقارنة** :هذه الروايات المختلفة تتكامل ولا تتعارض، وتؤكد على مبدأ واحد وهو وجوب تغيير المنكر ومجاهدة أهله بحسب القدرة، وأن ذلك من صميم الإيمان ولوازمه.

المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه

(1) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ، ج3، ص168.

(2) انظر: ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد: سوريا، ط1، 1406هـ، ص289.

(3) انظر: المزي، يوسف بن عبد الرحمن، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق: بشار عواد معروف، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ، ج24، ص101.

(4) الترمذي، الجامع الكبير، مرجع سابق، ح2172.

(5) مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، ح50.

بعد إثبات حجية الحديث سنداً في المبحث الأول، يغوص هذا المبحث في أعماق المتن النبوي، محللاً بنيته اللغوية، وسياقه التشريعي، وموضوعه العام، ومعانيه التفصيلية، وفق منهجية تحليلية متكاملة تهدف إلى استجلاء كافة أبعاد هذا النص التأسيسي في فقه الإصلاح الاجتماعي.

المطلب الأول: التحليل اللغوي (المعجمي، النحوي والصرفي، البلاغي)

يمثل التحليل اللغوي والبلاغي مفتاح الولوج إلى المعاني الدقيقة للنص النبوي، إذ إن كل لفظة قد اختيرت بعناية فائقة لتؤدي وظيفة دلالية وبيانية محددة.

الفرع الأول: التحليل المعجمي

1. **رأى** :الرؤية في اللغة تأتي بمعنى الإبصار بالعين، وتأتي بمعنى العلم والإدراك القلبي. والمقصود في سياق الحديث هو ما هو أعم من الرؤية البصرية، وهو العلم اليقيني بوقوع المنكر. قال الإمام النووي (ت. 676هـ) في شرحه على مسلم: "ومعنى الحديث: أن من علم أن هذا منكر، وتحقق كونه منكراً، فليغيره"[1]. وهذا يخرج الظن والتهمة والتجسس، ويجعل الإنكار مبنياً على بينة.
2. **منكراً** :اسم مفعول من "أنكر"، وهو في اللغة ما لا يُعرف، أو ما استُقبح. وفي الاصطلاح الشرعي، هو "كل ما قبحه الشرع وحرمه ونهى عنه"[2]. وهو لفظ نكرة في سياق الشرط، فيعم كل أنواع المنكرات، صغيرها وكبيرها، سواء كانت متعلقة بحقوق الله (كالشرك والبدع وترك الصلاة)، أو بحقوق العباد (كالظلم والغش والسرقة).
3. **فليغيره** :التغيير هو "تحويل الشيء عن حاله وتبديله بغيره"[3]. والمراد به في الحديث هو إزالة المنكر بالكلية وإحلال المعروف مكانه. فهو ليس مجرد الإنكار، بل هو فعل إيجابي يهدف إلى إزالة الواقع الفاسد وإقامة الواقع الصالح.

الفرع الثاني: التحليل النحوي والصرفي

1. "**من** :"اسم شرط جازم مبني على السكون، يفيد العموم، وهو مبتدأ في محل رفع. هذا العموم هو الذي يجعل الخطاب موجهاً لكل فرد في الأمة. هذا العموم هو أساس قوة القاعدة التي يؤسس لها الحديث.
2. "**رأى** :"فعل ماضٍ في محل جزم فعل الشرط، والفاعل ضمير مستتر تقديره "هو."
3. "**فليغيره** :"الفاء رابطة لجواب الشرط. واللام هي لام الأمر الجازمة، التي تدل على الوجوب الحتمي. و"يغير" فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، والفاعل مستتر، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به. هذا التركيب النحوي المحكم، الذي يربط وجوب التغيير بحتمية جواب الشرط، هو من أقوى صيغ التكليف في اللغة العربية. مما يدل على وجوب التغيير فوراً على من رآه واستطاع. والتغيير هو إزالة المنكر

(1) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج2، ص25.
(2) ابن رجب جامع العلوم والحكم في شرح خمسين ج2، ص246.
(3) ابن منظور، لسان العرب، مادة "غيّر".

بالكلية وتحويله إلى معروف إن أمكن.[1]

الفرع الثالث: التحليل البلاغي

1. **الإيجاز والعموم** :الحديث من جوامع الكلم، ففي كلمات قليلة يضع دستوراً كاملاً لفريضة عظيمة، مع استخدام أدوات العموم ("من") وتنكير المصدر ("منكراً") ليشمل كل الأشخاص وكل المنكرات في كل زمان ومكان.
2. **حسن الترتيب والتقسيم** :التقسيم الثلاثي لمراتب التغيير (يد، لسان، قلب) هو تقسيم منطقي بديع، ينتقل من الأقوى والأكثر تأثيراً (اليد) إلى الأقل تأثيراً (اللسان) إلى ما هو لازم في كل حال (القلب). هذا التدرج يكشف عن حكمة نبوية بالغة في مراعاة القدرات والظروف، وضمان عدم سقوط أصل الواجب أبداً.
3. **الاستعارة في "أضعف الإيمان** :"التعبير عن الإنكار القلبي بأنه "أضعف الإيمان" ليس للتقليل من شأنه، بل هو استعارة بليغة لبيان أنه أضعف ثمرات الإيمان الظاهرة وأقلها أثراً في الواقع الخارجي. فالإيمان القوي كالشجرة القوية التي تثمر تغييراً باليد واللسان، والإيمان الذي لا يقوى على ذلك، فأضعف ثماره التي لا بد منها هو الإنكار القلبي.

المطلب الثاني: التحليل السياقي والسببي

لم يأت هذا الحديث في فراغ تشريعي، بل جاء في سياقات متعددة تؤكد معناه وتوضح سببه.

- **السياق القرآني العام** :جاء الحديث تطبيقاً عملياً وبياناً تفصيلياً للآيات الكثيرة الآمرة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كقوله تعالى :﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: 104]. فالحديث يفسر كيفية أداء هذا الواجب القرآني، ويضع له خريطة طريق واضحة.
- **سبب الورود المباشر** :ذكر الإمام مسلم في صحيحه أن أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة هو مروان بن الحكم، فقام إليه رجل فقال: "الصلاة قبل الخطبة"، فقال مروان: "قد ترك ما هنالك". فقام أبو سعيد الخدري وقال: "أما هذا فقد قضى ما عليه، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «من رأى منكم منكراً...» الحديث"[2]. هذا السياق العملي يبين أن الحديث جاء لتأصيل مشروعية الإنكار العلني باللسان على أصحاب السلطة إذا خالفوا السنة، وأن هذا من قضاء الواجب الذي على الفرد.
- **سبب ذكر التدرج في المراتب** :إن الحكمة في ذكر المراتب الثلاث (اليد، اللسان، القلب) هي مراعاة الشريعة لأحوال المكلفين وقدراتهم، وتحقيق مقصد التيسير ورفع الحرج. فالشريعة لا تكلف نفساً إلا وسعها. ولكنها في الوقت نفسه تضمن عدم سقوط أصل الفريضة (وهو الإنكار القلبي) بحال من

(1) انظر: ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص113.

(2) مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، ج1، ص69، ح49.

الأحوال، ليبقى ضمير الأمة حياً ورافضاً للمنكر دائماً.

المطلب الثالث: التحليل الموضوعي (الإجمالي)

إن الموضوع العام الذي يعالجه الحديث هو منهج الإسلام المتكامل في الإصلاح الاجتماعي والحفاظ على هوية المجتمع المسلم .فالإسلام ليس ديناً فردياً سلبياً، بل هو دين إيجابي فعال، يجعل من كل فرد في الأمة حارساً ورقيباً على سفينة المجتمع. والحديث يقدم خريطة الطريق لهذه الرقابة، فهو يؤسس للمسؤولية التضامنية، ويحث على الفاعلية والإيجابية، ويربط بشكل وثيق بين العمل الإصلاحي الظاهري وبين حقيقة الإيمان الباطني، ويقدم منهجاً واقعياً مرناً يوازن بين مثالية المبدأ وصلابته، وبين واقعية التطبيق الذي يراعي القدرة والاستطاعة وفقه الموازنات والمآلات. فجوهر رسالة الحديث هو أن المجتمع المسلم مجتمع حي، متفاعل، يرفض الفساد، ويسعى دوماً لإصلاح ذاته بذاته، انطلاقاً من مسؤولية كل فرد فيه.

المطلب الرابع: التحليل المعنوي (التفصيلي)

1. الحديث أصلاً في وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، هذا الحديث هو العمدة في بيان حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأنه واجب على كل مسلم بحسب قدرته. والأمر بتغيير المنكر هو بالضرورة أمر بالمعروف الذي هو ضده. وقد تطابق على وجوبه ه الكتاب والسنة مع الإجماع، وهو أيضًا من النصيحة التي هي الدين، ولم يخالف في ذلك إلَّا بعض الرافضة -ولا يعتد به- وهم مسبوقون بالإجماع، ووجوبه بالشرع لا بالعقل خلافًا للمعتزلة.[1]وهو من خصائص الأمة المحمدية وسبب خيريتها ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: 110]. وأما قوله تعالى: {عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ} 1. فليس مخالفاً لما ذكرنا لأن المذهب الصحيح عند المحققين في معنى الآية الكريمة أنكم إذا فعلتم ما كلفتم به لا يضركم تقصير غيركم مثل قوله: {وَلا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} 2. وإذا كان كذلك فمما كلف به المسلم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإذا فعله ولم يمتثل المخاطب فلا عتب بعد ذلك فإنما عليه الأمر والنهي لا القبول والله أعلم.[2]
2. **شروط وجوب التغيير** :يستنبط العلماء من قوله «من رأى منكم منكراً» شروطاً دقيقة لوجوب الإنكار، منها:
   - **العلم بكونه منكراً** :فلا يجوز الإنكار في مسائل الاجتهاد السائغ التي ليس فيها نص قاطع، أو قبل العلم بحكم الشرع. قال سفيان الثوري: "لا يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر إلا من كان فقيهاً فيما يأمر به، فقيهاً فيما ينهى عنه"[3].
   - **تحقق وقوع المنكر** :فلا إنكار على الظنون والتهم، ولا يجوز التجسس لكشف المنكرات المستترة.

(1) ابن الملقن، المعين على تفهم الأربعين، ص393.

(2) ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص113.

(3) انظر: الغزالي، إحياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ج2، ص309.

- **أن يكون المنكر ظاهراً** :فالإنكار يتعلق بالمنكرات الظاهرة المعلنة، لا المستترة داخل البيوت.

3. تفصيل مراتب التغيير وضوابطها:

- **التغيير باليد** :هو الإزالة الفعلية للمنكر، وهو منوط بالقدرة وأمن المفسدة الأعظم .وهو في الأصل من واجبات أصحاب السلطة والولاية (الحاكم، القاضي، الشرطي، رب الأسرة في بيته). أما آحاد الناس، فلا يجوز لهم التغيير باليد إذا كان سيفضي إلى فتنة أو منكر أعظم، كالاقتتال الأهلي. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن الأمر والنهي وإن كانا متضمنين لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة، فينظر في المعارض له، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر، لم يكن مأموراً به، بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته"[1].
- **التغيير باللسان** :وهو واجب كل قادر على البيان والنصح، عند العجز عن اليد، أو الخوف من مفسدة التغيير بها. ويشمل كل مراتب البيان من التعريف بالحكم، والوعظ بالترغيب والترهيب، إلى التعنيف في القول، ويُراعى فيه الحكمة والتدرج.
- **التغيير بالقلب** :وهو كراهية المنكر وبغضه، ومفارقة أهله ومكانه إن استطاع، وعزم القلب على أنه لو قدر لغيره. وهذا فرض عين على كل مسلم، لا يسقط بحال. وهو علامة حياة القلب وبقاء الإيمان. قال ابن رجب: "وأما إنكار القلب، فلا بد منه، فمن لم ينكر قلبه المنكر، دل على ذهاب الإيمان من قلبه"[2].

4. معنى "**وذلك أضعف الإيمان** :"ليس معناه أن الإنكار بالقلب إيمان ضعيف في ذاته، بل هو أضعف ثمرات الإيمان وآثاره الظاهرة [3].فالإيمان القوي كالشجرة القوية التي تثمر تغييراً باليد واللسان، والإيمان الذي لا يقوى على ذلك، فأضعف ثماره التي لا بد منها هو الإنكار القلبي. قال ابن مسعود رضي الله عنه في حديث آخر بمعناه: "وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل"[4]. أي أن من لم يقم حتى بالإنكار القلبي، لم يبق في قلبه من الإيمان العملي شيء.

قال ابن رجب:" قوله صلى الله عليه وسلم في الذي يُنكر بقلبه: "وذلك أضعفُ الإيمان" يدلُّ على أنَّ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكرِ من خصال الإيمان، ويدلُّ على أنَّ من قدرَ على خَصلةٍ من خصال الإيمان وفعلها، كان أفضلَ مِمَّن تركها عجزًا عنها".[5]

المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والأخلاقي والتربوي

(1) ابن تيمية، تقي الدين أحمد، مجموع الفتاوى، جمع: عبد الرحمن بن قاسم، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ، ج28، ص129.

(2) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ج2، ص245.

(3) انظر: ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص115.

(4) مسلم، صحيح مسلم، مرجع سابق، ح50.

(5) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (254/2).

بعد أن ثبتت حجية النص سنداً، وتم تفكيك بنيته اللغوية والبيانية، ينتقل البحث في هذا الفصل إلى الغاية العملية من دراسة هذا الحديث النبوي، وهي استثمار كنوزه في استنباط القواعد الفقهية، والأصول الأخلاقية، والمناهج التربوية. إن حديث أبي سعيد الخدري ليس مجرد أمر بالإنكار، بل هو أصل تشريعي وسلوكي متكامل، يؤسس لفقه الإصلاح الاجتماعي، ويضبط علاقة المسلم بمجتمعه، ويحدد مسؤوليته تجاه قضايا أمته.

المطلب الأول: المقارنة النصية والتكامل الدلالي مع النصوص الشرعية الأخرى

لا يمكن فهم حديث أبي سعيد الخدري فهماً عميقاً ومعزولاً عن منظومة النصوص الشرعية الأخرى التي تتناول موضوع الإصلاح الاجتماعي. فالنصوص يفسر بعضها بعضاً، وتتكامل لتشكل منهجاً متكاملاً.

الفرع الأول: التكامل مع نصوص القرآن الكريم

يأتي حديث أبي سعيد كبيان تفصيلي وتطبيق عملي للآيات القرآنية الكثيرة التي جعلت الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فريضة وعلة لخيرية الأمة.

1. **بيان كيفية تحقيق الخيرية :**قوله تعالى :﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: 110]. هذه الآية تضع المبدأ العام، ويأتي الحديث ليفصل كيفية تحقيق هذه الخيرية، فيرسم خريطة الطريق العملية لتغيير المنكر الذي هو جزء من النهي عن المنكر.
2. **توضيح مهمة "الأمة الداعية** :"قوله تعالى :﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: 104]. الآية تتحدث عن واجب جماعي ("أمة")، والحديث يوضح أن هذا الواجب الجماعي يبدأ من مسؤولية فردية») من رأى منكم .(«فلا تقوم "الأمة" بواجبها إلا حين يقوم كل "فرد" فيها بما يستطيع.
3. **بيان سبيل النجاة من الهلاك العام :**قوله تعالى :﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: 25]. هذه الآية تحذر من أن ترك النهي عن المنكر يؤدي إلى عقاب عام. ويأتي الحديث ليوضح كيفية اتقاء هذه الفتنة، وذلك بأن لا يقف أحد موقف المتفرج السلبي.

الفرع الثاني: التكامل مع نصوص السنة النبوية

تتضافر أحاديث أخرى مع حديث أبي سعيد لتكوين صورة شاملة لمنهج الإصلاح.

1. **حديث سفينة المجتمع :**حديث النعمان بن بشير في الصحيحين عن "مثل القائم على حدود الله والواقع فيها، كمثل قوم استهموا على سفينة..."[1]. هذا الحديث يقدم "فلسفة "وجوب تغيير المنكر، فيبين أن ترك المنكر ليس حرية شخصية بل هو خرق لسفينة المجتمع يغرق الجميع. ويأتي حديث أبي سعيد ليقدم "آلية "سد هذا الخرق والأخذ على يد الخارق.
2. **حديث حبة الخردل :**حديث ابن مسعود الذي ختمه النبي ﷺ بقوله: «وليس وراء ذلك من الإيمان

(1) البخاري، الجامع الصحيح، ح2493.

حبة خردل».[1] هذا الحديث يتكامل مع حديث أبي سعيد في بيان الأثر الإيماني لترك الإنكار. فحديث أبي سعيد يصف الإنكار القلبي بأنه" أضعف الإيمان"، وحديث ابن مسعود يصف ما بعد ترك الإنكار القلبي بأنه "لا إيمان". فكلاهما يؤكد أن الإنكار بالقلب هو آخر معاقل الإيمان العملي.

3. **أحاديث الحكمة والرفق** :كقوله ﷺ: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه»[2]. هذا النوع من الأحاديث يقدم "الضابط الأخلاقي "لعملية التغيير. فهو يتكامل مع حديث أبي سعيد ليقول لنا: غيروا المنكر، ولكن ليكن تغييركم باليد واللسان محفوفاً بالرفق والحكمة قدر الإمكان، لا بالغلظة والفظاظة التي قد تنفر القلوب وتؤدي إلى مفسدة أعظم. قال سفيان الثوري: لا يأمرُ بالمعروف وينَهى عنِ المنكرِ إلَّا من كان فيه خصالٌ ثلاثٌ: رفيقٌ بما يأمرُ، رفيقٌ بما ينهى، عدلٌ بما يأمر، عدلٌ بما ينهى، عالمٌ بما يأمر، عالم بما ينهى.[3]

الفرع الثالث: خلاصة التكامل الدلالي

من خلال هذه المقارنة، نرى أن حديث أبي سعيد لا يقف وحده، بل هو جزء من شبكة نصية متكاملة:

- القرآن يضع المبدأ العام وأهميته.
- حديث السفينة يضع الفلسفة والضرورة الاجتماعية.
- حديث أبي سعيد يضع خريطة الطريق والمنهج العملي.
- حديث ابن مسعود يضع الأثر الإيماني والعقدي.
- أحاديث الرفق تضع الضابط الأخلاقي.

وهكذا، يكتمل بناء منهج إسلامي متكامل للإصلاح الاجتماعي، يجمع بين صلابة المبدأ، ومرونة التطبيق، وعمق الأثر الإيماني، وجمال الخلق.

المطلب الثاني: الآثار الفقهية والأصولية المستنبطة

يُعد هذا الحديث من أهم النصوص التي بنى عليها الأصوليون والفقهاء قواعد كلية في فقه الإصلاح الاجتماعي.

الفرع الأول: الحديث أصلاً في تحديد حكم "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"

- **بيان حكم التكليف** :الحديث نص صريح في بيان وجوب تغيير المنكر. فاللام في قوله «فليغيره» هي لام الأمر، والأصل في الأمر أنه للوجوب ما لم تصرفه قرينة. وهذا الوجوب هو محل إجماع بين علماء الأمة. قال الإمام النووي (ت. 676هـ): "وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب

(1) مسلم، صحيح مسلم، ح50.
(2) مسلم، صحيح مسلم، ح2594.
(3) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (256/2).

والسنة وإجماع الأمة"[1].

- **طبيعة الوجوب** (عيني أم كفائي؟) :ذهب جمهور العلماء إلى أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو فرض كفاية، إذا قام به من يكفي سقط الإثم عن الباقين. ويتعين في أحوال معينة، كأن لا يعلم بالمنكر إلا شخص واحد، أو لا يقدر على إزالته إلا هو.[2] قال الإمام الجويني (ت. 478هـ): "والذي نراه أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فرض على الكفاية"[3]. ووجه كونه فرض كفاية هو أن المقصود حصول التغيير، فإذا حصل من البعض، برئت ذمة الكل.

ولا يسقط ذلك عن المكلف لكونه لا يفيد في ظنه، فذكّر فإن الذكرى تنفع المؤمنين، وقال تعالى: {مَا عَلَى الرَّسُولِ إلا الْبَلَاغُ} [المائدة: 99]. ولا يشترط فيه الكمال، بل يأمر وينهى، وإن كان يرتكب ذلك فيأمر نفسه وينهاها كغيره، ولا يختص ذلك بأرباب الولايات، بل ذلك ثابت للآحاد، وهو إجماع، ولا بد من عمله بما يأمر به وينهى عنه. والدَّقائِقُ مخصوصةٌ بالعلماء، وإنما يُنكر ما أُجمِعَ عليه دون ما اختُلِف.[4]

- **عقوبة ترك هذه الشعيرة:** دلت النصوص الشرعية على الآثار السلبية والعواقب الوخيمة لترك هذه الشعيرة العظيمة، ويُعدُّ التفريطُ في شعيرة الحسبة إيذاناً برفع الحصانة الإلهية عن الأمة؛ فبها نِيطَت خيريّتها في قوله تعالى :﴿**كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ**﴾ [آل عمران: 110]، وبتركها تُستحَقُّ اللعنةُ كما في قوله سبحانه :﴿**لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ... كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ**﴾ [المائدة: 78-79]. وإنَّ السكوتَ عن الباطل مَجلبةٌ للعقاب العام الذي لا يَستثني أحداً، لقوله ﷺ: «**نَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوُا الْمُنْكَرَ فَلَمْ يُغَيِّرُوهُ، أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللَّهُ بِعِقَابِهِ**»[5]، واتقاءً لفتنةٍ ﴿**لَّا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنكُمْ خَاصَّةً**﴾ [الأنفال: 25]. ومن أشدّ آثارها "الإفلاس الدعائي"، لقوله ﷺ: «**لَتَأْمُرُنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوُنَّ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَاباً مِنْهُ ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ** »[6]، فتركُ السفهاءِ يخرقون السفينة -كما في حديث البخاري- هو "**هلاكٌ جماعي** "يُبدِّدُ أمنَ المجتمع

---

(1) النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ج2، ص22.

(2) ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص113.

(3) الجويني، عبد الملك بن عبد الله، غياث الأمم في التياث الظلم، تحقيق: عبد العظيم الديب، قطر: ط2، 1401هـ، ص265.

(4) ابن الملقن، المعين على تفهم الأربعين، س393.

(5) أخرجه الترمذي في "جامعه" (كتاب الفتن، رقم 2168) وقال: «حديث حسن صحيح»، وأبو داود في "سننه" (كتاب الملاحم، رقم 4338)، وابن ماجه في "سننه" (كتاب الفتن، رقم 4005)، والإمام أحمد في "مسنده" (رقم 1 و2 و5). من حديث أبي بكر الصديق، وصححه الحافظ ابن حبان (رقم 1832)، والحاكم في "المستدرك" (323/4) ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في "صحيح الجامع" (رقم 1974).

(6) أخرجه الترمذي في "جامعه" (كتاب الفتن، رقم 2169) وقال: «هذا حديث حسن»، والإمام أحمد في "مسنده" (388/5)، والبزار في "مسنده" (رقم 2933)، والبيهقي في "الشعب" (رقم 7192). من حديث حذيفة بن اليمان، وحسنه الترمذي والمنذري في "الترغيب والترهيب"، وحسنه الألباني في "صحيح الترمذي".

وقِيَمَه»[1].

الفرع الثاني: الحديث أصلاً في فقه "مراتب التغيير"

يؤسس الحديث لمنهج عملي في التغيير، يقوم على فقه المراتب والتدرج، وهو من أعظم مظاهر حكمة الشريعة.

- **مرتبة اليد (القوة والسلطة)** :وهي أعلى المراتب وأكثرها فاعلية، وتكون لمن له ولاية وسلطة، كالحاكم في رعيته، والقاضي في ولايته، ورجل الحسبة في السوق، ورب الأسرة في بيته. فهؤلاء يملكون القدرة على التغيير بالقوة دون أن يترتب على فعلهم منكر أكبر. أما آحاد الناس، فلا يجوز لهم التغيير باليد إذا كان سيفضي إلى فتنة أو مفسدة راجحة، كالاقتتال الأهلي. قال الإمام أحمد بن حنبل: "تغيير المنكر باليد ليس بالسيف والسلاح"[2].

"وقد ذكرنا حديثَ ابنِ مسعود الذي فيه: "يخلف من بعدهم خُلوفٌ، فمن جاهدَهم بيدِه، فهو مؤمنٌ" الحديث، وهذا يدلُّ على جهاد الأمراءِ باليد. وقد استنكر الإمامُ أحمد هذا الحديث في رواية أبي داود، وقال: هو خلافُ الأحاديث التي أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها بالصَّبر على جَوْرِ الأئمة.

وقد يجاب عن ذلك: بأنَّ التَّغييرَ باليدِ لا يستلزمُ القتالَ. وقد نصَّ على ذلك أحمدُ أيضًا في رواية صالحٍ، فقال: التَّغييرُ باليد ليسَ بالسَّيف والسِّلاح، وحينئذٍ فجهادُ الأمراءِ باليد أنْ يُزيلَ بيده ما فعلوه مِنَ المنكرات، مثل أن يُريق خمورَهم أو يكسِرَ آلات الملاهي التي لهم، ونحو ذلك، أو يُبطل بيده ما أمروا به مِنَ الظُّلم إن كان له قُدرةٌ على ذلك، وكلُّ هذا جائزٌ، وليس هو من باب قتالهم، ولا مِنَ الخروج عليهم الذي ورد النَّهيُ عنه، فإنَّ هذا أكثرُ ما يخشى منه أن يقتل الآمر وحده". وأما الخروج عليهم بالسَّيف، فيخشى منه الفتنُ التي تؤدِّي إلى سفك دماءِ المسلمين".[3]

- **مرتبة اللسان (البيان والنصح)** :وهي واجبة على من عجز عن اليد، أو خاف من مفسدة التغيير بها. وتشمل كل مراتب البيان، من التعريف بالحكم، إلى الوعظ بالترغيب والترهيب، إلى التعنيف في القول عند الحاجة. وهذا الواجب باقٍ على كل من يقدر على الكلام والبيان.
- **مرتبة القلب (الكراهية والبغض)** :وهي فرض عين على كل مسلم في كل حال، ولا تسقط أبداً. ومعناها أن يكره المنكر بقلبه، ويبغضه، ويعزم على أنه لو قدر على تغييره لغيره، وأن يفارق مكان المنكر وأهله إن استطاع. قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت. 728هـ): "فالإنكار بالقلب فرض على كل مسلم في كل حال".[4]

الفرع الثالث: الحديث أصلاً في فقه "الموازنات والمآلات"

---

(1) أخرجه الإمام البخاري في "صحيحه" (كتاب الشركة، رقم 2493، وكتاب الشهادات، رقم 2686)، والترمذي في "جامعه" (رقم 2173)، وأحمد في "مسنده" (268/4).

(2) انظر: ابن رجب، جامع العلوم والحكم، ج2، ص252.

(3) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (249/2).

(4) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج28، ص127.

الحديث، بتفصيله للمراتب وربطها بالاستطاعة، يؤسس لأصل عظيم في الفقه وهو اعتبار المآلات.

- **قاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد** :إن إنكار المنكر، وإن كان مصلحة في ذاته، إلا أنه قد يؤدي إلى مفسدة أعظم منه. وفي هذه الحالة، تقتضي الحكمة الشرعية عدم الإنكار بالطريقة التي تؤدي إلى تلك المفسدة الراجحة، والانتقال إلى مرتبة أدنى. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإن الأمر والنهي وإن كانا متضمنين لتحصيل مصلحة ودفع مفسدة، فينظر في المعارض له، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر، لم يكن مأموراً به، بل يكون محرماً إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته"[1].

فالحديث يدعو إلى "فقه التغيير" لا مجرد "حماس التغيير."

الفرع الرابع: شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

دل هذا الحديث على مجموعة من الشروط:

1. العلم بالمنكر (شرط الرؤية والتحقق)

- يُشترط أن يكون المنكر **ظاهراً ومُشاهَداً**، فلا يجوز التجسس أو البحث عن العورات المستورة؛ لقوله ﷺ: «مَنْ رَأَى». قال تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ [الحجرات: 12]، قال الماوردي (ت 450هـ): «ليس للمحتسب أن يبحث عما استتر من المحرمات... فإن ظهر له منها ما استتر، أنكره».[2]

قال ابن رجب:" وقوله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ رأى منكم منكرًا" يدلُّ على أنَّ الإنكارَ متعلّقٌ بالرُّؤية، فلو كان مستورًا فلم يره، ولكن علم به، فالمنصوصُ عن أحمد في أكثر الروايات أنَّه لا يعرِضُ له، وأنه لا يفتّش على ما استراب به".[3]

- يجب أن يكون القائم بالحسبة **عالماً** بأن هذا الفعل "منكر" شرعاً، فما كان محل اجتهاد أو خلاف معتبر لا يُنكر فيه باليد أو اللسان، فلا يصح الإنكار من جاهل؛ لأن الفقه بالمنكر يسبق النهي عنه، لئلا ينهى عما هو مشروع أو يأمر بما هو ممنوع، قال تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ﴾ [يوسف: 108]. والبصيرة هي العلم واليقين. قال الإمام الغزالي (ت 505هـ): «الشرط الأول هو العلم بالمنكر كونه منكراً، فمن لا يعرف المنكر لا يمكنه النهي عنه».[4]

2. وجود المنكر في الواقع (توصيف الفعل)

- يجب أن يكون الفعل من قبيل المنكرات المتفق عليها، أو مما نُصَّ عليه في الشريعة بطلانه، لقوله" منكرا". قال ابن رجب:" والمنكر الذي يجب إنكاره: ما كان مجمَعًا عليه".[5]

---

(1) المصدر نفسه، ج28، ص129.

(2) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، (القاهرة: دار الحديث، ط1، 1427هـ)، ص 348.

(3) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (254/2).

(4) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، إحياء علوم الدين، (بيروت: دار المعرفة، د.ت)، ج2، ص 312.

(5) ابن رجب، جامع العلوم والحكم، (254/2).

- يُشترط أن يكون المنكر **قائماً في الحال**، فلا إنكار على منكر انقضى وانتهى (إلا بالوعظ والتوبة)، ولا إنكار على منكر متوقع لم يقع بعد.

3. أهلية القائم بالإنكار (شرط التكليف)

- دل قوله" منكم" أن الخطاب موجه للمسلمين المكلفين، مما يعني أن القدرة على التمييز بين المعروف والمنكر شرط أساسي لممارسة هذه الشعيرة. ولا يختص الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بأصحاب الولاية بل ذلك ثابت لآحاد المسلمين وإنما يأمر وينهى من كان عالماً بما يأمر به وينهى عنه فإن كان من الأمور الظاهرة مثل: الصلاة والصوم والزنا وشرب الخمر ونحو ذلك، فكل المسلمين علماء بها وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال وما يتعلق بالاجتهاد ولم يكن للعوام فيه مدخل فليس لهم إنكاره بل ذلك للعلماء.[1]
- ولا يشترط في الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر أن يكون كامل الحال، ممتثلاً ما يأمر به. مجتنباً ما ينهى عنه بل عليه الأمر. وإن كان مرتكباً خلاف ذلك لأنه يجب عليه شيئان: أن يأمر نفسه وينهاها. وأن يأمر غيره وينهاها. فإذا أخذ بأحدهما لا يسقط عنه الآخر.[2]

4. شرط الاستطاعة (القدرة والمكنة)من قوله: «فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ»:

- القدرة هي مناط التكليف، فالقدرة البدنية شرط للإنكار باليد، والقدرة البيانية والعلمية شرط للإنكار باللسان. قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16].
- الاستطاعة تشمل أيضاً **أمن الفتنة**، فإذا كان التغيير سيؤدي إلى منكر أكبر منه أو ضرر محقق لا يُحتمل، انتقل الوجوب من اليد إلى اللسان، أو من اللسان إلى القلب. قال شيخ الإسلام ابن تيمية (ت 728هـ): «إذا كان الأمر والنهي يستلزم مفسدة أعظم من مصلحته، لم يكن مما أمر الله به».[3]

5. التدرج والمراعاة (فقه المراتب)

- يُشترط البدء بالأخف فالحزم، ومراعاة المآلات.
- التغيير باليد غالباً ما يكون لذوي السلطان أو من له ولاية (كالأب في بيته)، بينما الإنكار باللسان يكون للعلماء والناصحين، والقلب لعامة الناس عند العجز.

6. بقاء أصل الإيمان (شرط الإنكار بالقلب) من قوله: «وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ»:

- يُشترط كحد أدنى ألا يخلو قلب المسلم من كراهية المنكر ومفارقته معنوياً، وهذا هو "واجب الوقت" عند العجز التام، وبدونه يرتفع مسمى الإيمان الواجب في هذا المقام.

---

(1) ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص113.

(2) ابن دقيق العيد، شرح الأربعين النووية، ص113.

(3) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، تحقيق: صلاح الدين المنجد، (بيروت: دار الكتاب الجديد، ط1، 1404هـ)، ص 21.

المطلب الثاني: الآثار الأخلاقية والسلوكية المستنبطة

هذا الحديث هو من أعظم أصول علم الأخلاق الاجتماعية في الإسلام.

الفرع الأول: ترسيخ خلق "الإيجابية والمسؤولية"

الحديث يغرس في نفس المسلم خلق الإيجابية، ويرفض السلبية واللامبالاة التي هي من علامات موت المجتمعات.

- **من السلبية إلى المسؤولية** :الحديث ينقل المسلم من حالة "المتفرج" السلبي على ما يجري حوله، إلى حالة "المشارك" المسؤول عن إصلاح مجتمعه. فهو يؤسس لما يسمى حديثاً بـ "المواطنة الفعالة."
- **الغيرة على حرمات الله** :الإنكار هو ثمرة الغيرة على محارم الله أن تنتهك. والحديث ينمي هذا الخلق العظيم في قلب المؤمن، فيجعله لا يطيق رؤية المنكر دون أن يتحرك لتغييره بما يستطيع.

الفرع الثاني: بناء خلق "الشجاعة في الحق"

القيام بواجب تغيير المنكر، خاصة باللسان في وجه الظلمة، يتطلب خلق الشجاعة الأدبية.

- **أفضل الجهاد** :قد سمى النبي ﷺ قول الحق عند الحاكم الظالم من أفضل الجهاد. فعن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: «أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر» [1]. وهذا الحديث هو تطبيق عملي لذلك. أبي سعيد الخدري، عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم أنَّه قال في خطبته: "ألا لا يَمنَعَنَّ رجلًا هيبةُ النَّاس أن يقول بحقٍّ إذا علمه"، وبكى أبو سعيد، وقال: قد واللهِ رأينا أشياءَ فهِبنا. وخرَّجه الإمام أحمد، وزاد فيه: "فإنَّه لا يُقرِّب من أجلٍ، ولا يُباعِدُ من رزقٍ أن يُقال بحقٍّ أو يُذَكِّرَ بعظيمٍ".[2] فهذا الحديث يؤصل للشجاعة في الحق والنصيحة الواجبة.
- **قدوة السلف** :قصة أبي سعيد الخدري نفسه في إنكاره على مروان بن الحكم هي مثال عملي على الشجاعة في تطبيق هذا الحديث.

المطلب الثالث: الآثار التربوية المستنبطة

الفرع الأول: تربية الأمة على "الرقابة الذاتية المجتمعية"

الحديث يربي الأمة على أن تكون مجتمعاً حياً، يمارس رقابة ذاتية على نفسه.

- **المجتمع الحارس** :عندما يقوم كل فرد بواجبه في تغيير ما يراه من منكر، يصبح المجتمع كله حارساً على قيمه وأخلاقه، مما يقلل من انتشار الفساد ويحصن المجتمع من الداخل.

---

(1) أخرجه أصحاب السنن وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه؛ فقد رواه أبو داود في "سننه" (كتاب الملاحم، باب الأمر والنهي، رقم 4344)، والترمذي في "جامعه" (كتاب الفتن، رقم 2174) وقال: "حديث حسن غريب من هذا الوجه"، وابن ماجه في "سننه" (كتاب الفتن، رقم 4011)، والإمام أحمد في "مسنده" (رقم 11143). وصححه الشيخ الألباني في "السلسلة الصحيحة" (رقم 491)».

(2) أخرجه الترمذي في "سننه" (رقم 2191) وصححه، وابن ماجه (رقم 4007)، والإمام أحمد في "مسنده" (رقم 11484)، ابن حبان في صحيحه برقم (4545)، والحاكم في المستدرك(506/4) وصححه على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

- **توزيع الأدوار** :بذكر المراتب الثلاث، يوزع الحديث أدوار الإصلاح على جميع فئات المجتمع، كل بحسب قدرته وموقعه، فلا تبقى المسؤولية حكراً على فئة دون أخرى.

الفرع الثاني: تربية الفرد على "الواقعية والتدرج"

الحديث يقدم منهجاً تربوياً فريداً في التعامل مع الواقع.

- **لا مثالية ولا انهزامية** :الحديث يرفض المنهج المثالي الذي يريد تغيير كل شيء بالقوة دفعة واحدة دون اعتبار للواقع، ويرفض في المقابل المنهج الانهزامي الذي ييأس من الإصلاح ويترك الحبل على الغارب.
- **منهج عملي** :يقدم الحديث منهجاً عملياً واقعياً، يبدأ بما هو ممكن، ويسعى لما هو أفضل، ولا يتخلى أبداً عن المبدأ (الإنكار القلبي)، مهما ساءت الظروف. إنه يربي الفرد على أن يكون مصلحاً ذكياً، لا مجرد ثائر مندفع.

وهكذا، يتبين أن هذا الحديث النبوي الموجز ليس مجرد نص فقهي، بل هو قاعدة أصولية، وأصل أخلاقي، ومنهج تربوي متكامل، يهدف إلى بناء مجتمع مسلم حي، إيجابي، ومسؤول.

المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتطبيقات المعاصرة لحديث أبي سعيد الخدري

يتجاوز التحليل المقاصدي حدود الاستنباط الفقهي الجزئي، لينفذ إلى الغايات الكلية والحِكَم العليا التي من أجلها شُرعت الأحكام. وفي هذا السياق، لا يُعد حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مجرد نص فقهي في بيان مراتب الإنكار، بل هو أصل مقاصدي بامتياز، إذ يمثل الأداة التشريعية العظمى لتحقيق مقصد الشريعة الأعلى، وهو إصلاح المجتمع وحفظ صلاحه .فالحديث، بمنهجيته المتدرجة والواقعية، يهدف إلى تحقيق مصالح العباد في معاشهم ومعادهم عن طريق حفظ الضروريات الخمس التي قامت عليها الشريعة. ويتناول هذا الفصل تحليل الحديث في ضوء نظرية المقاصد، وانتهاءً بتنزيله على نوازل الواقع المعاصر.

المطلب الأول: المقاصد المباشرة والجزئية للحديث

يخدم الحديث بشكل مباشر مجموعة من المقاصد الجزئية التي تعتبر أساساً لبناء المجتمع المسلم الصالح والفاعل.

1. **مقصد حفظ هوية المجتمع المسلم** :إن شيوع المنكرات دون إنكار يؤدي إلى تآكل الهوية الأخلاقية والدينية للمجتمع، حتى يصبح المنكر معروفاً والمعروف منكراً. والحديث، بفرضه واجب التغيير، يهدف إلى تحقيق مقصد حفظ الهوية الإسلامية للمجتمع، بجعله مجتمعاً حياً، يمتلك آليات تصحيح ذاتي، ويرفض الفساد، ويحافظ على طابعه الأخلاقي العام. فالإنكار المستمر هو حراسة دائمة لحدود الله في الفضاء العام.
2. **مقصد تحقيق التكافل الإصلاحي** :يؤسس الحديث لمقصد عظيم وهو التكافل الاجتماعي في الإصلاح . فبقوله «من رأى منكم»، يجعل الحديث مسؤولية الإصلاح موزعة على جميع أفراد الأمة، لا حكراً على الحكام أو العلماء فقط. فكل فرد مسؤول بحسب قدرته، مما يخلق شبكة من الرقابة المجتمعية الذاتية التي تحمي المجتمع من الداخل. وهذا هو عين معنى حديث سفينة المجتمع، حيث إن نجاة الجميع مرتبطة بقيامهم بواجب الأخذ على يد المفسد.

3. **مقصد ربط الإيمان بالسلوك الإيجابي** :يهدف الحديث إلى ترسيخ حقيقة أن الإيمان ليس مجرد تصديق قلبي سلبي، بل هو طاقة إيجابية دافعة نحو العمل والإصلاح. نختم الحديث بـ«وذلك أضعف الإيمان» وقول ابن مسعود في الرواية الأخرى «وليس وراء ذلك من الإيمان حبة خردل»، يحقق مقصد ربط الإيمان بالعمل، ويجعل الإصلاح الاجتماعي جزءاً لا يتجزأ من تحقيق كمال الإيمان.
4. **مقصد تحقيق الواقعية والتدرج في الإصلاح** :إن من أعظم مقاصد الشريعة التيسير ورفع الحرج. والحديث، بتفصيله للمراتب الثلاث وربطها بالاستطاعة، يحقق مقصد الواقعية في التكليف .فهو لا يطالب الجميع بما لا يقدرون عليه، ولكنه في الوقت نفسه لا يعفيهم من المسؤولية. قال الإمام الشاطبي (ت. 790هـ) في معرض حديثه عن رفع الحرج: "إن الشارع لم يقصد إلى التكليف بالشاق والإعنات فيه"[1]. والحديث تطبيق دقيق لهذا الأصل المقاصدي.

المطلب الثاني: ارتباط الحديث بالمقاصد الكلية للشريعة (الكليات الخمس)

إن قيمة الحديث المقاصدية تتعاظم حين يُنظر إليه من زاوية علاقته بالكليات الخمس التي أجمع العلماء على أن الشريعة جاءت لحفظها.

1. **حفظ الدين** :هذا هو المقصد الأعلى الذي يخدمه الحديث بشكل مباشر وأساسي. فالنهي عن المنكرات (من شرك وبدع وترك للواجبات ووقوع في المحرمات) هو الوسيلة العملية لحماية أصول الدين وفروعه من التبديل والتحريف والضياع. قال الإمام الغزالي (ت. 505هـ): "فإن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو القطب الأعظم في الدين، وهو المهم الذي ابتعث الله له النبيين أجمعين، ولو طوي بساطه وأهمل علمه وعمله لتعطلت النبوة، واضمحلت الديانة".[2]
2. **حفظ النفس** :كثير من المنكرات تتعلق مباشرة بإزهاق الأرواح أو تعريضها للخطر، كالقتل والاعتداء وبيع الأطعمة الفاسدة. والحديث يوجب تغيير هذه المنكرات لحفظ الأنفس. كما أن ترك فريضة النهي عن المنكر يؤدي إلى شيوع الفوضى والفساد، مما يهدد الأمن الاجتماعي العام، ويعرض الأنفس للهلاك، كما في حديث السفينة.
3. **حفظ العقل** :إن من أعظم المنكرات التي أجمعت الشرائع على تحريمها هي المسكرات والمخدرات التي تغتال العقل. والحديث يوجب تغيير هذه المنكرات بكل وسيلة ممكنة، سواء بمنعها بالقوة (اليد)، أو التحذير منها ونصح متعاطيها (اللسان)، أو كراهيتها (القلب)، وكل ذلك خدمة لمقصد حفظ العقل.
4. **حفظ النسل والعرض** :إن النهي عن منكرات كالزنا، والقذف، والخلوة المحرمة، والتبرج، هو تطبيق مباشر للحديث في خدمة مقصد حفظ الأنساب والأعراض. فالمجتمع الذي يتم فيه إنكار هذه المنكرات هو مجتمع يصون عرضه، ويحافظ على طهارة أنسابه، وسلامة بنائه الأسري.

---

(1) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: عبد الله دراز، القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت، ج2، ص121.
(2) الغزالي، أبو حامد، إحياء علوم الدين، بيروت: دار المعرفة، د.ت، ج2، ص306.

5. **حفظ المال** :يمثل الحديث سياجاً لحماية الأموال. فالنهي عن منكرات كالسرقة، والغش في البيع، والربا، والرشوة، والاحتكار، هو تطبيق عملي للحديث في مجال المعاملات المالية. فتغيير هذه المنكرات يحقق مقصد حفظ أموال الناس من أن تؤكل بالباطل.

المطلب الثالث: تنزيل الحديث على نوازل الواقع المعاصر

إن عظمة النصوص التأسيسية تكمن في قدرتها على الامتداد لتخاطب كل عصر وإشكالاته. وحديث أبي سعيد يقدم منهجية تقويمية يمكن تنزيلها على العديد من الظواهر المعاصرة.

1. **في مواجهة المنكرات في الفضاء الرقمي** :أصبح الفضاء الرقمي ساحة واسعة لانتشار منكرات كالشائعات، والأخبار الكاذبة، والتنمر الإلكتروني، والمحتويات الإباحية. وهنا يأتي الحديث ليوجه المسلم:
   - **التغيير باليد** :يكون بحذف المنشور، أو حظر الحساب، أو استخدام خاصية "الإبلاغ " (Report) لدى إدارات المنصات، فهذا تغيير فعلي يزيل المنكر.
   - **التغيير باللسان** :يكون بكتابة تعليق ينصح بالحكمة، أو نشر محتوى بديل يرد على الشبهة، أو التحذير من المعلومة الخاطئة.
   - **التغيير بالقلب** :يكون بكراهية المحتوى المنكر، وعدم التفاعل معه، وعدم إعادة نشره، وهذا أضعف الإيمان.
2. **في مواجهة الفساد الإداري والمالي** :يقدم الحديث إطاراً شرعياً لمكافحة الفساد في المؤسسات.
   - **التغيير باليد** :هو من مسؤولية أصحاب السلطة والقرار، كالمدراء، وهيئات الرقابة، والقضاء، الذين يملكون صلاحية إيقاف الفاسد ومعاقبته.
   - **التغيير باللسان** :هو من مسؤولية الموظف الشريف الذي يرفع تقريراً عن الفساد (ما يعرف بـ "التبليغ عن المخالفات" أو Whistleblowing)، أو الصحفي الذي يكشف الفساد بالأدلة.
   - **التغيير بالقلب** :هو واجب كل من لا يملك سلطة أو قدرة على الكلام، فيكره الفساد بقلبه، ولا يشارك فيه، ولا يعين أهله عليه.
3. **في مواجهة ظاهرة الإلحاد الجديد والشبهات الفكرية** :إن نشر الشبهات التي تهدف إلى زعزعة عقيدة المسلمين هو من أعظم المنكرات.
   - **التغيير باليد** :هو من مسؤولية الدول والمؤسسات بمنع نشر المواد التي تهدم ثوابت المجتمع، وتنظيم الفضاء العام.
   - **التغيير باللسان** :هو الواجب الأكبر على العلماء والمفكرين والدعاة، من خلال تفكيك هذه الشبهات، وتقديم ردود علمية رصينة، وتحصين الشباب فكرياً.
   - **التغيير بالقلب** :هو واجب عامة الناس الذين لا يملكون الأهلية العلمية، بكراهية هذه الشبهات، والإعراض عنها، وعدم الاستماع إليها أو نشرها.

خاتمة

في ختام هذه الرحلة البحثية التي سعت إلى سبر أغوار حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: «من رأى منكم منكراً فليغيره...»، يمكننا أن نخلص إلى أنه ليس مجرد نص فقهي في بيان مراتب الإنكار، بل هو دستور متكامل للإصلاح الاجتماعي، وميثاق للمسؤولية الفردية والجماعية، وحجر الزاوية في بناء مجتمع مسلم حي، فاعل، ومحصن ضد عوامل الفساد والانحلال.

أولاً: أهم النتائج المستخلصة من البحث

1. **في البعد الإسنادي** :أثبتت الدراسة أن الحديث صحيح باتفاق المحدثين، وأن العمدة فيه هو ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، مع وجود روايات وشواهد أخرى تتكامل معه، كحديث ابن مسعود في "جهاد" أهل المنكرات، مما يعطيه قوة وقبولاً تاماً.
2. **في البعد الدلالي واللغوي** :كشف التحليل أن ألفاظ الحديث المختارة بعناية فائقة تؤسس لمنهج دقيق؛ فاشتراط "الرؤية "يغلق باب الظنون، وتنكير "منكراً "يعم كل أنواع المخالفات، والأمر بـ**"التغيير"** يدل على الإيجابية المطلوبة، والتدرج في المراتب يكشف عن واقعية الشريعة وحكمتها.
3. **في البعد الفقهي والأصولي** :أسفر البحث عن أن الحديث يمثل أصلاً في عدة أبواب:

- تحديد حكم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :وأنه واجب على الأمة، وهو فرض كفاية يتعين في أحوال. قال الإمام النووي: "وقد تطابق على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الكتاب والسنة وإجماع الأمة".
- تأصيل فقه الموازنات والمآلات :فالحديث، بربطه التغيير بالاستطاعة، يفتح الباب واسعاً لفقه الموازنة بين مصلحة إزالة المنكر ومفسدة التغيير التي قد تكون أعظم. قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "فإذا كانت مفسدته [أي الإنكار] أكثر من مصلحته، لم يكن مأموراً به".

4. **في البعد العقدي والمقاصدي** :أبرزت الدراسة أن الحديث هو الأداة التنفيذية لتحقيق مقصد الشريعة الأعلى وهو حفظ الدين، كما أنه يحقق مقاصد حفظ النفس والعقل والعرض والمال. والأهم من ذلك، أنه يربط هذا العمل الإصلاحي الظاهري بجوهر الإيمان الباطني، ويجعل الإنكار بالقلب آخر حصون الإيمان التي لا يجوز التنازل عنها.

ثانيا : أهمية البحث والإضافة العلمية

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها قدمت قراءة تكاملية ومقاصدية لهذا الحديث العظيم، فلم تقف عند حدود الأحكام الفقهية الجزئية، بل حاولت ربط الحديث بمنظومة النصوص الشرعية الأخرى (القرآن وحديث السفينة وحديث ابن مسعود)، واستجلاء الأبعاد المقاصدية الكلية التي يخدمها، ثم تنزيل هذه المعاني على تحديات الواقع المعاصر، كالفساد الإداري والمنكرات في الفضاء الرقمي، مما يبرهن على حيوية السنة النبوية وقدرتها على تقديم حلول ومنهجيات لكل زمان ومكان.

ثالثا : توصيات البحث

بناءً على ما توصلت إليه الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

1. على المستوى الأكاديمي والبحثي :دعوة الباحثين إلى دراسة فقه "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" ليس كباب فقهي فحسب، بل كعلم متكامل له أصوله وقواعده وفقهه المقاصدي، مع التركيز على دراسات تطبيقية تتناول كيفية تفعيل هذا الواجب في ظل تعقيدات الدولة الحديثة والمجتمعات المعاصرة.
2. على مستوى المناهج التعليمية والتربوية :ضرورة غرس ثقافة المسؤولية الاجتماعية في نفوس الناشئة، من خلال تدريس هذا الحديث ليس كواجب فردي، بل كمنهج لبناء "المواطن الصالح" و"المجتمع الحي"، مع تدريبهم على التمييز بين مراتب الإنكار، وفقه الموازنات، والحكمة في التغيير.
3. على مستوى المؤسسات الدعوية والإعلامية :التحول في الخطاب الدعوي من مجرد التخويف من ترك هذه الفريضة إلى إبراز أبعادها الإيجابية، كأداة للنهضة، ووسيلة لتحقيق التكافل، ومظهر من مظاهر قوة المجتمع وتماسكه. مع التركيز على تقديم نماذج عملية لكيفية الإنكار الحكيم في الواقع المعاصر.
4. على مستوى الأفراد :دعوة كل مسلم إلى أن يرى نفسه "حارساً" في سفينة المجتمع، وأن يبدأ بنفسه في تطبيق هذا الحديث، فلا يكتفي بإنكار منكرات غيره، بل يكون أشد إنكاراً لمنكرات نفسه وتقصيرها، وأن لا يحتقر أي مرتبة من مراتب الإنكار، فالإنكار بالقلب مع العجز خير من موت القلب بالكلية.

وفي الختام، فإن هذا الحديث هو نبراس يضيء للأمة طريقها نحو الصلاح والإصلاح، ويحمل في طياته سر قوتها وخيريتها. فنسأل الله تعالى أن يجعلنا من القائمين على حدوده، الآمرين بمعروفه، الناهين عن منكره، على علم وبصيرة وحكمة، وأن يرزقنا غيرة على دينه لا تفتر، وقلباً حياً لا يموت.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

خَاتِمَة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبفضله تكتمل المقاصد والغايات، والصلاة والسلام على من أرسى دعائم البيان، وجعل الشريعة نِظاماً محكماً تتآلف فيه الآثار والآيات.

أما بعد:

في ختام هذه الرحلة البحثية الطويلة، التي انطلقت من تأسيس نظري لمنهج "التحليل التكاملي للحديث النبوي"، ثم أبحرت في تطبيق هذا المنهج على سبعة من الأحاديث التي تمثل "أعمدة" البناء المعرفي والسلوكي في الإسلام، نصل اليوم إلى لحظة الحصاد المنهجي. إن هذه الخاتمة ليست مجرد تلخيص لما سبق، بل هي محاولة للإجابة على الإشكالية الكبرى التي قامت عليها الأطروحة :إلى أي مدى يثبت التطبيق العملي على نماذج حديثية محددة، فعالية وصلاحية الإطار المنهجي النظري المقترح "لعلم الحديث التحليلي"؟ إنها لحظة التقاء النظرية بالتطبيق، وتكامل المنهج مع نصوصه، لإثبات أن ما تم تأسيسه نظرياً ليس مجرد بناء افتراضي، بل هو أداة إجرائية قادرة على استنطاق كنوز السنة النبوية بصورة أعمق وأكثر تكاملاً.

أولا: حصاد الدراسة النظرية: تأسيس "منهج التحليل التكاملي" كنموذج إجرائي

لقد انطلقت هذه الأطروحة في قسمها النظري من فرضية مفادها أن الفهم العميق للسنة النبوية في عصرنا يتطلب تجاوز منهج "الشرح" التقليدي، الذي غالباً ما يركز على بعد واحد (فقهي أو لغوي أو سلوكي)، إلى تأسيس "منهج تحليلي تكاملي "متعدد الأبعاد. وقد قامت الدراسة النظرية بتأصيل هذا المنهج، وتحديد أدواته الإجرائية.

ثانيا: برهان الدراسة التطبيقية: المنظومة الحديثية كحقل اختباري للمنهج

إذا كان القسم النظري قد صنع "الأداة"، فإن القسم التطبيقي كان هو "حقل الاختبار" الذي يبرهن على صلاحية هذه الأداة وفعاليتها. إن اختيار الأحاديث السبعة لم يكن عشوائياً، بل كان اختياراً مقصوداً لنماذج تمثل مختلف الأبعاد (عقدية، فقهية، سلوكية، منهجية)، لتكون خير برهان على شمولية المنهج المقترح. وقد أثبت التحليل التطبيقي صحة الفرضية من خلال ما يلي:

1. **البرهان على قوة التحليل اللغوي** :أثبت التطبيق أن التحليل اللغوي الدقيق ليس ترفاً، بل هو مفتاح المعنى. فمثلاً، لم يكن فهمنا لحديث «من أحدث» ليكتمل لولا تحليل دلالة "رد" بالمصدر بدلاً من اسم المفعول، ولم يكن فهمنا لحديث «من حسن إسلام المرء» ليتعمق لولا تحليل معنى "يعنيه" وأثره في إدارة الذات.
2. **البرهان على ضرورة التحليل السياقي** :أثبت التطبيق أن عزل النص عن سياقه يفقده الكثير من أبعاده. ففهمنا لسبب ورود حديث «من رأى منكم منكراً» في قصة الإنكار على مروان بن الحكم، أعطى للحديث بعداً سياسياً واجتماعياً حياً، ونقله من مجرد نص وعظي إلى وثيقة في فقه الإصلاح.
3. **البرهان على فعالية التحليل المقارني التكاملي** :لقد برهنت الدراسة التطبيقية على أن قيمة النص تتعاظم

حين يوضع ضمن شبكته النصية. فحديث «من رأى منكراً» لم تكتمل صورته إلا بوضعه إلى جانب حديث "السفينة" وآيات الأمر بالمعروف، مما كشف عن منظومة متكاملة في المسؤولية المجتمعية.

4. **البرهان على حيوية التحليل المقاصدي والتطبيقي** :أثبت التطبيق أن المنهج المقترح لا يتوقف عند حدود الماضي، بل يمتد لمعالجة الحاضر. فتحليل حديث «من حسن إسلام المرء» في ضوء مقاصد "حفظ الوقت والعقل"، وتنزيله على آفة "إدمان وسائل التواصل الاجتماعي"، برهن على أن المنهج المقترح قادر على توليد حلول ورؤى لتحديات معاصرة.

ثالثا: المحصلة النهائية: الأحاديث السبعة كمنهاج لبناء عقل المسلم

بعد أن تمَّ تأسيس "منهج التحليل التكاملي" في القسم النظري للدراسة (أولاً)، واختبار كفاءته الإجرائية عبر النماذج الحديثية السبعة في القسم التطبيقي (ثانياً)؛ نصل في ختام هذه الرحلة البحثية إلى تركيب هذه النتائج في صورة كلية. فبعد أن انطلقنا من فهم "النية" كأصل، وطُفنا في أرجاء "بنيان الدين"، ورسمنا "حدود الورع"، يتجلى لنا بوضوح أن هذه الأحاديث السبعة ليست نصوصاً متفرقة، بل هي أعمدة متكاملة لمنظومة معرفية وسلوكية واحدة، تمثل "النموذج الإدراكي" الذي أراد النبي ﷺ أن يبني به عقل المسلم وشخصيته، وهو ما نلخصه في النتائج الكلية التالية:

1. **ثنائية القبول:** ميزان العمل المتكامل :كشفت الدراسة عن أن حديثي«**إنما الأعمال بالنيات**» و«**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**» لا يعملان بشكل منفصل، بل يشكلان معاً "جناحي القبول" لأي عمل. فلا يرتفع عمل إلى الله إلا بهما معاً :إخلاص في الباطن (النية)، ومتابعة في الظاهر (السنة). وهما يمثلان الميزان الدقيق الذي يجب أن يوزن به كل فعل تعبدي قبل الإقدام عليه.
2. **بنيان الدين:** من الخريطة الكلية إلى التأسيس الفردي: أظهرت الدراسة أن **حديث جبريل** عليه السلام يقدم "الخريطة المعمارية" الكبرى للدين بمراتبه الثلاث (إسلام، إيمان، إحسان)، بينما يقدم **حديث ابن عباس «يا غلام»** "الأساسات العقدية" التي يُبنى عليها هذا الصرح في نفس كل فرد. فحديث جبريل هو الرؤية الكلية، وحديث ابن عباس هو التنزيل الفردي التربوي، وكلاهما يؤسس للتصور الإسلامي الصحيح.
3. **ثلاثية السلوك: منهجية التعامل مع الواقع:** تبين من الدراسة أن أحاديث «**الحلال بيّن**»، و«**من حسن إسلام المرء**»، و«**من رأى منكم منكراً**» تشكل معاً "ثلاثية منهجية" متكاملة في فقه السلوك والتعامل مع الواقع:
   - فقه التعامل مع الشبهات (المنطقة الرمادية) :يقدمه حديث «الحلال بيّن»، ووسيلته الورع.
   - فقه التعامل مع المباحات (المنطقة البيضاء) :يقدمه حديث «من حسن إسلام المرء»، ووسيلته التركيز وترك الفضول.
   - فقه التعامل مع المنكرات (المنطقة السوداء) :يقدمه حديث «من رأى منكم منكراً»، ووسيلته التغيير والإصلاح. وهذه الثلاثية تمثل منهجاً عملياً متكاملاً لإدارة المسلم لحياته اليومية

بكل ما فيها من تحديات.

إن هذه الأحاديث السبعة، التي تشكل جزءاً كبيراً من مدار الإسلام، هي بحق منهج حياة. فمن جعل النية رائده، والسنة دليله، ومراتب الدين وعيه، والتوحيد يقينه، والورع سياجه، وترك الفضول راحته، والإصلاح مسؤوليته، فقد استكمل أدوات السير إلى الله، وحقق "حسن الإسلام" الذي هو غاية كل مسلم.

رابعا: النتيجة المنهجية الكبرى: نحو تأسيس "علم الحديث التحليلي"

إن النتيجة الأهم التي تخلص إليها هذه الأطروحة، بعد التقاء قسمها النظري بقسمها التطبيقي، هي أننا لسنا فقط أمام "منهج جديد"، بل ربما أمام بوادر "علم جديد" أو "حقل معرفي محدث" يمكن أن نسميه "علم الحديث التحليلي ". هذا العلم لا يلغي علوم الحديث التقليدية (كعلم الرجال والجرح والتعديل وفقه الحديث)، بل يبني عليها، ويضيف إليها بعداً تكاملياً وتحليلياً عميقاً، ويجعل من دراسة الحديث مشروعاً فكرياً وحضارياً، لا مجرد استنباط فقهي أو سلوكي جزئي.

لقد برهنت هذه الدراسة بمنهجها المزدوج (النظري والتطبيقي) أن هذا العلم المقترح ممكن ومثمر، وأن الأدوات التي تم تأسيسها نظرياً قد أثبتت جدارتها عملياً في استخراج طبقات أعمق من المعاني والفوائد من النصوص النبوية.

بناءً على هذه النتيجة، توصي الدراسة بـ:

1. تطبيق هذا "المنهج التحليلي التكاملي" على مجموعات أخرى من الأحاديث، كأحاديث "فقه الأسرة"، أو "أحاديث المعاملات المالية"، أو "الأحاديث القدسية"، لاختبار المنهج في مجالات موضوعية مختلفة.
2. تطوير الجانب النظري لـ "علم الحديث التحليلي"، من خلال دراسات معمقة في فلسفة اللغة والبلاغة والعلوم الاجتماعية، وإدماج أدواتها النقدية في تحليل الخطاب النبوي.

وختاماً، فإن هذا البحث لم يكن إلا محاولة متواضعة لشق طريق، ووضع لبنة في صرح الفهم المتجدد لسنة نبينا محمد صلى الله عليه وسلم، السنة التي لا تنقضي عجائبها، ولا تبلى على كثرة الرد جدتها.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

فهارس

- قائمة المصادر والمراجع
- فهرس الموضوعات

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: كتب السنة والحديث (الأصول)

- **أحمد بن حنبل،** أبو عبد الله الشيباني (ت 241هـ) .**المسند** .تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ.
- **البخاري،** محمد بن إسماعيل (ت 256هـ) .**الجامع المسند الصحيح المختصر (صحيح البخاري)** .تحقيق: محب الدين الخطيب. القاهرة: المكتبة السلفية، ط1، 1400هـ.
- **الترمذي،** محمد بن عيسى (ت 279هـ) .**الجامع الكبير (سنن الترمذي)** .تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998م.
- **أبو داود،** سليمان بن الأشعث السجستاني (ت 275هـ) .**السنن** .تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: المكتبة العصرية.
- **ابن ماجه،** محمد بن يزيد القزويني (ت 273هـ) .**السنن** .تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1430هـ.
- **النسائي،** أحمد بن شعيب (ت 303هـ) .**السنن المجتبى** .تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية، ط2، 1406هـ.
- **مسلم بن الحجاج،** القشيري النيسابوري (ت 261هـ) .**صحيح مسلم** .تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- **ابن حبان،** محمد بن حبان البستي (ت 354هـ) .**صحيح ابن حبان (الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان)** . تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ.
- **الدارقطني،** علي بن عمر (ت 385هـ) .**السنن** .تحقيق: شعيب الأرنؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1424هـ.
- **الطبراني،** سليمان بن أحمد (ت 360هـ) .**المعجم الكبير** .تحقيق: حمدي السلفي. القاهرة: مكتبة ابن تيمية.
- **البزار،** أحمد بن عمرو (ت 292هـ) .**البحر الزخار (مسند البزار)** .تحقيق: محفوظ الرحمن السلفي. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.
- **مالك بن أنس،** الأصبحي (ت 179هـ) .**الموطأ** .رواية يحيى بن يحيى الليثي، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي. أبو ظبي: مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط1، 1425هـ.

ثانياً: شروح الحديث وعلومه

- **ابن حجر العسقلاني،** أحمد بن علي (ت 852هـ) .**فتح الباري بشرح صحيح البخاري** .تحقيق: محب الدين الخطيب وآخرون. بيروت: دار المعرفة، 1379هـ.
- **ابن حجر العسقلاني،** أحمد بن علي .**تغليق التعليق على صحيح البخاري** .تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى. بيروت:

المكتب الإسلامي، ط1، 1405هـ.
- **ابن رجب الحنبلي،** عبد الرحمن بن أحمد (ت 795هـ) .**جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم** .تحقيق: شعيب الأرنؤوط وإبراهيم باجس. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1412هـ.
- **ابن رجب الحنبلي،** عبد الرحمن بن أحمد .**نور الاقتباس في مشكاة وصية النبي لابن عباس** .القاهرة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ط1، 2004م.
- **ابن دقيق العيد،** محمد بن علي (ت 702هـ) .**شرح الأربعين النووية في الأحاديث الصحيحة النبوية** .تحقيق: مصطفى ديب البغا. دمشق: دار مصطفى اللبابيدي، ط6، 1407هـ.
- **ابن دقيق العيد،** محمد بن علي .**إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام** .تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الكتب العلمية.
- **النووي،** يحيى بن شرف (ت 676هـ) .**المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج** .بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هـ.
- **النووي،** يحيى بن شرف .**الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار** .تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط. بيروت: دار الفكر، 1404هـ.
- **القاضي عياض،** عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ) .**إكمال المعلم بفوائد مسلم** .تحقيق: يحيى إسماعيل. المنصورة: دار الوفاء، ط1، 1419هـ.
- **القرطبي،** أبو العباس أحمد بن عمر (ت 656هـ) .**المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم** .تحقيق: محيي الدين مستو وآخرون. دمشق/بيروت: دار ابن كثير، ط1، 1417هـ.
- **ابن الملقن،** سراج الدين عمر (ت 804هـ) .**المعين على تفهم الأربعين** .تحقيق: د. دغش العجمي. الكويت: مكتبة أهل الأثر، ط1، 2012م.
- **الخطابي،** حمد بن محمد (ت 388هـ) .**أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)** .تحقيق: د. محمد بن سعد آل سعود. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، 1409هـ.
- **الخطابي،** حمد بن محمد .**معالم السنن (شرح سنن أبي داود)** .حلب: المطبعة العلمية، ط1، 1351هـ.
- **البيضاوي،** ناصر الدين (ت 685هـ) .**تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة** .تحقيق: لجنة مختصة. الكويت: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1433هـ.
- **الهيثمي،** أحمد بن حجر (ت 974هـ) .**الفتح المبين بشرح الأربعين** .تحقيق: أحمد جاسم المحمد وآخرون. جدة: دار المنهاج، ط1، 1428هـ.
- **الطوفي،** سليمان بن عبد القوي (ت 716هـ) .**التعيين في شرح الأربعين** .تحقيق: أحمد حاج محمد عثمان. بيروت: مؤسسة الريان، ط1، 1998م.
- **ابن القيسراني،** محمد بن طاهر (ت 507هـ) .**ذخيرة الحفاظ** .تحقيق: عبد الرحمن الفريوائي. الرياض: دار السلف.

ثالثاً: كتب التراجم والرجال والجرح والتعديل

- **المزي،** يوسف بن عبد الرحمن (ت 742هـ) .**تهذيب الكمال في أسماء الرجال** .تحقيق: بشار عواد معروف.

بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ.
- **الذهبي،** شمس الدين محمد بن أحمد (ت 748هـ) .**سير أعلام النبلاء** .تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة، ط9، 1413هـ.
- **الذهبي،** شمس الدين محمد بن أحمد .**ميزان الاعتدال في نقد الرجال** .تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت: دار المعرفة، 1382هـ.
- **الذهبي،** شمس الدين محمد بن أحمد .**تذكرة الحفاظ** .بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1419هـ.
- **ابن حجر العسقلاني،** أحمد بن علي (ت 852هـ) .**تقريب التهذيب** .تحقيق: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد، ط1، 1406هـ.
- **ابن حجر العسقلاني،** أحمد بن علي .**تهذيب التهذيب** .الهند: مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326هـ.
- **ابن حجر العسقلاني،** أحمد بن علي .**الإصابة في تمييز الصحابة** .تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1415هـ.
- **ابن أبي حاتم،** عبد الرحمن بن محمد الرازي (ت 327هـ) .**الجرح والتعديل** .بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1، 1271هـ.
- **ابن أبي حاتم،** عبد الرحمن بن محمد الرازي .**علل الحديث** .تحقيق: فريق من الباحثين. الرياض: مطابع الحميضي، 1427هـ.
- **البخاري،** محمد بن إسماعيل (ت 256هـ) .**التاريخ الكبير** .تحقيق: السيد هاشم الندوي. بيروت: دار الفكر.
- **ابن عدي،** عبد الله الجرجاني (ت 365هـ) .**الكامل في ضعفاء الرجال** .تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض. بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ.
- **ابن خلكان،** أحمد بن محمد (ت 681هـ) .**وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان** .تحقيق: إحسان عباس. بيروت: دار صادر.
- **الخطيب البغدادي،** أحمد بن علي (ت 463هـ) .**تاريخ بغداد** .تحقيق: د. بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1422هـ.
- **ابن حبان،** محمد بن حبان (ت 354هـ) .**الثقات** .حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، ط1، 1393هـ.
- **ابن عبد البر،** يوسف بن عبد الله (ت 463هـ) .**الإستيعاب في معرفة الأصحاب** .تحقيق: علي البجاوي. بيروت: دار الجيل، ط1، 1412هـ.

رابعا: كتب الفقه والأصول والقواعد

- **الشاطبي،** إبراهيم بن موسى (ت 790هـ) .**الموافقات في أصول الشريعة** .تحقيق: الشيخ عبد الله دراز. القاهرة: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت.
- **الشاطبي،** إبراهيم بن موسى .**الاعتصام** .تحقيق: سليم بن عيد الهلالي. الخبر: دار ابن عفان، ط1، 1412هـ.
- **ابن تيمية،** تقي الدين أحمد (ت 728هـ) .**مجموع الفتاوى** .جمع: عبد الرحمن بن قاسم. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، 1416هـ.

- **ابن تيمية،** تقي الدين أحمد .**الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر** .تحقيق: صلاح الدين المنجد. بيروت: دار الكتاب الجديد، ط1، 1404هـ.
- **ابن عبد السلام،** عز الدين (ت 660هـ) .**قواعد الأحكام في مصالح الأنام** .القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، 1414هـ.
- **السيوطي،** جلال الدين (ت 911هـ) .**الأشباه والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية** .بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ.
- **ابن عبد البر،** يوسف بن عبد الله (ت 463هـ) .**التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد** .تحقيق: مصطفى العلوي ومحمد البكري. المغرب: وزارة الأوقاف، 1387هـ.
- **ابن عبد البر،** يوسف بن عبد الله .**جامع بيان العلم وفضله** .تحقيق: أبو الأشبال الزهيري. الدمام: دار ابن الجوزي، ط1، 1414هـ.
- **الجويني،** عبد الملك بن عبد الله (إمام الحرمين) (ت 478هـ) .**غياث الأمم في التياث الظلم** .تحقيق: عبد العظيم الديب. قطر: ط2، 1401هـ.
- **الماوردي،** علي بن محمد (ت 450هـ) .**الأحكام السلطانية والولايات الدينية** .القاهرة: دار الحديث، ط1، 1427هـ.
- **الزحيلي،** وهبة (ت 2015م) .**الفقه الإسلامي وأدلته** .دمشق: دار الفكر، ط4، 1422هـ.

خامسا: كتب اللغة والمعاجم والغريب

- **ابن منظور،** محمد بن مكرم (ت 711هـ) .**لسان العرب** .بيروت: دار صادر، ط3، 1414هـ.
- **الجوهري،** إسماعيل بن حماد (ت 393هـ) .**الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية** .تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1407هـ.
- **ابن فارس،** أحمد بن فارس (ت 395هـ) .**معجم مقاييس اللغة** .تحقيق: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر، 1399هـ.
- **الأصفهاني،** الراغب (ت 502هـ) .**المفردات في غريب القرآن** .تحقيق: صفوان عدنان الداودي. دمشق: دار القلم، ط1، 1412هـ.
- **ابن هشام،** جمال الدين (ت 761هـ) .**مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** .تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. دمشق: دار الفكر.

سادسا: كتب الرقائق والتربية والبحوث المعاصرة

- **ابن القيم الجوزية،** محمد بن أبي بكر (ت 751هـ) .**مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين** .تحقيق: محمد المعتصم بالله البغدادي. بيروت: دار الكتاب العربي، ط3، 1416هـ.
- **ابن القيم الجوزية،** محمد بن أبي بكر .**إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان** .تحقيق: محمد حامد الفقي. بيروت: دار المعرفة، 1395هـ.
- **ابن القيم الجوزية،** محمد بن أبي بكر .**الفوائد** .بيروت: دار الكتب العلمية، 1393هـ.

- **ابن القيم الجوزية،** محمد بن أبي بكر **.شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر** .بيروت: دار المعرفة، 1398هـ.
- **ابن القيم الجوزية،** محمد بن أبي بكر **.الوابل الصيب من الكلم الطيب** .تحقيق: عبد القادر الأرنؤوط. دمشق: دار البيان، 1399هـ.
- **الغزالي،** أبو حامد (ت 505هـ) **.إحياء علوم الدين** .بيروت: دار المعرفة، د.ت.
- **الأصبهاني،** أبو نعيم (ت 430هـ) **.حلية الأولياء وطبقات الأصفياء** .القاهرة: مطبعة السعادة، 1394هـ.
- **ابن أبي الدنيا،** عبد الله بن محمد (ت 281هـ) **.الصمت وآداب اللسان** .تحقيق: محمد عبد القادر عطا. بيروت: مؤسسة الكتب الثقافية، ط1، 1410هـ.
- **ابن أبي الدنيا،** عبد الله بن محمد **.قصر الأمل** .تحقيق: محمد خير رمضان يوسف. دمشق: دار ابن كثير.
- **ابن باز،** عبد العزيز (ت 1420هـ) **.مجموع فتاوى ومقالات متنوعة** .الرياض: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1427هـ.
- **الرافعي،** عبد الرحمن (ت 1426هـ) **.تفسير كلام الإمام الشافعي** .بيروت: دار الكتب العلمية، 1426هـ.
- **الألباني،** محمد ناصر الدين (ت 1420هـ) **.سلسلة الأحاديث الصحيحة** .الرياض: مكتبة المعارف.
- **مجلة آداب جامعة الفيوم**2018) **.م** .(**الثمرات من حديث إنما الأعمال بالنيات دراسة تحليلية** .العدد 16.
- (2019) **.MEC SJمختارات من أحاديث النية في كتب الصحاح (دراسة أسلوبية).**

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة المقياس (أهداف المقياس وخطة الدراسة والمنهجية)	**3**
الجزء الأول: الشق النظري (المنهج التحليلي في دراسة الحديث)	**6**
المحاضرة الأولى: المنهج التحليلي (التأصيل والآليات)	**6**
أولاً: مفهوم الحديث التحليلي (لغوياً، اصطلاحياً، لقباً)	6
ثانياً: أهمية الحديث التحليلي وأثره العلمي والتربوي على الطالب	7
ثالثاً: نشأة الحديث التحليلي وتطوره عبر المراحل التاريخية الأربع	10
رابعاً: منهجية الحديث التحليلي (الخطوات الإجرائية الست)	14
الجزء الثاني: الشق التطبيقي (تحليل أمهات السنة وقواعد الإسلام)	**17**
الحديث الأول: "إنما الأعمال بالنيات" (تأسيس الباطن)	**18**
تمهيد: في مكانة الحديث وأهميته التأسيسية عند العلماء	19
المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية (التخريج وتراجم الرواة)	22
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث (لغوياً وبلاغياً وسياقياً)	25
المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والآثار السلوكية والتربوية	30
المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتنزيلات المعاصرة للحديث	35
الحديث الثاني: "حديث جبريل عليه السلام" (الخريطة الكلية للدين)	**40**
تمهيد: في مكانة الحديث (أم السنة) وأهميته المنهجية	42
المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية ودراسة طرق الحديث	43
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث (بنية مراتب الدين)	48
المبحث الثالث: الاستنباط العقدي والفقهي ومنهجية التعليم	53
المبحث الرابع: التحليل المقاصدي وإسقاطاته على الواقع المعاصر	58
الحديث الثالث: "الحلال بيّن والحرام بيّن" (ميزان الورع)	**65**
تمهيد: في منهجية الورع وضوابط الاشتباه في التشريع	67
المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية للحديث	67
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث (الخريطة المعرفية للأحكام)	71
المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والأصولي وآثار الورع	72
المبحث الرابع: التحليل والتطبيق المقاصدي والتنزيلات المعاصرة	76
الحديث الرابع: "يا غلام إني أعلمك كلمات" (البناء النفسي والعقدي)	**81**
تمهيد: مكانة الوصية النبوية وأصالة المنهج التربوي	83

المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية وتراجم الرواة	84
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الوصية (اللغوية والبيانية)	88
المبحث الثالث: الاستنباط العقدي والفقهي والتربوي من الوصية	97
المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتنزيلات المعاصرة (الصحة النفسية)	100
خاتمة الحديث الرابع: أهم النتائج والتوصيات	102
الحديث الخامس: "من أحدث في أمرنا هذا" (ضبط الظاهر والحصانة)	**106**
تمهيد: ميزان الأعمال الظاهرة وضوابط الاتباع	106
المبحث الأول: الدراسة الإسنادية والمقارنة بين الروايات	108
المبحث الثاني: التحليل الموضوعي والدلالي للمتن (مفهوم البدعة)	112
المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والأصولي (قاعدة النهي والفساد)	114
المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتنزيلات المعاصرة (حماية الشريعة)	117
خاتمة الحديث الخامس: نتائج البحث في ميزان الظاهر	120
الحديث السادس: "من حسن إسلام المرء" (تزكية الوقت والذات)	**123**
تمهيد: الحديث كأصل في الأدب والورع ومنهج التخلية	124
المبحث الأول: الدراسة الإسنادية التحليلية وتخريج الحديث	125
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث (فلسفة الترك)	130
المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والأخلاقي والتربوي (فقه الأولويات)	132
المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتنزيلات المعاصرة (إدارة الوقت)	135
خاتمة الحديث السادس: أثر ترك ما لا يعني في كمال الإسلام	137
الحديث السابع: "من رأى منكم منكراً" (المسؤولية المجتمعية)	**139**
تمهيد: فقه الإصلاح الاجتماعي والمسؤولية الفردية والجماعية	140
المبحث الأول: الدراسة الإسنادية ومناسبة ورود الحديث	141
المبحث الثاني: الدراسة التحليلية لمتن الحديث (مراتب التغيير)	144
المبحث الثالث: الاستنباط الفقهي والأصولي (فقه الموازنات والمآلات)	147
المبحث الرابع: التحليل المقاصدي والتنزيلات المعاصرة (هوية المجتمع)	154
خاتمة الحديث السابع: نتائج الدراسة في فقه التغيير	157
الخاتمة: (حصاد الدراسة النظرية والتطبيقية والنتائج الكلية)	**160**
قائمة المصادر والمراجع (مرتبة حسب الفنون العلمية)	**164**
فهرس الموضوعات	**169**